إدوارد هيرمـــان وديفيد بيترســـون

THE POLITICS OF GENOCIDE

سياسات الإبـادة الجماعية





تقديم : نعوم تشومسكي

ترجمة : أحمد حسن

سياسات الإبادة الجماعية

انضم لـ مكتبة .. امسح الكود





إدارة التوزيع

00201150636428

لمراسلة الدار:

email:P.bookjuice@yahoo.com

Web-site: www.aseeralkotb.com

● العنوان الأصلي:
The Politics of Genocide

● العنوان العربي: سياسات الإبادة الجماعية

● طبعة: سبتمبر / 2024م

● ترجمة: أحمد حسن

● تدقيق لغوي: أحمد عطية

● تنسيق داخلي: معتز حسنين علي

● رقم الإيداع: 15491 / 2024م

● الترقيم الدولي: 978-977-992-409-0



إدوارد هيرمـــان وديفيد بيترســـون

سياسات الإبـــادة الجماعية

تقديم : نعوم تشومسكي
ترجمة : أحمد حسن





المحتويات



تأملات حول «سياسات الإبادة الجماعية»

إدوارد صمويل هيرمان وديفيد بيترسون

بعد إرسالنا دراسة "سياسات الإبادة الجماعية" إلى مجلة Monthly Review Press في أواخر مارس/آذار ٢٠٠٩، وقعت سلسلة من الأحداث أكدت لنا تحليلنا للأساس السياسي لاستخدام كلمتَي "الإبادة الجماعية" و"المذبحة" أو عدم استخدامهما لوصف فظائع وأعمال عنف مختلفة. والآن، بعد عامين ونصف، يمكننا القول دون مبالغة إن نقدنا كان سليمًا، إذ لا يتناسب فقط مع الطريقة التي استمرت بها سياسات "التطهير العرقي" و"الإبادة الجماعية"، بل يتناسب أيضًا مع الطريقة التي امتدت بها العوامل السياسية نفسها إلى نطاق أوسع بكثير من الأحداث وردود أفعال المؤسسات عليها، بما يشمل وسائل الإعلام والمثقفين والناشطين المنخرطين بعمق في هيكل المؤسسة الأمريكية[١].

تغيير النظام في ليبيا

قال المتحدث العسكري باسم المجلس الوطني الانتقالي الليبي في إعلانه عبر قنوات الجزيرة: "أريد أن أُطمئن الجميع، فقد انتهت هذه القصة وأُغلق هذا الكتاب". وقال محمود جبريل، رئيس الوزراء المؤقت بالمجلس الوطني الانتقالي عبر مؤتمر صحفي في العاصمة طرابلس

باليوم نفسه: "لقد قُتل معمر القذافي". ووصفت صحيفة "نيويورك تايمز" الحدث بقولها إن القذافي "أول حاكم مستبد يُقتل في ثورات الربيع العربي". ووصفها بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، بـ "اللحظة التاريخية"، و"نهاية عهد نظام القذافي بعد ٤٢ عامًا من الحكم". وعلَّق الكاتب والفيلسوف الفرنسي برنار هنري ليفي قائلًا: "لقد انتهت الحرب، لقد انتهت حمامات الدم"[٢].

قُتل معمر القذافي في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ على يد مقاتلي المجلس الوطني الانتقالي بعد تعرض قافلة المركبات التي كان يستقلها إلى القصف بصواريخ المقاتلات الأمريكية بالقرب من مدينة "سرت" مسقط رأسه ومقتل عدد غير معروف من الموالين للقذافي والمدنيين في مدينة سرت وفي العديد من المدن الليبية الأخرى حيث استمرت المقاومة ضد المجلس الوطني الانتقالي وقوات حلف شمال الأطلسي لمدة أطول. وجاء ذلك بعد ما يقرب من سبعة أشهر من اليوم الذي أطلق فيه الجيش الأمريكي أولى هجماته بصواريخ كروز والقصف الجوي ضد نظام القذافي (١٩ مارس/آذار)، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالرغم من استشهاد واشنطن وحلفائها في باريس ولندن وبروكسل بتلك القرارات مرارًا وتكرارًا لتبرير هجومها على ليبيا[٣]. لقد فسَّر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه بجامعة الدفاع الوطني في واشنطن يوم ٢٨ مارس/آذار موقف الولايات المتحدة قائلًا: "في هذا البلد تحديدًا –ليبيا– في هذه اللحظة تحديدًا، نواجه احتمالية اندلاع أعمال عنف على نطاق مروع. ربما بإمكان بعض الدول غض الطرف عمًّا يحدث من فظائع في بلدان أخرى. لكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية مختلف. وبصفتي رئيسًا، رفضت انتظار ظهور صور المذابح والمقابر الجماعية قبل اتخاذ أي إجراء"[٤].

لماذا –ووفقًا لأي معايير أخلاقية– تعتبر مشاركة قوات حلف شمال الأطلسي في الشهور السبعة التالية في الصراع المسلح وحمامات الدم

الفعلية التي اجتاحت ليبيا من شرقها ثم من غربها أيضًا تجاه طرابلس ومصراتة وبني وليد ثم سرت في نهاية المطاف، وتضمنت استهداف المجلس الوطني الانتقالي للعمَّال الأفارقة من أصحاب البشرة السمراء[٥]، أفضل من حمامات الدم **المحتملة** التي تشير المزاعم إلى استعداد قوات القذافي لتنفيذها في أواخر مارس/آذار للمعارضين في بنغازي؟ لم يفسر أحد ذلك على الإطلاق. كما أشار جان بريكمونت وديانا جونستون في شهر أغسطس/آب قبل فرار القذافي من العاصمة طرابلس بوقت قصير: "يقف الآن النشطاء الذين أصروا في مارس/آذار الماضي على ضرورة 'فعل شيء' لإيقاف المذبحة المحتملة مكتوفي الأيدي أمام مذبحة حقيقية ومرئية، وليست افتراضية ومحتملة، ينفذها أولئك الذين 'فعلوا شيئًا'"[٦]. كانت هذه المرة الأولى على الإطلاق التي يطبق فيها حلف شمال الأطلسي مبدأ "المسؤولية عن الحماية"[٧]، بصيغته المتقدمة، كما يزعمون، عن الصيغة "غير القانونية لكن المشروعة" المستخدمة للدفاع عن حق "التدخل الإنساني" السابق لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام ١٩٩٩[٨]. ربما انتهت "حمامات الدم" التي ذكرها برنار هنري ليفي، وذلك لأنها كانت حمامات دم بتحريض من حلف شمال الأطلسي من البداية إلى النهاية. بدلًا من "حماية المدنيين" التي دعا إليها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ (١٧ مارس/آذار)[٩]، كانت حرب ٢٠١١ على ليبيا تجسيدًا واقعيًّا للحروب الإمبريالية. لم يستغرق الأمر سوى سبعة أيام بعد تحرك النظام ضد الاحتجاجات الأولى المناهضة للقذافي في بنغازي (١٥ فبراير/شباط) حتى وجد النظام نفسه ماثلًا أمام مجلس الأمن (٢٢ فبراير/شباط)، مع الكثير من الخطابات الرنانة حول ضرورة تحمل ليبيا "مسؤولياتها تجاه حماية شعبها" "وتحمل المسؤولية عن تلك الهجمات... على المدنيين"[١٠]. ولم يتطلب الأمر أكثر من ٤ أيام أخرى حتى يتبنى مجلس الأمن قراره الأول ضد النظام الليبي (٢٦ فبراير/شباط)، القرار الذي حرَّف استجابة النظام الليبي تجاه التصعيد السريع لأعمال التمرد

المدعومة من جهات أجنبية[11]، ووصفها بأنها "قمع مباشر للمتظاهرين السلميين" و"التحريض على العداء والعنف ضد السكان المدنيين"[12].
تضمَّن قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ إحالة "الوضع" في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، مع تحصين الأشخاص غير الليبيين من أي دولة "ليست طرفًا في نظام روما الأساسي" من ملاحقة محكمة العدل الدولية في هذه القضية بالذات – المطلب الأمريكي الواضح الذي يتماشى مع الممارسات الأمريكية المتمثلة في رفض تطبيق أي قانون دولي من أي نوع على أفرادها، والذي ينذر أيضًا بطبيعة العمل العسكري الوحشي المنتظر[13].

وبعد خمسة أيام (٣ مارس/آذار) أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وقتئذ، لويس مورينو أوكامبو، أن المعلومات المتاحة له آنذاك تبرر فتح تحقيق بشأن نظام القذافي. وقال في لاهاي: "لن يمر الوضع في ليبيا دون عقاب. لا يمتلك أحد سلطة مهاجمة المدنيين وقتلهم"[14]. ولاحقًا، في تقريره الأول لمجلس الأمن، أوضح مورينو أوكامبو أن "الموقف في ليبيا... يدق ناقوس الخطر ويلبي المعايير التي يتطلبها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، و"لا توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بأن التحقيق لن يخدم مصالح العدالة"[15]. وكما أشرنا في دراسة **سياسات الإبادة الجماعية**، عندما رفض مورينو أوكامبو، في فبراير/شباط ٢٠٠٦، فتح تحقيق بشأن الفظائع التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أثناء حربهم واحتلالهم للعراق، استخدم الكلمات نفسها تقريبًا التي استخدمها مع نظام القذافي، مع عكس استنتاجه النهائي، وكذلك المبدأ الذي يعمل مكتبه وفقًا له، فقال إن فظائع الولايات المتحدة في العراق "لا يبدو أنها تلبي المعايير التي يتطلبها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"[16].
كان ذلك بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من شن حرب شعواء غير قانونية ضد دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة خلَّفت عددًا كبيرًا من القتلى وأزمة لاجئين مستمرة تصل أعدادهم إلى عدة ملايين؛ وقد جاءت الحرب

نفسها بعد ستة عشر عامًا من الحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا على بلد كامل يتجاوز تعداد سكانه عشرين مليون شخص. على ما يبدو، يمكن تلبية بعض المعايير التي يحددها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بسهولة، بينما لا يمكن تلبية البعض الآخر على الإطلاق. هذه هي "العدالة الدولية" في مستهل القرن الحادي والعشرين.

عندما احتشدت هذه الأطراف المتعددة حول القوة الأمريكية –بما في ذلك قيادة حلف شمال الأطلسي، ومجلس الأمن، والأمين العام، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والمثقفين، والناشطين– ضد نظام القذافي في النصف الثاني من فبراير/شباط ٢٠١١، برر ذلك لقوات حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية شن حرب لم يكن لها أي غرض حقيقي سوى الإطاحة بالنظام. في الواقع، عندما أوضح فيتالي تشوركين، مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة وقتئذ، أسباب استخدام بلاده حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار مجلس الأمن في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ من شأنه فرض عقوبات على نظام الأسد بسبب الصراعات العنيفة المندلعة داخل سوريا، قال تشوركين: "لا يمكن لمجلس الأمن النظر إلى الوضع في سوريا بشكل منفصل عن التجربة الليبية". وأضاف تشوركين:

"يشعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء التصريحات التي تفيد بأن الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا في تفسيرات حلف شمال الأطلسي ستمثل نموذجًا لأي إجراءات مستقبلية يتخذها حلف شمال الأطلسي لتنفيذ مبدأ "المسؤولية عن الحماية". من السهل أن نرى تطبيق نموذج "الحماية الموحدة" اليوم في سوريا... بالنسبة لنا، أعضاء الأمم المتحدة، عند النظر إلى تلك السابقة، من المهم جدًا معرفة كيف نُفذ القرار (الليبي) وكيف تحول قرار مجلس الأمن إلى نقيضه... لقد تحولت المطالبة بوقف سريع

لإطلاق النار إلى حرب أهلية شاملة تجاوزت عواقبها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية الحدود الليبية. لقد تحول فرض الحظر الجوي إلى قصف مصافي النفط ومحطات التلفاز وغيرها من المواقع المدنية، وتحول حظر التسليح إلى حصار بحري في غرب ليبيا، بما في ذلك السلع الإنسانية. واليوم، امتد الوضع المأسوي لمدينة بنغازي إلى مدن أخرى في غرب ليبيا، مثل سرت وبني وليد. لذا، نرى ضرورة استبعاد تلك النماذج من الممارسات العالمية إلى الأبد"[١٧].

لكن في فبراير/شباط - مارس/آذار ٢٠١١، مع حرص القوى الأمريكية والفرنسية والبريطانية على إزاحة نظام القذافي من السلطة، لم يكن من الممكن اعتبار أي قدر من العنف الفعلي أو المزعوم أقل من أن يمنع هؤلاء المنخرطين في مجال العمل الإنساني من اللجوء إلى الحرب، أو أقل من تلبية معايير مورينو أوكامبو المناهضة لنظام القذافي. وكما ذكرت سامانثا باور، مديرة مجلس الأمن القومي للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان بالولايات المتحدة، في أواخر فبراير/شباط: "يمثِّل هذا الوضع سابقة فريدة من نوعها في عدد من الجوانب المهمة. عادةً عندما تستهدف حكومة ما شعبها، تستغرق الولايات المتحدة وقتًا أطول لفتح صندوق أدواتها واستخدام الأدوات ذات التأثير الحقيقي. لقد رأينا في هذه الحالة استعدادًا فعليًّا للتصعيد بأقصى سرعة"[١٨].

استثناء سريلانكا

ومع ذلك، في إحدى الحالات الأخرى التي لم نشهد بها أي تصعيد على الإطلاق، شنت الحكومة السريلانكية هجومًا عنيفًا على نطاق واسع ضد حركة نمور تحرير إيلام تاميل والأقلية التاميلية التي تقطن منطقة فاني شمال البلاد[١٩]. وبحلول عام ٢٠٠٩، احتجزت الحكومة السريلانكية ما يقدر بنحو ٣٣٠,٠٠٠ مدني داخل "مناطق حظر إطلاق النار" التي

أعلنت عنها شمال مدينة مولايتيفو على طول ساحل خليج البنغال؛ وتقلصت مساحة تلك التجمعات المدنية من اثني وعشرين ميلًا مربعًا إلى ثمانية أميال مربعة، ثم إلى ميل مربع واحد بحلول شهر مايو/آيار، إذ تعرضت كل واحدة من "مناطق حظر إطلاق النار" لقصف جوي ومدفعي متواصلين من الجيش السريلانكي، مما أسفر عن وقوع خسائر فادحة بين صفوف المدنيين[٢٠]. وبالرغم من أن تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمين العام المعني بالمساءلة في سريلانكا لعام ٢٠١١ أشار إلى أنه "لا يوجد رقم موثوق حتى الآن للوفيات بين صفوف المدنيين"، أضاف أن "العديد من مصادر المعلومات تشير إلى عدم إمكانية استبعاد وصول العدد إلى ٤٠,٠٠٠ حالة وفاة بين المدنيين"[٢١].

خلال المدة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/آيار ٢٠٠٩، تكررت النداءات والمناشدات إلى طرفي النزاع والأمم المتحدة والدول المعنية بتفعيل مبدأ "المسؤولية عن الحماية" لتوفير الإغاثة للسكان المدنيين العالقين بين الجيش السريلانكي وما تبقى من قوات حركة نمور تحرير إيلام تاميل المسلحة التي يحاول الجيش تدميرها بشكل منهجي. وفي مؤتمر صحفي عُقد يوم ٣١ يناير/كانون الثاني في تشيناي بالهند، أعرب الاتحاد الشعبي للحريات المدنية عن أسفه لأن "المجتمع الدولي قرر لعب دور المتفرج الأبكم على مشاهد الموت والدمار التي حَلَّت بشعب التاميليين شمال سريلانكا"، وطالبوا "الأمم المتحدة بتفعيل مبدأ 'مسؤولية الحماية' والتدخل بشكل استباقي في الأزمة السريلانكية على نحو طارئ لمنع تفاقم الأزمة الإنسانية"[٢٢]. كما أدانت الحكومة النرويجية، التي لعبت دور وسيط التفاوض الرئيسي بين حركة نمور تحرير تاميل إيلام والحكومة السريلانكية لسنوات عدة، الأعمال العدائية الحالية في سريلانكا وتسببها في معاناة غير مقبولة للمدنيين في البلاد، وذكَّرت الحكومة السريلانكية وحركة نمور تحرير تاميل إيلام بأن "كليهما يتحمل مسؤولية حماية السكان المدنيين لمنع سقوط قتلى في صفوف المدنيين"[٢٣].

لكن لم تستجب الأمم المتحدة ولا أي تحالف من الدول لتلك النداءات خلال الأشهر الحاسمة (يناير/كانون الثاني - مايو/آيار ٢٠٠٩)، ولم يناقش مجلس الأمن تلك الفظائع المرتكبة ضد المدنيين التاميليين قط، ناهيك بتبني قرار يحيل تلك الفظائع إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق بشأنها. لم يناقش تقرير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة مبدأ "المسؤولية عن الحماية" في سياق الهزيمة الدموية التي ألحقها الجيش السريلانكي بحركة نمور تحرير تاميل إيلام بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وحصيلة الوفيات الهائلة بين صفوف المدنيين والجرائم التي رافقت ذلك. ولم يقترح فريق الخبراء إحالة مجلس الأمن التابع للولايات المتحدة تلك القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق بشأن إنهاء الحكومة السريلانكية تمرد حركة نمور تحرير تاميل إيلام بعد ثلاثة عقود من مساعي الانفصال وتأسيس دولة التاميل المستقلة، بالرغم من إشارة تقرير اللجنة بوضوح إلى "وفاة عشرات الآلاف في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/آيار ٢٠٠٩، مع تحويل الحكومة 'مناطق حظر إطلاق النار' إلى 'مناطق حظر إطلاق نار' مناهضة للتاميل".

وبالرغم من أن "عدم استعداد أو عدم قدرة الدولة على إجراء تحقيق حقيقي" بشأن جرائمها، وفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من أهم الدوافع التي تلزم المدعي العام فتح تحقيق بشأن الجرائم المحتملة، وبالرغم من رأي لجنة خبراء الأمم المتحدة بأن "حكومة سريلانكا لم تضطلع بمسؤولياتها لإجراء تحقيق حقيقي، ولا تبدي أي نيات لفعل ذلك"، لم يُحَل ملف سريلانكا إلى المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن، كما لم ينطبق عليها مبدأ "المسؤولية عن الحماية" خلال هجمات جيشها الدموية على شعب التاميل من المدنيين بمنطقة فاني[٢٢]. في الواقع، في أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠١١، أي بعد مرور أكثر من عامين على نهاية حمامات الدم الكبرى في سريلانكا، انتقد تقرير لمنظمة العفو الدولية الأمين العام بان كي مون لفشله في "وضع آلية مساءلة دولية مستقلة"

للتحقيق في الجرائم المحتملة بموجب القوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان بحجج واهية مثل "انتظار الحصول على إذن من هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان". وأضافت لجنة العفو الدولية أن بان كي مون "لم يقدم تقرير اللجنة رسميًا إلى مجلس حقوق الإنسان"[٢٥].

ليبيا مقابل سريلانكا

من اللافت للغاية هذا التناقض بين الحصانة المنهجية طويلة الأمد التي استمتع بها النظام السريلانكي للإفلات من العقاب بالرغم من هجومه الدموي واسع النطاق على شعب التاميل بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والإدانة السريعة من بان كي مون ونافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لنظام القذافي خلال أسبوع إلى عشرة أيام فقط من رده على التمرد المدعوم من جهات أجنبية في شرق ليبيا، إلى جانب التحقيق السريع الذي أجراه مورينو أوكامبو بشأن نظام القذافي وإصدار مذكرات اعتقال، في نهاية المطاف، بحق معمر القذافي وابنه، سيف الإسلام، وصهره، عبد الله السنوسي[٢٦]. عند البحث في قواعد بيانات وكالات الأنباء والصحف عن مصطلح "المسؤولية عن الحماية" فيما يتعلق بالوضع في سريلانكا وليبيا، نجد أن مبدأ "المسؤولية عن الحماية" ذُكر مرة واحدة فقط في الشأن السريلانكي مقابل خمس عشرة مرة تقريبًا عندما يتعلق الأمر بالشأن الليبي[٢٧]. يعكس هذا الفارق في استخدام وسائل الإعلام لذلك المصطلح اختلاف الأجندات السياسية لمراكز القوى في العالم، لكن من الواضح أن الأمر لا علاقة له بالمخاوف الحقيقية من ارتكاب أعمال عنف بحق المدنيين، أو بحماية المدنيين من الأذى. كما أشرنا آنفًا، كان مستوى العنف المرتكب ضد التاميل شمال سريلانكا (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ – مايو/آيار ٢٠٠٩) أكبر بكثير من العنف الموجه ضد الليبيين في الشرق حتى تاريخ صدور قرارَي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

(٢٦ فبراير/شباط و١٧ مارس/آذار ٢٠١١). إلى جانب ذلك، كانت مستويات عنف نظام القذافي ضد الليبيين أقل بكثير قبل بدء الهجمات الأمريكية والفرنسية والبريطانية في ١٩ مارس/آذار ٢٠١١ مما صارت عليه بعد ١٩ مارس/آذار. كما كان عنف نظام القذافي أقل بشكل كبير من العنف والقوة العسكرية التي أطلقتها قوى حلف شمال الأطلسي ومقاتلي المجلس الوطني الانتقالي الموالين لهم ضد النظام في الأشهر السبعة التي تلت ١٩ مارس/آذار، وإلا لظل نظام القذافي على رأس السلطة في العاصمة طرابلس.

كان العامل السياسي الفارق في هذه الحالة هو معمر القذافي نفسه. فبالرغم من توصله إلى تسويات قوية مع الغرب خلال السنوات الأخيرة (لا سيما تخلي القذافي عن البرنامج الليبي للأسلحة النووية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، ليكون عبرةً ودرسًا لكل من تسول له نفسه لنشر الأسلحة النووية على غير رغبة الولايات المتحدة)[٢٨]، فقد ظل قوة مستقلة تعمل على تنظيم دول الاتحاد الإفريقي لمقاومة الهيمنة الغربية، إلى جانب تشجيعه للشراكة مع الصين من أجل التطوير المستمر لموارد الطاقة الليبية. علاوة على ذلك، في صيف ٢٠٠٩، استغل القذافي رئاسته للاتحاد الإفريقي لحشد زملائه أعضاء الاتحاد الإفريقي ضد المحكمة الجنائية الدولية بسبب ما وصفه بيان سابق للاتحاد الإفريقي بـ "إساءة استخدام المحكمة الجنائية الدولية للوائح الاتهام ضد الزعماء الأفارقة"[٢٩]. ونص أحد القرارات التي اتخذها الاتحاد الإفريقي في مدينة سرت، مسقط رأس القذافي، عام ٢٠٠٩ على "عدم تعاون الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي" مع مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السوداني عمر البشير[٣٠]. وبالتالي، عندما وفَّرت انتفاضات "الربيع العربي" ذريعة للقوى الغربية العظمى لتغيير النظام في ليبيا تحت ستار إنقاذ الانتفاضة الشعبية "الموالية للديمقراطية" من بطش حكومتها، سارعوا لتشجيع وتنظيم وتسليح التمرد المناهض للقذافي وتوفير الدعاية اللازمة

له – ومع الدعم الجوي واللوجستي الهائل، أطاحوا بنظام القذافي في أقل من نصف عام.

أما علاقة القوى الغربية بسريلانكا، فقد كانت مختلفة جذريًا. إذ حافظت الولايات المتحدة وحلفاؤها على علاقات ودية مستقرة مع نظام الأغلبية السنهالية في كولمبو، وكانت تأمل في أن يصبح النظام ذراعًا لحلف شمال الأطلسي في جنوب شرق آسيا. فقد منحت الولايات المتحدة وحدها نحو ملياري دولار من أموال المساعدات لسريلانكا، وساعدت في تدريب قواتها العسكرية، وتدير مكتبًا للإذاعة العالمية (IBB) هناك (إذاعة صوت أمريكا سابقًا). وفي مذكرة المعلومات الأساسية لعام ٢٠١١ عن سريلانكا، وصفت وزارة الخارجية الأمريكية نظام الرئيس ماهيندا راجاباكسا (٢٠٠٥-٢٠١٥) بـ"الديمقراطي بقوة"، من بين عدد من الأوصاف الإيجابية الأخرى، وأشارت إلى سياسة نظام راجاباكسا بـ"سياسة خارجية معتدلة بعدم الانحياز" وأشادت بدوره البنّاء في قمع وهزيمة "الأنشطة الإرهابية" لحركة نمور تحرير تاميل إيلام[٢١].

وكانت نتيجة تلك التفاعلات السياسية بين سريلانكا وليبيا والولايات المتحدة وحلفائها على الساحة الدولية كما يلي: في حين اعتبرت الاستجابة العسكرية الأولية لنظام القذافي على التمرد في الشرق حمام دم "شائنًا" مع مخاطر "الإبادة الجماعية" تلوح في الأفق لدرجة أن الأمر لم يقتصر على الاتهامات والتهديدات، بل أدى أيضًا إلى شن القوى العظمى حربًا مفتوحة ضدها، كان التدمير المنهجي والمستمر من نظام راجاباكسا لحركة نمور تحرير تاميل إيلام مما خلف عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين من التاميل "حميدًا" ولا يرتقي إلى المتطلبات والمعايير اللازمة لتفعيل مبدأ "المسؤولية عن الحماية" بمجلس الأمن أو لدى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. سيُدان نظام القذافي في ليبيا بسرعة ويُقصف بلا هوادة حتى يسقط النظام ويحل الخراب بالبلاد؛ بينما ستطلب وزارة الخارجية الأمريكية من نظام راجاباكسا في سريلانكا بمنتهى الأدب تحمل

مسؤوليتها وإجراء "تحقيق محلي موثوق" بشأن جرائم الحرب المزعومة، ثم تهدد بالدعم الأمريكي المحتمل من أجل بعض التدقيق، الذي يعد "نوع الإجراء الدولي الذي تقول سريلانكا إنها لا تريده"[٣٢]. وبالنسبة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فيسافر بان كي مون إلى كولمبو بعد أيام قليلة من الهجوم الأخير للجيش السريلانكي على التاميل، حيث يعبر عن رضاه بالتزام نظام راجاباكسا "بتعزيز وحماية حقوق الإنسان" و"عملية المساءلة القائمة للتصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان" – وانتهى الأمر بنظام يعد بإجراء تحقيق لنفسه[٣٣]! لم تصدر تلك الجهات أي تهديدات أو تنديدات باستثناء ذلك التدقيق الدولي، ناهيك بأي إجراء فعلي لحماية المدنيين.

ملاحظة ختامية

من المهم في عالم تحكمه القوة أن تمتلك تلك القوى العسكرية العظمى التي تمتلك أقوى ترسانة من وسائل العنف المختلفة مخزونًا كبيرًا من المبررات الزائفة التي يمكنها الاعتماد عليها كلما احتاجت إلى إنكار وحشية وهمجية ممارساتهم المعتادة.

قال المناضل "الإنساني" برنار هنري ليفي لوكالة رويترز يوم اغتيال معمر القذافي: "كانت مهمة التحالف الذي قادته فرنسا منع حدوث مذابح بحق المدنيين في المدن الليبية. وبالتالي كان لا بد من تقييد ومنع أي ضرر قد يُقدم عليه ذلك الرجل المنظم لتلك المذابح بحق المدنيين واعتقاله. ولقد أنجزنا ذلك اليوم"[٣٤]. في الواقع، ما فعلته القوى الغربية هو تدمير البلد عن بكرة أبيه، وقتل وتشريد عدد كبير جدًّا من المدنيين، وتركوا ليبيا بلا قائد وبلا نظام – "دولة فاشلة".

في مقارنتنا للحالتين السابقتين، كما هو الحال في عشرات الحالات الأخرى[٣٥]، تراقب المؤسسات الإعلامية الغربية ما يمكن أن نطلق عليه

نموذج احتياجات وزارة الخارجية[٣٦]. في هذا النموذج، عندما يمثل قادة الدولة المستهدفة تهديدًا أو يكونوا أشرارًا، فتعمل وسائل الإعلام على شيطنتهم، بينما لن يتعرض قادة الدول الحليفة أو التابعة إلا للتوبيخ في أسوأ الحالات بسبب تصرفاتهم الطائشة المؤسفة، مع تجاهل خطاياهم أو التقليل من شأنها أو تقديمها في سياق يخفف من وطأتها.

وانتهى المطاف بقطاعات كبيرة من اليسار في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا يتبعون النهج نفسه من كثب في التعامل مع التطورات المعنية في ليبيا وسريلانكا، وهذا أمر مثير للقلق، لأن أي مقاومة للقوى الإمبريالية تتطلب معارضة انتقادية ومستنيرة من المفكرين اليساريين ووسائل الإعلام اليسارية والنشطاء اليساريين الذين يعيشون ويعملون من داخل تلك القوى. ولكن ما شهدناه خلال العامين والنصف الماضيين يتمثل في نزع سلاح اليسار، مع توجيه اهتمامات وعواطف اليسار وبوصلته الأخلاقية بما يتوافق مع متطلبات الإمبريالية الغربية.

كان ذلك التوجيه واضحًا جليًا في الحروب التي أدت إلى تفكيك يوغوسلافيا (١٩٩١) وأدت إلى غزو الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي إقليم كوسوفو الصربي (١٩٩٩) بالقوة، مع القبول التام من الليبراليين وقطاعات كبيرة من المؤسسات الفكرية اليسارية باعتبارها حالات "تدخل إنساني" (وإن كانت بعد فوات الأوان وغير عنيفة بما فيه الكفاية). على مدار العقدين الماضيين، صدح العديد من متحدثي اليسار الليبرالي عبر مختلف المنصات الإعلامية بما يتماشى مع السياسة الأمريكية، من أفغانستان إلى العراق ودارفور. بينما التزم متحدثو اليسار الليبرالي أنفسهم الصمت حيال قمع القوى الشعبية في مرحلة ما بعد الانقلاب في هندوراس (منذ ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٩)[٣٧]، كما فعلوا مع الفضائح المستمرة التي أدت إلى توفر كم ضخم من الأدلة التي تدين ديكتاتور رواندا، بول كاغامه، وحمامات الدم التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية تحت إمرته على

مدار عقدين، بالاستيلاء أولًا على السلطة داخل رواندا (١٩٩٠-١٩٩٤)، ثم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٩٦)[٢٨].

باختصار، تستمر سياسات الإبادة الجماعية دون جديد في عصر الصعود المزعوم لمبدأ "المسؤولية عن الحماية" والنظام العالمي الجديد المراعي لحقوق الإنسان والنهاية الوهمية لعصور الحصانة والإفلات من العقاب. ما تزال المعايير المزدوجة التي تستند على أسس سياسية قائمة وراسخة.



الهوامش

1. لمناقشتنا للنموذج التحليل الذي استخدمناه في كتاب "سياسات الإبادة الجماعية"، انظر المقدمة، الفقرات ١٥-١٧. إذ شرحنا نهجنا الأساسي المتبع في الملاحظات الختامية: تحاكي طريقة تمثيل المؤسسات الغربية في الأحداث العالمية بدرجة ملحوظة المعالجة الثنائية التي تتوافق تمامًا مع تفضيلات القوى والسياسات الغربية، ويمكن التعبير عنها بقاعدتين أساسيتين: (١) عندما نرتكب، نحن الغرب، فظائع وجرائم جماعية، تكون تلك الفظائع "بنّاءة"، وضحاياها لا يستحقون الذكر أو الاهتمام، ولم يتعرضوا "للإبادة الجماعية" قط على أيدينا، (٢) عندما يكون المعتدي ومرتكب هذه الفظائع الجماعية عدوًا لنا أو دولة نستهدف زعزعة استقرارها والهجوم عليها، يكون العكس صحيحًا. عندئذ تصبح تلك الفظائع "شائنة" ويستحق ضحاياها كل تركيزنا واهتمامنا وتعاطفنا وإظهار التضامن معهم والدعوات المطالبة بالعدالة ومعاقبة المعتدين عليهم.
2. اقرأ مقال كريستوفر جيليت وكيم جاميل بعنوان "Gadhafi, Libya's leader for ٤٢ years until ousted by his people, killed as hometown falls"، وكالة أنباء أسوشيتد برس، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ واقرأ أيضًا تقرير كريم فهيم وآخرين بعنوان "Qaddafi, Seized by Foes, Meets a Violent End"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ "بينما تغلق ليبيا هذا 'الفصل المؤلم والمأسوي'"، الأمين العام للأمم المتحدة يشيد بشجاعة الشعب الليبي (SG/SM/١٣٨٩١)، قسم المعلومات العامة بالأمم المتحدة، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ وتقرير "Key Sarkozy Libya advisor says Gadhafi dictatorship and war are now over" التلفزيوني لوكالة رويترز، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

3. راجع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٠، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١١؛ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣، ١٧ مارس/آذار ٢٠١١.

4. خطاب باراك أوباما "تصريحات الرئيس في خطابه إلى الأمة بشأن ليبيا"، جامعة الدفاع الوطني، العاصمة واشنطن، مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، ٢٨ مارس/آذار ٢٠١١.

5. ذكرت روايات عدّة زيادة الكراهية وأعمال العنف المناهضة للأشخاص سود البشرة داخل الأراضي الوطنية الليبية منذ أواخر فبراير/شباط ٢٠١١. اقرأ، على سبيل المثال، مقال ماكسيميليان فورتي بعنوان «The War in Libya: Race, 'Humanitarianism', and the Media»، مجلة MRZine، ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١١؛ ومقال كيم سينجوبوتا بعنوان "Rebels Settle Scores in Libyan Capital"، صحيفة The Independent، ٢٧ أغسطس/آب ٢٠١١؛ ومقال ديفيد دي كيركباتريك بعنوان "Libyans Turn Wrath on Dark-Skinned Migrants"، صحيفة نيويورك تايمز، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١؛ ومقال سيمبا روسيو بعنوان "Hatred Divides Libya after Gaddafi"، وكالة أنباء Inter Press Service، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ ومقال مايكل جي ماكجيهي بعنوان ""Free" Libya: The rise of NATO's racist, executing liberators"، مدونات ZNet، لكن المقاتلين في صفوف التمرد المناهض للقذافي انقلبوا ضد السود الذين يعيشون ويعملون في ليبيا منذ بداية الحرب في فبراير/شباط.

6. اقرأ مقال جان بريكمونت وديانا جونستون بعنوان "Who Will Save Libya from Its Western Saviours?"، مجلة CounterPunch، ١٦ أغسطس/آب ٢٠١١. واقرأ أيضًا مقال مارينيلا كوريجيا بعنوان "Urgent Questions to NATO on Libya"، صحيفة Pravda – النسخة الإنجليزية، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١؛ ومقال بيير ليفي بعنوان "Libya: NATO provides the bombs; The French 'left' provides the ideology" ترجمة ديانا جونستون، مجلة MRZine، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١؛ ومقال سيوماس ميلن بعنوان "If the Libyan war was about saving lives, it was a catastrophic failure"، صحيفة The Guardian، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

7. اطلع على وثيقة نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (A/RES/٦٠/١)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، الفقرات ١٣٨-١٣٩.

8. اقرأ كتاب غولدستون وآخرين The Kosovo Report: Conflict, International Response, Lessons Learned, Independent International Commission on Kosovo (نيويورك: Oxford University Press، ٢٠٠١). وتذكر الفقرة على وجه التحديد: "توصلت اللجنة إلى أن التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي غير قانوني لكنه مشروع. لقد كان غير قانوني لأنه لم يحصل على موافقة مسبقة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إلا أن اللجنة ترى أن التدخل كان مبررًا بسبب استنفاد جميع السبل الدبلوماسية ولأن التدخل كان له تأثير إيجابي في تحرير غالبية سكان كوسوفو من الحكم الصربي القمعي الذي دام لمدة طويلة". (ص ٤).

9. راجع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣، الفقرتين ٤-٥. تخوّل الفقرة ٤ "الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين المهددة بالهجوم في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك مدينة بنغازي، مع استبعاد وجود قوة احتلال أجنبي بأي شكل من الأشكال على أي جزء من الأراضي الليبية". لكن من الواضح أن القرار رقم ١٩٧٣ لم يخوّل أي دولة بتسليح وتنظيم وتوجيه الجماعات المتمردة، كما فعلت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. ولم يخوّل القرار ١٩٧٣ أي دولة أو منظمة إقليمية مثل حلف شمال الأطلسي بتوفير الدعم الجوي الذي تحتاج إليه الجماعات المتمردة للإطاحة بالحكومة الشرعية في ليبيا.

10. "بيان صحفي لمجلس الأمن بخصوص ليبيا" (SC/١٠١٨٠)، قسم المعلومات العامة بالأمم المتحدة، ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١١. لاحظ أن جلسة المجلس بتاريخ ٢٢ فبراير/شباط كانت مغلقة، ولم تُنشر سجلات اجتماعات هذه الجلسة.

11. ذكرت العديد من التقارير الإخبارية وجود "قوات خاصة" أمريكية وفرنسية وبريطانية على الأراضي الليبية في أواخر فبراير/شباط ٢٠١١. اقرأ، على سبيل المثال، التقرير الخاص من موقع DEBKAfile بعنوان "U.S. military advisers in Cyrenaica"، ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١١، وذكر التقرير وجود "مئات المستشارين العسكريين"، مما يجعل العملية العسكرية "هي التدخل العسكري الأول لأمريكا وأوروبا في أي من الاضطرابات الشعبية التي تجتاح الشرق الأوسط". واقرأ أيضًا تقرير مارك هوسنبال بعنوان "Obama authorizes secret help for Libya rebels"، وكالة رويترز، ٣٠ مارس/آذار ٢٠١١؛ ومقال بولين جيلينك بعنوان "U.S. says no American 'boots' on the ground in Libya, but it's fancy footwork: The CIA is there"، وكالة أسوشيتد برس، ٣١ مارس/

آذار ٢٠١١؛ ومقال نيكولاس وات وبول هاريس بعنوان "Cameron agrees with U.S. on legality of arming rebels"، صحيفة The Guardian، ٣١ مارس/آذار ٢٠١١؛ ومقال مارك مازيتي وإريك شميت، "Top Libyan Official Defects; Rebels Are Retreating: C.I.A. Spies Aiding Airstrikes and Assessing Qaddafi's Foes"، صحيفة نيويورك تايمز، ٣١ مارس/آذار ٢٠١١؛ ومقال كارين دي يونغ وغريغ ميلر بعنوان "CIA at work inside Libya"، صحيفة واشنطن بوست، ٣١ مارس/آذار ٢٠١١.

12. راجع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٠، ص ١.

13. راجع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٠، الفقرة ٦.

14. اقرأ تقرير "International Criminal Court investigates Libya violence in response to UN request"، المركز الإخباري للأمم المتحدة، ٣ مارس/آذار ٢٠١١.

15. التقرير الأول للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بخصوص قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ (٢٠١١)، مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، ٤ مايو/آيار ٢٠١١، الفقرة ١٦، والفقرة ٢١.

16. في هذا الكتاب، سياسات الإبادة الجماعية، ص٦٠-٦٤.

17. "الموقف في الشرق الأوسط" (S/PV.٦٦٢٧)، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، الفقرات ٢-٥؛ وواردة في هذا الكتاب.

18. اقرأ مقال سكوت ويلسون بعنوان "Threat to Americans guided restrained Libya response"، صحيفة واشنطن بوست، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١.

19. يرجع تاريخ التمرد المسلح لحركة نمور تحرير تاميل إيلام إلى عام ١٩٨٣، لكن التدمير النهائي والممنهج للتمرد على يد نظام الرئيس السريلانكي ماهيندا راجاباكسا يرجع إلى يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ وما بعده، عندما انتهك نظام راجاباكسا اتفاقية وقف إطلاق النار التي توصل إليها مع حركة نمور تحرير تاميل إيلام بوساطة دولية من جانب واحد، وسحبت بعثة المراقبة في سريلانكا، التي يعمل بها أوروبيون، مراقبيها بعدما وثقوا انتهاكات وقف إطلاق النار. امتد الهجوم النهائي للجيش السريلانكي من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ إلى ١٩ مايو/آيار ٢٠٠٩، عندما عقد وزير الدفاع السريلانكي (وشقيق الرئيس)، جوتابهايا راجاباكسا، ورئيس أركان الجيش، الجنرال ساراث فونسيكا، مؤتمرًا صحفيًا احتفاليًا متلفزًا في العاصمة كولمبو، أعلنا

خلاله انتهاء الهجوم العسكري ضد حركة نمور تحرير تاميل إيلام رسميًا، وقال فونيسكا: "نعلن الآن تخلص البلاد بأسرها من الإرهاب".

20. اقرأ "تقرير إلى الكونغرس بخصوص الحوادث التي وقعت خلال الصراع الأخير في سريلانكا"، وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٩، "خريطة المنطقة"، ص٢، رقم ١.

21. اقرأ تقرير مرزوقي داروسمان وآخرين "تقرير فريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بالمساءلة في سريلانكا"، ٣١ مارس/آذار ٢٠١١، الفقرات ١٣٢-١٣٧؛ ونقتبس هنا من الفقرة ١٣٧. ويذكر التقرير أيضًا أن "قرار الأمم المتحدة بعدم تقديم أرقام محددة جعل مسألة النشر عن الضحايا المدنيين أقل أهمية"، وأضاف التقرير: "ينتقد البعض عدم تقديم الأمم المتحدة أرقامًا علنية مع تطور الأحداث، مما يشير إلى حذرها المفرط بشأن مقارنة الأرقام المعلنة بحالات صراع أخرى". (الفقرة ١٣٦).

22. تقرير "الأزمة الإنسانية في شمال سريلانكا"، الاتحاد الشعبي للحريات المدنية – التاميل، ونادو، وبودوتشيري، بيان صحفي، ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

23. تقرير "الحكومة النرويجية: معاناة غير مقبولة بين المدنيين في سريلانكا" (٠٩/٠٩)، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

24. راجع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة ١٨ (٢). سريلانكا غير موقعة على قانون روما الأساسي، ووفقًا لذلك يجب إحالة ملفها من مجلس الأمن قبل أن يوافق المدعي العام على فتح تحقيق بشأنها. واقرأ أيضًا تقرير مرزوقي داروسمان وآخرين "الملخص التنفيذي"، الصفحة الثالثة من المقدمة، فقرة ٤٤١.

25. اقرأ تقرير "Sri Lanka: When Will They Get Justice? Failures of Sri Lanka's Lessons Learnt and Reconciliation Commission" (ASA ٣٧/٠٠٨/٢٠١١)، منظمة العفو الدولية، ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، ص ٨. ويذكر تقرير منظمة العفو الدولية: "بالنظر على تاريخ سريلانكا الطويل من لجان التحقيق الفاشلة، لا ترى منظمة العفو الدولية أن لجنة الحقيقة والمصالحة (الرسمية) ستحقق العدالة أو تصل إلى الحقيقة أو تؤدي إلى صرف تعويضات كاملة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سريلانكا. لم تكن لجنة الحقيقة والمصالحة آلية مناسبة على الإطلاق للتحقيق في جرائم بهذا الحجم تشير المزاعم إلى حدوثها في الأيام الأخيرة من النزاع المسلح في سريلانكا. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية التحقيق في ادعاءات ارتكاب الجرائم بموجب القانون الدولي دون تأخير". (تقرير "الحاجة إلى تحقيق مستقل"، ص ٥٨).

26. لويس مورينو أوكامبو، طلب المدعي العام عملًا بالمادة ٥٨ بشأن معمر محمد أبو منيار القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي (ICC-٠١-١١)، المحكمة الجنائية الدولية، ١٦ مايو/آيار ٢٠١١؛ ولقبول المحكمة الجنائية الدولية لتلك الطلبات، راجع قرارات القاضية سانجي ماسينونو موناجينج وآخرين، قرار "طلب المدعي العام عملًا بالمادة ٥٨ بشأن معمر محمد أبو منيار القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي" (ICC-٠١-١١)، المحكمة الجنائية الدولية، ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١١.

27. بالبحث في قاعدة بيانات Factiva في فئة "جميع الصحف" يوم ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. كانت مقاييس البحث الفعلية كما يلي: البحث عن (سريلانكا + المسؤولية عن الحماية) لمدة ٢٤٣ يومًا من ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ إلى ٣١ مايو/آيار ٢٠٠٩؛ والبحث عن (ليبيا + المسؤولية عن الحماية) لمدة ٢٤٣ يومًا من ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠١ إلى ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. وكانت النتائج كما يلي: لسريلانكا: ١٥٠ مرة؛ لليبيا: ١٫٤٧٠ مرة.

28. اقرأ، على سبيل المثال، مقال ديدريك فانديوال بعنوان "The origins and parameters of Libya's bold about-face"، صحيفة The Daily Star، ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٤؛ ومقال نيكولاس وات بعنوان "UK firms line up big Libya deals: Blair praises Gadafy's courage ahead of historic visit"، صحيفة The Guardian، ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٤؛ ومقال سيمون تيسدال بعنوان "Talk, talk or bomb, bomb?"، صحيفة The Guardian، ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٤.

29. بيان صادر عن الاجتماع الـ ١٤٢ لمجلس السلام والأمن (PSC/MIN/Comm(CxLII))، الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، ٢١ يوليو/تموز ٢٠٠٨، الفقرة ٣.

30. قرار بشأن اجتماع الدول الإفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (Assembly/AU/Dec.٢٤٥(xIII))، الاتحاد الإفريقي، سرت، ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٩، الفقرة ١٠.

31. «مذكرة المعلومات الأساسية: سريلانكا»، وزارة الخارجية الأمريكية، ٦ أبريل/نيسان ٢٠١١.

32. اقرأ مقال دايا غاماج بعنوان "U.S. State Department threatens Sri Lanka could face 'Global Probe,' that 'they say they didn't want"، صحيفة Asia Tribune، ١٠ أغسطس/آب ٢٠١١.

33. اقرأ تقرير "Durable political solution key to development in post-conflict Sri Lanka—Ban"، المركز الإخباري للأمم المتحدة، ٢٤ مايو/آيار ٢٠١١.

34. تقرير "Key Sarkozy Libya advisor says Gadhafi dictatorship and war are now over" التلفازي لوكالة رويترز، ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

35. اقرأ، على سبيل المثال، دراسة إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "Legitimizing versus Delegitimizing Elections: Honduras and Iran" المنشورة في كتاب جيرالد جاي سوسمان The Propaganda Society: Promotional Culture and Politics in Global Context (نيويورك: Peter Lang، ٢٠١١)، ص ١٩٣-٢١٢.

36. في هذه العبارة، نستخدم كلمة «وزارة الخارجية» كنايةً عن مجمل مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها، إلى جانب الاعتراف بأنه إذا لم تستغل الولايات المتحدة ثقل مواردها العسكرية والسياسة والثقافية الهائلة دعمًا لسياسة ما، فمن غير المرجح أن تلقى هذه السياسة صدًّا قويًا داخل ما يسمى بـ «المجتمع الدولي». ومن ثم، عندما تتجمع مؤسسة السياسة الخارجية المترابطة هذه (مركزها واشنطن ويدور في فلكها حلف شمال الأطلسي وغيره من الحلفاء) ضد نظام «عدو» رسمي وتستهدفه بحملة لزعزعة استقراره وشيطنته، سيشير نموذج احتياجات وزارة الخارجية إلى تزويد صنَّاع القرار بما يحتاجون إليه من دعم وأعمال مادية لزعزعة استقرار الخصم (بفرض العزلة والعقوبات ورعاية الإرهاب والجماعات التي لديها القدرة للضغط على الحكومات وتشويهها، وصولًا إلى التدخل العسكري وتغيير النظام) إلى جانب الأعمال الدعائية لنزع الشرعية وحملات الدعاية السلبية ضد النظام. بعبارة أخرى، تهرع الحكومات والمنظمات والأفراد لتلبية كل ما تحتاج إليه مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية وحلفائها. وبفضل التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات، ازداد عدد الجهات التي يمكنها توفير الدعاية اللازمة والمشاركة في حملات الدعاية السلبية ضد «العدو» الشيطاني بشكل هائل.

37. اقرأ مقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "Iran and Honduras in the Propaganda System, Part ١: Neda Agha-Soltan versus Isis Obed Murillo"، مجلة MRZine، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠؛ ومقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "Iran and Honduras in the Propaganda System,

Part ٢: The ٢٠٠٩ Iranian and Honduran Elections"، مجلة MRZine، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

38. راجع تقرير "جمهورية الكونغو الديمقراطية، ١٩٩٣-٢٠٠٣: تقرير عن عملية رسم الخرائط التي توثق أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بين مارس/آذار ١٩٩٣ ويونيو/حزيران ٢٠٠٣"، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أغسطس/آب ٢٠١٠. واقرأ أيضًا مقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "Paul Kagame: 'Our Kind of Guy'"، مجلة ZNet، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

تقديم

بقلم/ نعوم تشومسكي

لعل أبرز درس مستفاد من هذه الدراسة القوية معرفة أن نهاية الحرب الباردة مهدت الطريق أمام عصر ينكر المحرقة (الهولوكوست) ظاهريًّا. كما يصيغ المؤلفان، بشكل أكثر اعتدالًا: "خلال العقود الماضية، تكرر استخدام مصطلح 'الإبادة الجماعية' بشكل متزايد وباستهتار بالغ، لدرجة أن جريمة القرن العشرين التي ظهر المصطلح من أجلها باتت تبدو مبتذلة". وأظهر المؤلفان أن الاستخدام الحالي للمصطلح يعد إهانة بحق ذكرى ضحايا النازية.

ومع ذلك، قد يكون من المفيد تذكيرنا بأن هذه الممارسات متجذرة بعمق في الثقافة الفكرية السائدة، لدرجة أنه لن يكون القضاء عليها سهلًا. يمكننا أن نرى ذلك عند النظر في حالات الإبادة الجماعية الجليَّة والواضحة والحالات الأخرى التي أسيء فيها استخدام المصطلح لتشويهه والحط من قدره، وأقصد بذلك الجرائم التي اعترف بها مرتكبوها، لكن تغاضى الجميع عنها باعتبارها غير ذات أهمية أو أنكرها المستفيدون منها بشكل رجعي، حتى وقتنا الحاضر.

يضرب لنا الاستعمار الاستيطاني أمثلة مذهلة، وعادةً ما يكون الشكل الأكثر شراسة للغزو الإمبريالي. لم يكن لدى المستعمرين الإنجليز في

أمريكا الشمالية أدنى شك فيما كانوا يفعلون. وصف الجنرال هنري نوكس، بطل الحرب الثورية ووزير الحرب الأول في المستعمرات الأمريكية المحررة، "الإبادة التامة لجميع الهنود في المناطق الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الاتحاد" بأنها أكثر تدميرًا للهنود الأصليين مما فعل غزاة المكسيك وبيرو"، والذي لم يكن بالأمر الهين على الإطلاق. وفي السنوات الأخيرة، اعترف الرئيس الأمريكي جون كوينسي آدامز بمصير "ذلك العرق البائس من سكان أمريكا الأصليين الذين نعمل على إبادتهم بغدر وقسوة وبمنتهى الوحشية"، وذكر أن هذه الأفعال الوحشية "من بين الخطايا الشنيعة لهذه الأمة، والتي أعتقد أننا سنحاسب عليها يومًا ما أمام الله".

ينظر المعلقون المعاصرون إلى الأمر بطريقة مختلفة. إذ يشيد مؤرخ الحرب جون لويس غاديس بآدامز باعتباره المخطط الاستراتيجي الأكبر الذي وضع الأُسس الأولى لـ"عقيدة بوش" التي تفيد بأن "التوسع هو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن". ويرى غاديس، بمنتهى الوضوح والترحاب، أن تلك العقيدة قابلة للتطبيق بشكل متكرر طوال تاريخ "الإمبراطورية الوليدة"، منذ انتُخب جورج واشنطن رئيسًا للجمهورية الجديدة. تجاوز غاديس عن إسهامات آدامز الدموية في "الخطايا الشنيعة لهذه الأمة" عندما رسَّخ تلك العقيدة، إلى جانب عقيدة الحرب التنفيذية المخالفة للدستور، كما في الوثيقة الشهيرة التي يبرر بها غزو فلوريدا بذرائع واهية واحتيالية مثل الدفاع عن النفس. كان الغزو جزءًا من مشروع آدامز لـ "إزالة أو إبادة الأمريكيين الأصليين من المنطقة الجنوبية الشرقية" على حد تعبير ويليام إيرل ويكس، المؤرخ الأبرز لتلك المذابح، الذي كتب روايات مروعة عن "عمليات القتل والنهب" التي استهدفت الهنود والعبيد الهاربين.

لنذكر مثالًا آخر: في ١١ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، في إصدار إحدى أبرز مجلات الفكر الليبرالي الرائدة في العالم (The New York Review of Books)، سجل المحلل السياسي راسيل بيكر أن ما تعلمه من أعمال "مؤرخ الأبطال" إدموند مورغان أن كولومبوس والمستكشفين الأوائل

"وجدوا مساحة قارية شاسعة ذات كثافة سكانية منخفضة لأناس يعملون بالزراعة والصيد... في عالم بكر غير محدود يمتد من الأدغال الاستوائية إلى الشمال المتجمد، لا يكاد يتجاوز عدد سكان هذه المنطقة الشاسعة مليون نسمة". لكن الحسابات أخطأت بعشرات الملايين، وتضمنت تلك المساحة "الشاسعة" حضارات متقدمة، لكن لا يهم. إذ لا تستحق ممارسة "إنكار الإبادة الجماعية من أجل الانتقام" أي اهتمام، ربما بسبب النظرة الدونية للضحية أو لأن الإبادة كانت لأسباب وجيهة من وجهة نظرهم[١].

ويستكشف هيرمان وبيترسون نظرية أخرى يفرضها الغزو الإمبريالي: ما تطلق عليه سوزان رايس، سفيرة إدارة أوباما لدى الأمم المتحدة "العُرف الدولي الناشئ الذي يعترف بـ'المسؤولية عن حماية' المدنيين الأبرياء الذين يواجهون شبح الموت على نطاق واسع". ويجدر بالذكر أن هذا العرف ليس "ناشئًا"، بل بالأحرى راسخًا ومحل تبجيل، إذ كان على الدوام بمنزلة عقيدة إمبريالية استرشادية يُستند إليها لتبرير اللجوء إلى العنف في حال عدم وجود أي ذرائع أخرى.

حرص الغزاة الإسبان في أوائل القرن السادس عشر على إبلاغ السكان الأصليين أنه «إذا اعترفتم بالكنيسة باعتبارها جهة الحكم والسيادة للعالم بأسره، سوف نستقبلكم بكل حبٍّ وإحسان، وسوف نترككم ونترك زوجاتكم وأطفالكم وأراضيكم أحرارًا دون عبودية. بل وسوف نمنحكم العديد من الامتيازات والإعفاءات، وستحصلون على الكثير من المزايا»، وذلك عملًا بمبدأ «المسؤولية عن الحماية» وفقًا لمصطلحاتنا الحالية. لكن أولئك المتمتعين بالحماية تقع على عاتقهم مسؤوليات أيضًا، وحذَّرت الحملات الإسبانية «الإنسانية»: «في حال عدم الوفاء بالتزاماتكم بهذا الشأن، سوف ندخل بلادكم بالقوة، وسنشن حربًا ضدكم بشتى الطرق والوسائل الممكنة... وسوف تقع على عاتقكم مسؤولية أي وفيات أو خسائر ناجمة عن ذلك، فهذا خطؤكم، وليس خطأ أصحاب السمو أو خطأنا، وليس خطأ الفرسان الذين سيأتون معنا»، الكلمات نفسها التي تستخدمها بعض

الجماعات الإسلامية المتطرفة في تحذيراتها لكفار الغرب، ولا شك في أنهم يعتبرونها أيضًا تحذيرات ودية وإنسانية.

كان مطلب الغزاة الإسبان مماثلًا لمطلب المستعمرين الإنجليز الذين استوطنوا أمريكا الشمالية بعد قرن من الزمان. وحتى يومنا هذا، تحظى الولايات المتحدة بالإعجاب والتبجيل -داخليًا على الأقل- باعتبارها «مدينة الأمل» بحسب التعبير الإنجيلي، أو كما يفضِّل رونالد ريغان «منارة الأمل». في أبريل ٢٠٠٩، تعرض المؤرخ البريطاني جيوفري هودسون للتوبيخ من كاتب العمود الليبرالي بصحيفة نيويورك تايمز، روجر كوهين، بسبب وصفه للولايات المتحدة الأمريكية بأنها «مجرد دولة عظيمة، لكنها غير مثالية، من بين دول أخرى». قال كوهين إن هودسون أخطأ عندما لم يدرك أنه على عكس الدول الأخرى، فقد «وُلدت أمريكا كفكرة»، كـ«مدينة الأمل»، كـ«فكرة ملهمة» تتغلل «في أعماق النفس الأمريكية». أما جرائمها، فما هي إلا هفوات مؤسفة وبسيطة لا تشوه أو تنال من نُبل «الهدف الأسمى» للولايات المتحدة، على حد تعبير الباحث البارز هانز مورغنثاو، أحد مؤسسي المدرسة الواقعية لنظرية العلاقات الدولية، في كتابه «The Purpose of American Politics».

ومثلما فعل الإسبان، استرشد المستعمرون الإنجليز بـ"العُرف الإنساني الناشئ" الذي ذكرته سوزان رايس. وصاغ جون وينثروب، حاكم مستعمرة خليج ماساتشوستس، عبارة "مدينة الأمل" الملهمة عام ١٦٣٠، لتوضيح ملامح المستقبل المجيد لأمة جديدة "على نهج الله". وقبل عام واحد من ذلك، حصلت مستعمرة خليج ماساتشوستس على ميثاقها من ملك إنجلترا وصكَّت "ختمها العظيم". يصور الختم هنديًا يحمل رمحًا رأسه إلى الأسفل في إشارة للسلام، ويتوسل إلى المستعمرين من أجل "القدوم ومساعدتهم". وينص الميثاق على أن تحول السكان إلى المسيحية، وإنقاذهم من مصيرهم الوثني المرير، هو "الهدف الأساسي لهذا الاستعمار". وأوضح خلفاؤهم أن المستعمرين الإنجليز كانوا في

مهمة إنسانية أيضًا عندما استأصلوا وأبادوا السكان الأصليين من أجل مصلحتهم. خلال الولاية الثانية للرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت قبل أكثر من قرن مضى، أوضح الرئيس لمجموعة من المبشرين البيض أن "توسع السكان من ذوي الدم الأبيض، أو الأوروبي، خلال القرون الأربعة الماضية أسفر عن فوائد عظيمة ودائمة لمعظم الشعوب التي كانت تقطن الأراضي التي شهدت هذا التوسع"، على عكس ما يعتقد الأفارقة والأمريكيون الأصليون والفلبينيون وغيرهم من الفئات "المستفيدة".

يبدو أن التسييس المبتذل لمصطلح الإبادة الجماعية و«العُرف الدولي الناشئ» للتدخل الإنساني نتاج انتهاء الحرب الباردة، إذ أُزيلت الذرائع المعتادة للتدخل العسكري مع بقاء الأُطر المؤسسية والأيديولوجية على حالها خلال تلك السنوات. لذا، ليس من المستغرب في عصر ما بعد الحرب الباردة، كما لاحظ هيرمان وبيترسون، «أن حراس 'العدالة الدولية' لم يجدوا حتى الآن جريمة واحدة ارتكبتها قوة شمالية بيضاء عظمى ضد أشخاص ملونين ترتقي إلى المعايير اللازمة للتدخل، وألا تمتد كذلك كل الخطابات العظيمة عن 'المسؤولية عن الحماية' ونهاية زمن 'الإفلات من العقاب' لتشمل ضحايا تلك القوى العظمى نفسها، مهما بلغت فظاعة جرائمها».

لقد تنبأ أحد القرارات الأولى لمحكمة العدل الدولية بهذه النتائج، إذ قضت بالإجماع في عام ١٩٤٩ في قضية قناة كورفو بأن «المحكمة لا يمكنها اعتبار حق التدخل المزعوم إلا مظهرًا من مظاهر سياسة القوة التي أدت في الماضي إلى ارتكاب أخطر الانتهاكات، لذا لا يمكن أن تجد التدخلات، مهما بلغت عيوب المنظمة الدولية، مكانًا لها في القانون الدولي... بحسب طبيعة الأمور، ستقتصر تلك التدخلات على الدول الأقوى، مما قد يؤدي بسهولة إلى إفساد مبادئ العدالة نفسها». أو كما قال ريتشارد فلك، خبير القانون الدولي والناشط الحقوقي: «التدخلات الدولية مثل نهر المسيسيبي، تتدفق من الشمال إلى الجنوب».

توصلت إلى الاستنتاج نفسه تقريبًا لجنة رفيعة المستوى شكلتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ للنظر في مبدأ «المسؤولية عن الحماية» المستحدث، المبدأ الذي استشهدت به الولايات المتحدة وحلفاؤها لتبرير التدخل العسكري دون إذن من مجلس الأمن. إذ رفضت اللجنة هذه الفرضية وتبنت وجهة نظر قمة الجنوب، التي تمثل الضحايا التقليديين، التي تدين «حق التدخل الإنساني المزعوم» في أعقاب قصف قوات حلف شمال الأطلسي لصربيا. وأكدت لجنة الأمم المتحدة من جديد على شروط ميثاق الأمم المتحدة التي لا تسمح بنشر القوات دون إذن من مجلس الأمن، أو بموجب المادة ٥١، دفاعًا ضد أي هجوم مسلح إلى حين يتصرف مجلس الأمن. وعادةً ما يسمح تفسير المادة ٥١ باستخدام القوة عندما تكون «ضرورة التصرف عاجلة وملحة دون طرح أي خيارات أخرى ودون قضاء لحظة واحدة في مباحثة الأمر»، بحسب التعبير الشهير لدانيال وبستر. وتوصلت اللجنة إلى أن «المادة ٥١ لا تحتاج إلى توسيع أو تقييد نطاقها المفهوم منذ مدة طويلة... ولا ينبغي إعادة كتابتها أو تفسيرها». وأضافت اللجنة: «لمن يشعرون بالحاجة الملحة إلى الاستجابة والتدخل، فنرد عليهم بأنه في عالم مليء بالتهديدات المحتملة، نجد أن المخاطر التي تهدد النظام العالمي وقاعدة عدم التدخل التي لا يزال يرتكز عليها أكبر بكثير من قبول مشروعية التدخل الوقائي أحادي الجانب على حساب الإجراءات المدعومة جماعيًا. وإن السماح لطرف واحد بمثل هذه الأعمال سيعني السماح للجميع».

ومن الواضح أن السماح للجميع بالتمتع بحقوق القوى الغربية أمر غير وارد على الإطلاق. لذا، عندما قال نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن (٦ يوليو/تموز ٢٠٠٩) إن إسرائيل لديها «الحق السيادي» لمهاجمة إيران، وإن الولايات المتحدة لا يمكنها عرقلة أي عمل من هذا القبيل (بالعتاد الأمريكي) لأن واشنطن «لا تستطيع أن تملي على دولة أخرى ذات سيادة ما يمكنها وما لا يمكنها فعله»، فهو لا يقصد الإشارة إلى أن إيران لديها

«الحق السيادي» نفسه لمهاجمة إسرائيل إذا أخذت على محمل الجد التهديدات العدوانية المنتظمة للقوة النووية المهيمنة في المنطقة دون أن تحرك الولايات المتحدة الأمريكية ساكنًا. من المهم دومًا أن نتذكر مقولة المؤرخ الإغريقي الشهير ثوقيديدس: «حسب الطريقة التي يسير بها العالم، لا يُناقش مفهوم الحق إلا بين قوتين متساويتين. خلاف ذلك، سيفعل الأقوياء ما يحلو لهم وسيعاني الضعفاء ويستسلمون لهم». وهذا هو المبدأ الأساسي المعمول به للنظام الدولي.

تتبنى القوة الإمبريالية التقليدية وحدها «العُرف الدولي الناشئ» الذي طرحته سوزان رايس بهيئته الاستعلائية التي كانت تقصدها بلا شك. ومجددًا، لا ينبغي أن يمثّل هذا الأمر مفاجأة كبيرة. أما لمصطلح «الإبادة الجماعية»، فلعل أشرف ما باستطاعتنا أن نمحوه من المعاجم اللغوية حتى يأتي اليوم الذي يصبح فيه الصدق والنزاهة هما «العُرف الدولي الناشئ».

تقديم

لقد شهدنا الآن على عقود عدَّة استمرت فيها الرِّشَى والتهديدات والعقوبات الاقتصادية والتخريب والإرهاب والعدوان والاحتلال بأوامر من نخبة صانعي السياسات في الولايات المتحدة. لكن الأمر الأقل إثارة للإعجاب هو استمرارية الطرق التي تفهم بها هذه النخبة تلك السياسات، وكذلك تناول المثقفين ووسائل الإعلام لتلك السياسات من خلال مناقشة عواقبها أو تجاهلها كليةً.

مع الدمار الذي لحق بخصومها وحلفائها في أوروبا وآسيا خلال الحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون أن تتكبد أي ضرر مباشر على الإطلاق، وبوضع اقتصادي وسياسي وعسكري مهيمن على الشؤون العالمية بشكل فريد: «٥٠% من ثروة العالم مع ٦.٣% فقط من سكانه»، على حد تعبير جورج كينان في تقرير الميزانية العمومية الشهير لما بعد الحرب في أوائل عام ١٩٤٨ نيابة عن قسم تخطيط السياسات بوزارة الخارجية[٦]. أدرك قادة الولايات المتحدة ما تعنيه هذه الأسبقية والأفضلية غير المسبوقة، وشرعوا في تصميم سياسات من شأنها «السماح للولايات المتحدة بأن تظل في هذه المكانة بفارق كبير عن البقية»، وسعوا بقوة من أجل اكتساب المزيد من المزايا للولايات المتحدة بكل الوسائل المتاحة. يدخل الآن «المجمع الصناعي العسكري» الأمريكي، الذي ذكره

أيزنهاور في يناير/كانون الثاني ١٩٦١، عقده السابع ويمثل ما يقرب نصف الإنفاق على الأغراض العسكرية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب «إمبراطورية القواعد الأمريكية» التي تطوِّق الكثير من مناطق العالم، بما في ذلك القواعد المتحركة التي توفرها فرق عمل حاملات الطائرات، والقدرات النووية والعسكرية التقليدية لحلف شمال الأطلسي الآخذة في التوسع، كل ذلك يعكس ويدعم هذه الجهود لتعميق وتوسيع الأفضلية التي اكتسبتها الولايات المتحدة خلال الحرب[٣].

وللحفاظ على هذا النظام العالمي القائم على اللامساواة، ومن أجل مصالح شركاتها الحريصة على توسيع أعمالها في الخارج، اضطرت الولايات المتحدة إلى مواجهة الكثير من الاضطرابات القومية لشعوب المناطق الاستعمارية السابقة الذين سعوا للاستقلال وتقرير المصير وحياة أفضل. وفي سعيها لتحقيق الغايات المضادة لتلك التطلعات الثورية، اصطفت الولايات المتحدة مع الجيوش المحلية والنخب المتحالفة مع الاستعمار لاحتواء الثورات كلما أمكن، ومقاومة ودحر تلك التهديدات التي أشار إليها أحد تقييمات مجلس الأمن القومي بـ «المطالبات الشعبية المتزايدة بتحسين فوري في مستويات المعيشة المتدنية للجماهير»[٤].

تفسر هذه الغاية وهذا التصور «للتهديد» دعم الولايات المتحدة لعدد من الديكتاتوريات في تايلاند وفيتنام الجنوبية وإندونيسيا والفلبين وجنوب إفريقيا ونيجيريا، على سبيل المثال لا الحصر، وعدد كبير أيضًا من «الدول القومية العسكرية» شبه الفاشية في أمريكا الجنوبية. وكما لوحظ منذ مدة طويلة، في حين تتسم تلك الدول بتعذيب المواطنين والمعاداة الشديدة للديمقراطية، فقد عملت الولايات المتحدة على تحسين «مناخ الاستثمار فيها» من خلال إبقاء أغلبيتها خائفة ومجزأة دون تمثيل أو مناخ سياسي[٥]. وإذا فشل دعم الطغاة المحليين، سيتبعه في كثير من الأحيان التدخل العسكري الأمريكي المباشر، كما حدث في فيتنام ومؤخرًا في أفغانستان والعراق، وقد يترتب على ذلك في بعض الأحيان خسائر

بشرية ومادية هائلة. وفقًا لأحد التقديرات، فقد نفذت الولايات المتحدة تدخلات عسكرية «بالغة الخطورة» فيما لا يقل عن تسع وعشرين دولة مختلفة منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ٢٠٠٩[٦].

ويطبيعة الحال، لم يُذكر للعامة أن الأساس المنطقي لتلك السياسات الخارجية الرجعية المتحررة من القيود هو تحسين مناخ الاستثمار، ناهيك بإسكات مطالب شعوب العالم الثالث بمستويات معيشية أفضل، بالرغم من أن فتح الأسواق بالخارج هدفًا يتناسب أيضًا مع المبادئ الأيديولوجية للإدارة الأمريكية. وبدلًا من ذلك، كان الخطاب السائد بين المسؤولين والمثقفين ووسائل الإعلام يدور دومًا حول «الأمن القومي» و«التهديد السوفيتي» المرتبط بنظام الدعاية في أثناء الحرب الباردة، ذلك التهديد الذي تحتاج الشعوب والبلدان والقارات بأكملها إلى حماية خاصة ضده لا يمكن أن توفرها إلا الولايات المتحدة الأمريكية[٧]. لطالما استشهدت الجهات الرسمية بانتظام من هذا «التهديد لأمننا برمته على يد رجال الكرملين» (كينان) حتى عندما لا يكون قابلًا للتطبيق بشكل قابل للسخرية، كما في حالات الإطاحة بالحكومات الديمقراطية مثل حكومة محمد مصدق في إيران عام ١٩٥٣ من خلال انقلاب وكالة الاستخبارات المركزية وحكومة جاكوبو أربينز في غواتيمالا عام ١٩٥٤ من خلال غزو المرتزقة بتدبير الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا «التهديد» المزعوم كان مفيدًا في هذه الحالات والكثير من الحالات الأخرى، وأصبح بمنزلة انعكاس للعقلية المؤسسية للولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينيات؛ لقد أضفى ذلك التهديد طابع «الشيطنة» لأي هدف أمريكي مع التأكيد على الاعتقاد السائد بـ «استثنائية» هذا البلد وسموِّه الأخلاقي وحصانته المستحقة من القانون الدولي. وكانت النتيجة تقبُّل أي شيء تقرر حكومة الولايات المتحدة فعله في مجال السياسة الخارجية والتطبيع معه، بغض النظر عن مدى وحشيته وإجرامه. هذا إلى جانب القدرة غير المحدودة أيضًا لوسائل الإعلام والنخبة الفكرية، وكذلك عامة الناس، على

تبرير وتقبُّل الإرهاب والعدوان والجرائم ضد الإنسانية، وحتى الإبادة الجماعية، ما دامت موجهة أو مدعومة من الولايات المتحدة حتى يومنا هذا.

في أوائل سبعينيات القرن الماضي، كتب نعوم تشومسكي وأحد مؤلفي هذا الكتاب (هيرمان) دراسة قصيرة عن عمليات القتل الجماعي، مع التركيز على عمليات القتل الجماعي الهائلة التي كانت ما زالت الولايات المتحدة ترتكبها في فيتنام، وكانت الدراسة بعنوان: فيتنام: العنف المضاد للثورة: حمامات الدم بين الحقيقة والدعاية (Vietnam: Counter-Revolutionary Violence: Bloodbaths in Fact and Propaganda (CRV))[٨]. وإلى جانب حمامات الدم التي ارتكبتها الولايات المتحدة في فيتنام (١٩٥٤-١٩٧٣)، فقد تطرقت الدراسة إلى بعض مسارح الفظائع الوحشية الأخرى في الفلبين (١٨٩٨-١٩٧٣)، وتايلاند (١٩٤٦-١٩٧٣)، وإندونيسيا (١٩٦٥-١٩٦٩)، وكمبوديا (١٩٦٥-١٩٧٣)، وشرق باكستان (١٩٧١)، وبوروندي (١٩٧٢). وتوصل المؤلفان إلى حقيقة واضحة يمكن إثباتها بسهولة، وهي أن الولايات المتحدة "نتيجةً لمكانتها المهيمنة وجهودها واسعة النطاق في مواجهة الثورات، كانت أهم محرض ومصمم لحمامات الدم الخطِرة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك توفير الدعم المادي والمعنوي والأخلاقي لتلك الفظائع"[٩]. كما توصلا إلى حقيقة أخرى واضحة سهلة الإثبات وهي انخراط المسؤولين الأمريكيين، بمساعدة وسائل الإعلام ومثقفي المؤسسة، في "إدارة الفظائع"، مما يسفر عن ظهور تيار من الدعاية تحوِّل الانتباه بعيدًا عن العنف الذي تنظمه وترعاه الولايات المتحدة نحو العنف الذي يمارسه أعداؤها. وبذلك يكون لدينا حمامات دم جيدة وسيئة؛ يجب تجاهل الأولى والتركيز على الثانية بمنتهى السخط.

وبناءً على ذلك، استخدمت دراسة العنف المضاد للثورة إطارًا لتحليل أربع فئات من حمامات الدم: "البنَّاءة"، و"الحميدة"، و"الشائنة"، و"الأسطورية" (باعتبار الأخيرة فئة فرعية من فئة حمامات الدم الشائنة).

حمامات الدم "البنَّاءة" هي التي نفذتها الولايات المتحدة بنفسها أو التي تخدم المصالح الأمريكية الكبرى بشكل مباشر؛ أما حمامات الدم "الحميدة" فهي التي ينفذها حلفاء أو عملاء الولايات المتحدة؛ أما حمامات الدم "الشائنة" فهي التي ترتكبها الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة، وقد تكون حمامات دم "أسطورية" (في بعض الأحيان). من الواضح أن استخدام تلك المصطلحات يحمل جزءًا من السخرية وجزءًا من الحقيقة. ومع ذلك، فقد عنيت دراسة العنف المضاد للثورة إلى تسليط الضوء على نقطة مهمة لا يتحدث عنها أحد بشأن سياسات حمامات الدم والعار الذي يلحق ببعض منها فقط: كيف تقيِّم السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام التابعة لها حمامات الدم بناءً على المسؤول عن ارتكابها.

بالنسبة إلى الإدارة، وكذلك وسائل الإعلام، لم يُذكر الغزو الأمريكي لفيتنام بـ "العدوان" قط، ولم يوصف أو يُدان بالتورط في مذابح ضخمة أو سلسلة من المذابح أو حمامات دم أو إبادة جماعية بالرغم من مقتل ثلاثة ملايين شخص أو أكثر بسبب القصف وبرنامج الحرب الكيميائية الذي أدى أيضًا إلى إصابة أعداد كبيرة جدًّا بالشلل والأضرار الجينية، إلى جانب تدمير مساحات شاسعة من الأراضي. المرة الوحيدة التي تذرعت فيها الإدارة بتهديد "حمامات الدم" كانت عند التفكير فيما قد يحدث للمتعاونين مع قوات الاحتلال الأمريكية عند انسحابها في نهاية المطاف. (وفي أيامنا هذه، كثيرًا ما نستمع إلى تحذيرات مماثلة في مواجهة أي مقترح بانسحاب أمريكي محتمل من أفغانستان أو العراق. إذ لا يقف سوانا، نحن وحلفاؤنا الشجعان في كابول وبغداد، بين الملايين من الأبرياء والفاشيين الإسلاميين بتنظيمي طالبان والقاعدة). لقد أُدينت عمليات القتل التي ارتكبتها المقاومة الفيتنامية بقوة وسخط باعتبارها "عملًا إرهابيًّا". حصل نظام الدعاية للإدارة الأمريكية على أقصى ما قد يتمناه من الإعلام، إذ تقلص دوره إلى حماية حمام الدم الحقيقي، بما في ذلك تقبلهم لمناورة

"المفقودين/أسرى الحرب"[10]. بينما كانت ردود أفعال "المجتمع الدولي" على عمليات القتل الجماعي خافتة للغاية.

من المؤشرات البسيطة التي توضح كيفية المعالجة الإعلامية في حقبة حرب فيتنام لتلك الموضوعات أن كتابًا صغيرًا عن حمامات الدم عام ١٩٧٣ لم ينشر قط. رأى المسؤولون في الشركة الأم، شركة Warner Publishing الإعلامية الكبرى، ذلك الكتاب قبل نشره مباشرةً، وكرهوه بشدة، وتسببوا في منع نشره (وسرعان ما أتبع ذلك حل شركة النشر التابعة Warner Modular). ومع ذلك، فقد رأت محتويات الكتاب النور عندما نشر المؤلفان نسخة أكثر شمولًا عام ١٩٧٩ تحت عنوان "اتصالات واشنطن وفاشية العالم الثالث" (The Washington Connection and Third World Fascism)[11].

ينطبق الإطار المستخدم في تلك الكتابات القديمة نسبيًا على واقعنا الحاضر بشكل مخيف. ما يزال الخبراء البارزون في مجال "الإبادة الجماعية" والجرائم الجماعية الوحشية يستبعدون بحرص بالغ الهجمات الأمريكية على الهند الصينية، وكذلك المجازر الإندونيسية في العامين ١٩٦٥-١٩٦٦، كما يستبعدون القتلى والدمار الذي أعقب ذلك بسبب الحروب العدوانية التي خاضتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي خلال العقد الماضي. في كتابها الحائز على جائزة بوليتزر عام ٢٠٠٣ عن فئة الأعمال غير الخيالية "A Problem from Hell: America and the Age of Genocide"، ذكرت سامانثا باور عبارة واحدة عن إندونيسيا، تجاهلت فيها تمامًا أي ذكر للمجازر الجماعية في العامين ١٩٦٥-١٩٦٦، واكتفت بذكر غزوها واحتلالها تيمور الشرقية عام ١٩٧٥ وما بعد ذلك. كتبت باور أن إندونيسيا قتلت "بين ١٠٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ مدني" في تيمور الشرقية؛ ثم أضافت، مخطئةً، أن "الولايات المتحدة الأمريكية أشاحت بنظرها بعيدًا"، في حين أن الولايات المتحدة وحلفاءها البريطانيين والأستراليين وفروا الأسلحة والغطاء الدبلوماسي للغزو

الإندونيسي الدموي الذي دام لربع قرن تقريبًا دون انقطاع (١٩٧٥-١٩٩٩). لم تتناول باور في معالجتها السريعة للحروب الأمريكية في فيتنام وكمبوديا وعمليات القتل الجماعية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في كلا البلدين إلا في الفصل الذي خصصته للكتابة عن كمبوديا تحت حكم حزب الخمير الحمر، إذ أشارت بشكل عابر إلى "غارات طائرات بي-٥٢ الأمريكية التي قتلت عشرات الآلاف من المدنيين" و"ساعدت بشكل غير مباشر في صعود نظام وحشي إلى سدّة الحكم"[١٢]. لاحظوا أن "النظام الوحشي" في نظر باور هو النظام الذي نشأ بعد "مقتل عشرات الآلاف من المدنيين" على يد قاذفات قنابل نظام آخر، لكنها لم تطلق أي أحكام أو صفات سلبية على النظام الذي أرسل حاملات القنابل إلى بلد في النصف الآخر من الكرة الأرضية.

لم يتناول روي غوتمان وديفيد ريف في كتابهما «جرائم الحرب» (Crimes of War) أي شيء عن فيتنام أو إندونيسيا؛ وفي مجلدهما الأشبه بالموسوعة والمؤلف من سبعة أجزاء تتناول كل ما يتعلق بأعمال الحرب والعدوان والجرائم ضد السلام والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والاغتصاب المنهجي وجرائم الحرب، لا يوجد مثال واحد يذكر الحرب الأمريكية ضد فيتنام أو حرب إندونيسيا ضد شعبها القروي. بدلًا من ذلك، عندما كتب عن كمبوديا، تحدث سيدني شانبيرغ، المراسل السابق بجريدة نيويورك تايمز وبطل قصة الفيلم البريطاني "حقول القتل" (The Killing Fields)، عن "المفارقة الكبرى" الناتجة عن إطاحة الولايات المتحدة بأمير كمبوديا سيهانوك عام ١٩٧٠ وسنوات القصف الجوي الهائل والغزو البري الأمريكي في نهاية المطاف؛ لم يقصد الموت والدمار الناتجين عن ذلك، وإنما صعود حزب الخمير الحمر إلى السلطة، وكتب: "تحولت العصابات المسلحة غير الفعالة، التي تراوحت أعدادها بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف رجل على الأكثر عندما بدأت الولايات المتحدة قصف كمبوديا في الستينيات، إلى قوة غاشمة يتراوح عددها بين سبعين ألفًا

ومئة ألف رجل، وتمكنت من الزحف إلى العاصمة بنوم بنه في غضون خمس سنوات...»[١٣].

وبالمثل، لم يتحدث كتاب آريه نيير "جرائم الحرب" (War Crimes) كثيرًا عن العدوان الأمريكي ضد فيتنام أو كمبوديا، ولم يذكر شيئًا عن حقول القتل في إندونيسيا؛ لقد تناول نيير حرب فيتنام باعتبارها مجرد مرحلة لم تعد بها مذبحة ماي لي عام ١٩٦٨ ذات أهمية تذكر في نهاية المطاف[١٤]. أشار جيوفري روبرتسون، محامي القانون الدولي وقاضي الاستئناف السابق بمحكمة الأمم المتحدة الخاصة بسيراليون، في تقييمه لـ "الثلاثين عامًا المجيدة" التي أعقبت اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) واتفاقية منع ومعاقبة الإبادة الجماعية (١٩٤٨) واتفاقيات جنيف الأربعة (١٩٤٩) إلى أن حرب فيتنام التي دامت عشرين عامًا لا تزيد على كونها "خطأ أمريكي مؤسف (القسم[٥]) لدعم الديكتاتور الكاثوليكي الفاسد، نغو دينه ديم"؛ بالرغم من أن روبرتسون، مثل نير، ذكر ارتكاب "القليل من الفظائع" مثلما حدث في قرية ماي لاي لكنها "خضعت للمحاسبة"[١٦].

كما تجاهلت كريستين أمان بور، كبيرة مراسلي شبكة "سي إن إن" للشؤون الخارجية، فيتنام وإندونيسيا في عملها الوثائقي الأخير عام ٢٠٠٨ بعنوان Scream Bloody Murder الذي يتناول "ممارسات الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم". إلا أن "عالم" أمان بور على ما يبدو يقتصر على الحالات المقبولة سياسيًا، أي حالات الإبادة الجماعية الشائنة؛ مثل ممارسات ألمانيا تحت الحكم النازي، وكمبوديا تحت حكم حزب الخمير الحمر، والعراق تحت حكم صدام حسين، والبوسنة والهرسك من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، ورواندا عام ١٩٩٤، ودارفور في العقد الأول من الألفية الجديدة[١٧]. كما لم تأتِ وحدة العمل المعنية بمنع الإبادة الجماعية في الولايات المتحدة على أي ذكر لفيتنام أو إندونيسيا في الحالات المشار إليها بتقرير الوحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨[١٨].

باختصار، ما زالت ميادين القتل الشاسعة في فيتنام وإندونيسيا، التي انتمت إلى فئة حمامات الدم البنّاءة في دراسة عام ١٩٧٣، في الفئة نفسها إلى اليوم؛ بينما يمكن تصنيف حمامات الدم الأخرى إلى فئات مماثلة وفقًا لمعايير التحيز السياسي نفسها، كما سنوضح لاحقًا. عندما ترتكب حكومة الولايات المتحدة والأنظمة العميلة لها في سايغون وجاكرتا تلك الجرائم الوحشية الجماعية، نادرًا ما يُعترف بالضحايا، ونادرًا ما يُعاقب منفذو الجرائم المرتكبة ضدهم (ولا مانع من محاكمة بعض الأفراد ذوي الرُّتب المنخفضة في القضايا التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة النطاق نسبيًّا، مثل مذبحة ماي لاي)، بينما تظل الجرائم الأخطر على الإطلاق -مثل العدوان الأمريكي على فيتنام وكمبوديا ولاوس، والإبادة الجماعية الأمريكية ضد جنوب فيتنام، والإبادة الجماعية الإندونيسية ضد القرويين في العامين ١٩٦٥-١٩٦٦، وضد سكان تيمور الشرقية منذ عام ١٩٧٥ ولربع قرن تقريبًا- خارج نطاق الاهتمامات الإنسانية الغربية ونطاق "العدالة الدولية" التي يفرضها الغرب.

في الواقع، لا يخلو هذا الاستخدام السياسي من لمحة فكاهية، لا سيما وأنه يفترض أننا نعيش الآن في عصر يتسم بالحساسية العالية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على مبدأ «المسؤولية عن حماية» المدنيين من أعمال «الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي»[١٩]، ومع تمكين المحكمة الجنائية الدولية من «وضع حد لإفلات مرتكبي الفظائع التي تهز ضمير الإنسانية من العقاب»، على حد تعبير ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٢٠].

وفي مجموعة من المصادفات المذهلة لمبدأ «نهاية الإفلات من العقاب»، تبين أن جميع لوائح الاتهام الأربعة عشر التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية حتى منتصف عام ٢٠٠٩ كانت بحق أفارقة سود من ثلاث دول (جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان[٢١])، في حين لم تشمل

القائمة الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني والرئيس الرواندي بول كاغامه، اللذين استُبعدا بعناية بالغة بالرغم من أنهما من أكثر حكّام القارة الإفريقية سفكًا للدماء خلال الحقبة الحديثة، لكنهما عميلان يتمتعان بتقدير كبير في الأوساط الغربية. يحظى كاغامه، على وجه الخصوص، بتقدير بالغ وهو شخصية محبوبة في معظم أنحاء العالم الغربي. وفي زياراته العديدة لأمريكا الشمالية، يحتفون به باعتباره رجلَ دولة تحرُّريًا عظيمًا، بينما «يستضيف في وطنه زائرين من نخبة السلطة العالمية، لا سيًّما من الأمريكيين»، بحد تعبير مجلة **New Yorker** الليبرالية، وشملت قائمة ضيوفه بيل كلينتون، والقس ريك إرين، وإريك شميت الرئيس التنفيذي لشركة جوجل، ومايكل بورتر من كلية هارفرد لإدارة الأعمال، فجميعهم "أصدقاء كاغامه وأعضاء مجلس مستشاريه"[٢٢]. كما ظهر كاغامه أيضًا ضيفًا في فيلم أمان بور الوثائقي، **Scream Bloody Murder**، وعومل بلطف وكرم بالغين.

من المُلاحظ أيضًا أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مثل القواعد الحاكمة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يستبعد جريمة العدوان من اختصاصها القضائي. لكن في محاكمات نورنبرغ، قضى الحكم بأنها "ليست جريمة دولية فحسب"، بل "جريمة دولية كبرى لا تختلف عن جرائم الحرب الأخرى إلا أنها شملت جميع أشكال الشرور"[٢٣]. كما تستبعد منظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، مسألة العدوان من مجالات اختصاصها في التحقيق. ودفاعًا عمًّا أسمته سياستها الرسمية بـ "الحياد" فيما يتعلق بالحرب والسلام عندما كانتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعدَّان العدة لغزو العراق في مارس/آذار ٢٠٠٣، أوضحت منظمة هيومن رايتس ووتش أنها "لا تصدر أحكامًا بشأن قرار الذهاب إلى الحرب من عدمه"، كما أنها "لا تدعم أو تعارض التهديد بشن الحرب ضد العراق. إننا لا نبدي آراءً حول ما إذا كانت المخاطر التي

يتعرض لها المدنيون في العراق والدول المجاورة نتيجة لشن الحرب أكبر أو أقل من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون الأمريكيون أو الحلفاء، أو الشعب العراقي في نهاية المطاف، في حال عدم شن تلك الحرب. لا نعلق على الجدل المحتدم المحيط بشرعية مبدأ "الدفاع الوقائي عن النفس" الذي يقترحه الرئيس جورج بوش أو الحاجة إلى موافقة مجلس الأمن على شن الحرب"[٣٤].

وبطبيعة الحال، جاء هذا التظاهر "بالحياد" بسبب رغبة الولايات المتحدة في أن تتمتع مع عميلتها الرئيسية بالحرية في ارتكاب "جريمة دولية كبرى"، ومن ثم جرائم وحشية جماعية، مع الإفلات التام من أي عقاب، كما فعلت كثيرًا على مدار سنوات عدَّة. نستنتج من هذا التكيُّف "للعدالة الدولية" واستثناء دول دون غيرها، إلى جانب قبول المؤسسات الإعلامية والنخب الفكرية لهذه الاستثناءات، أن النظام قد جرى تكييفه بشكل واضح بما يتناسب مع احتياجات الأقوياء.

ولم تكن المحكمة الجنائية الدولية، سواء في نظامها الأساسي أو ممارساتها، أفضل حالًا من المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا ورواندا. إذ جاءت ممارسات المحكمة الجنائية الدولية انتقائية، مثلهما، في التحقيقات والملاحقات القضائية، وفي الجانب الآخر، كانت ممارساتها انتقائية أيضًا في منح الحصانة والإفلات من العقاب.

يبرز تاريخ جرائم القوى العظمى ضد السلام وضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والإبادة الجماعية مركزية العنصرية في مشروعاتهم الإمبريالية. إذ غالبًا ما يكون الأقوياء، أصحاب تلك المشروعات، من أصحاب البشرة البيضاء من أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما عادةً ما تكون بشرة ضحاياهم أكثر سُمرةً. لقد امتد غزو نصف الكرة الغربي وإبادة سكانه الأصليين لعقود عدَّة، مع معارضة متواضعة جدًّا من

داخل العالم المسيحي المستنير أخلاقيًا. وأسفرت تجارة الرق الأفارقة عن مقتل الملايين في العمليات الأولى للاستيلاء وعبور المحيط الأطلسي، مع تدهور شديد في أحوال الناجين من الموت. لقد ارتكزت المذابح والقهر المستمر للأفارقة السود داخل قارة إفريقيا نفسها دومًا على "إيمان لا يتزعزع بالتفوق الفطري للعرق الأبيض... حجر أساس المواقف الإمبريالية الاستعمارية"، وكان هذا الإيمان ضروريًا لجعل أعمال المذابح الجماعية "مقبولة أخلاقيًا"، كما كتب جون إليس. وأضاف: "على أفضل تقدير، كان الأوروبيون ينظرون إلى هؤلاء المذبوحين نظرة ازدراء"[٢٥]. ولطالما كانت هذه المواقف مصحوبة بعملية إسقاط، إذ يُصوَّر ضحايا عمليات الذبح والسلب على أنهم "هنود متوحشون عديمو الرحمة" (إعلان الاستقلال)، وفقًا لدعاية المتوحشين العنصريين الذين منحتهم أسلحتهم المتطورة وجشعهم وقسوتهم القدرة على الغزو والتدمير والإبادة.

ربما أصبحت المؤسسات المهينة اليوم أكثر تعقيدًا مما كانت عليه قبل خمسمئة أو خمسة آلاف عام، لكنها، في مضمونها، لا تعمل بشكل مختلف عمَّا كانت عليه أسلافها على مر العصور. دائمًا ما يُسقط أعتى المعتدين أبشع سماتهم على ضحاياهم (فهم "الإرهاب"، و"التطرف"، و"الفاشية" الدينية، ومرتكبو "التطهير العرقي"، وفقًا للنشرات الإخبارية التي تُبث على مدار الساعة)، حتى وهم يقتلون ضحاياهم في الطرف الآخر من العالم بذريعة حماية الوطن. لطالما كانت، وستظل، شيطنة الضحايا الحقيقيين والإدارة الإعلامية للفظائع أمرًا مهمًّا لإبقاء مواطني القوى الإمبريالية مضللين وداعمين للفظائع والجرائم الشنيعة. كان الطريق واضحًا ومباشرًا من "عبء الرجل الأبيض" إلى أنظمة "حقوق الإنسان" و"العدالة الدولية" الانتقائية، لكنَّ الكثيرين في عصرنا الحديث لا يودون تصديق ذلك. يتبع "الليبراليون" الغربيون الأعلام نفسها التي يتبعها نظراؤهم اليمينيون[٢٦]، وعندما يتسلمون أجندة الأعمال الدموية نفسها لكن

بتسمية جديدة مثل "التغيير الذي يمكننا أن نؤمن به"، غالبًا ما يتفوقون عليهم في إجرامهم أيضًا"[٢٧].

ومن ثم، لطالما دافعت سوزان رايس، سفيرة الرئيس باراك أوباما بالأمم المتحدة، عن "التحرك الدرامي" ضد "الإبادة الجماعية" و"القتل الجماعي"، حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز. ومثل الكثيرين من نظرائها المعاصرين، تؤمن رايس بوجود "عُرف دولي ناشئ يعترف بـ'المسؤولية عن حماية' المدنيين الأبرياء الذين يواجهون شبح الموت على نطاق واسع ولا تستطيع حكوماتهم، أو لا ترغب في، حمايتهم"، وتضيف رايس: "ولا يمكن أن تصبح المسؤولية الدولية عن الحماية أكثر إلحاحًا مما هي عليه في حالات الإبادة الجماعية". لكن كما هو الحال مع بقية نخبة صنَّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة، لا شك في أن رايس ترى أن هذا العُرف المزعوم يعمل في اتجاه واحد فقط: من واشنطن تجاه بقية العالم، إذ تكون الولايات المتحدة هي المشرع الرئيسي والمنفذ والقاضي وهيئة المحلفين. قالت رايس أمام مجلس الأمن في خطاب تنصيبها أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩: "يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حماية المدنيين من انتهاكات القانون الدولي الإنساني عندما لا تكون الدول راغبة أو قادرة على فعل ذلك". وذكرت رايس في خطابها وقوع "٥ ملايين قتيل" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة المتمرد في أوغندا الذي "أرعب السكان المدنيين لسنوات عدَّة"، و"الإبادة الجماعية في دارفور"، وقالت إن "موقف الولايات المتحدة ثابت بشأن التزامها بحماية حقوق الإنسان ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني، سواء بالتعاون مع الأمم المتحدة أو من خلال جهودنا الأخرى في جميع أنحاء العالم""[٢٨].

لاحظوا أن مفهوم رايس للمدنيين المستحقين للعمل بمبدأ "المسؤولية عن الحماية" في وسط إفريقيا لا ينطبق على الأعداد الهائلة للقتلى الذين سقطوا على يد عملاء الولايات المتحدة موسيفيني وكاغامه، اللذان تناوبا فيما بينهما على جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٦، مما أدى

إلى حصيلة قتلى أكثر من خمسة عشر ضعف ضحايا "الإبادة الجماعية في دارفور". (انظر فصل "رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية" في هذا الكتاب. واقرأ أيضًا "الملاحظة الختامية") وغني عن القول إن رايس لم تبدِ أدنى اعتراف بانتهاك حكومتها للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة أو بعمليات القتل الجماعي التي تبرع فيها، وذلك لأن مبدأ "المسؤولية عن حماية السكان المدنيين" المزعوم من المجتمع الدولي لا ينطبق ببساطة على ضحايا الحكومة التي تخدمها رايس.

لنتأمل كيف أصبح العراق، أحد المسارح الرئيسية للجرائم الجماعية الوحشية على مدار العقود الثلاثة الماضية، ملائمًا لتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية. وبالتعبير عن وجهة النظر القياسية بين مناصري مبدأ "المسؤولية عن الحماية"، يؤكد التحالف الدولي للمسؤولية عن الحماية أن الغزو الأمريكي/البريطاني للعراق لا يمكن تبريره على أسس "إنسانية". فعلى الرغم من "وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العراق في الثمانينيات والتسعينيات، لم تكن تلك الجرائم تحدث، ولم يكن من المرجح حدوثها، إبان التدخل العسكري عام ٢٠٠٣". ولهذا السبب، "فشل الغزو في تلبية المعايير الإرشادية لتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية وإضفاء الشرعية على التدخل العسكري"[٢٩].

نجد هذه الحجة جديرة بالملاحظة، سواء فيما تأخذه بعين الاعتبار وما تتجاهله. لاحظوا أنه في تقدير هذا التحالف، فإن القضية تتعلق بما إذا كانت الحكومة العراقية ترتكب "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" في وقت التدخل العسكري عام ٢٠٠٣". لكنهم يتجاهلون قضية ما إذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولتين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال السنوات التي فرضتا فيها "عقوبات الدمار الشامل" (١٩٩٠-٢٠٠٣)، أو إذا ما كانتا على شفا ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر فظاعة بغزوهما العراق (قرابة عام ٢٠٠٢ – أوائل ٢٠٠٣)، أو ما إذا ارتكبوا بالفعل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ ١٩/ ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٣،

بما في ذلك الحصيلة الإجمالية لعدد القتلى التي تتجاوز المليون عراقي، مع نزوح ملايين آخرين من مساكنهم. (اقرأ فصل "غزو/احتلال العراق" في هذا الكتاب). وهكذا، في هذا الاختبار العالمي الحقيقي لمبدأ المسؤولية عن الحماية في العقد الأول من القرن العشرين، بإمكان المدافعين عن مبدأ المسؤولية عن الحماية أن يناقشوا بحريَّة مدى الحاجة إلى الغزو الأمريكي/البريطاني لحماية الشعب العراقي من النظام العراقي. لكن لا يمكن لهؤلاء ولا لأي مناصرين آخرين لمبدأ المسؤولية عن الحماية طرح أي سؤال عن مدى الحاجة إلى تدخل عسكري لحماية الشعب العراقي من الغزاة الأمريكيين/البريطانيين. ربما لأن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يقتلوا عددًا كبيرًا من حملة الجنسيات الأجنبية بما يكفي لدفع المتحمسين لمبدأ المسؤولية عن الحماية والمتحدثين باسم المحكمة الجنائية الدولية إلى اقتراح تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية وتدخل المحكمة الجنائية الدولية لإيقافهم. بعبارة أخرى، تعتمد مناصرة الناشطين والمتحدثين باسم مبدأ المسؤولية عن الحماية والمحكمة الجنائية الدولية للضحايا على هوية مرتكبي الجرائم بحقهم: إذا كانوا ضحايا حكومة السودان أو جيش الرب للمقاومة في أوغندا أو جماعات مسلحة معينة غير حكومية تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى، فإن الإجابة هي "أجل"، يستحق هؤلاء الضحايا كل الاهتمام، ويجب تسليط الضوء على معاناتهم، وستكون السفيرة الأمريكية مستعدة للتنديد بمرتكبي الجرائم أمام العالم؛ أما إذا كانوا ضحايا قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو الجبهة الوطنية الرواندية، فإن الإجابة هي "لا"، لأنهم ينتمون عندئذ إلى مجموعة ضخمة من الضحايا الذين لا يستحقون اهتمامنا، ولربما يُشار إليهم ذات مرة بشكل عابر على أفضل تقدير. والأكثر إثارة للدهشة، أن هذا لا يعني الدفاع عن الضحايا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو مناطق الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق وباكستان وغيرها؛ المناطق حيث تقع المسؤولية عن عمليات القتل الجماعي على عاتق الوطن، وحيث تستلزم

المسؤولية عن حماية هؤلاء الضحايا حمايتهم من حكومة رايس في المقام الأول.

في ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٠٩، استضاف القس الكاثوليكي النيكاراغوي ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك ميغيل ديسكوتو بروكمان "الحوار الموضوعي" الأول بالأمم المتحدة لمدة ثلاثة أيام عن مبدأ المسؤولية عن الحماية[٢٠]. وتضمنت قائمة المتحدثين المدعوين لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة نعوم تشومسكي من الولايات المتحدة وجان بريكمونت من بلجيكا[٢١]، وكليهما من أشد المنتقدين لمبدأ المسؤولية عن الحماية، إلى جانب غاريث إيفانز من أستراليا.

ربما لم يبذل أي شخص جهودًا أكثر من إيفاز للترويج لمبدأ المسؤولية عن الحماية وإدراجه على أجندة أعمال الأمم المتحدة. ألَّف إيفانز كتابًا صدر عام ٢٠٠٨ عن مبدأ المسؤولية عن الحماية[٢٢] ويشغل منصب الرئيس المشارك بالمجلس الاستشاري الدولي للمركز العالمي للمسؤولية عن الحماية بجامعة مدينة نيويورك، وكان رئيسًا مشاركًا باللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة الذي أصدر تقرير "المسؤولية عن الحماية"[٢٣] عام ٢٠٠١، وقد ساهم هذا التقرير في نشر المصطلح وشيوع استخدامه، وهو الرئيس السابق أيضًا لمجموعة الأزمات الدولية.

لكن قبل ذلك كله، شغل إيفانز منصب وزير خارجية أستراليا (١٩٨٨-١٩٩٦). وفي أثناء شغله لهذا المنصب، كان له دور فعال في توقيع أستراليا على معاهدة فجوة تيمور النفطية عام ١٩٨٩ مع إندونيسيا، وتحصل الشركات الأسترالية بموجب هذه المعاهدة على حقوق الاستكشاف والتنقيب في "مقاطعة تيمور الشرقية الإندونيسية" الغنية بالنفط. وبموجب هذه المعاهدة، وضع إيفانز أستراليا بشكل مباشر في معسكر الدول القليلة التي اعترفت بالغزو الإندونيسي غير القانوني لأراضي تيمور الشرقية عام ١٩٧٥، بالرغم من مقتل قرابة ٢٠٠ ألف شخص في تيمور

الشرقية "نتيجةً للغزو والاحتلال الإندونيسي"، أي تقريبًا "ثلث إجمالي تعداد السكان، وأكثر نسبيًّا من إجمالي القتلى في كمبوديا في عهد بول بوت""[٣٤].

وفي المؤتمر الصحفي عقب إلقاء كل متحدث كلمته أمام الجمعية العامة، طلب أحد مراسلي الأمم المتحدة من غاريث إيفانز توضيح "المبادئ التوجيهية" التي سيلتزم بها أنصار مبدأ المسؤولية عن الحماية قبل التوصية بالتدخل العسكري الذي يمثل أقصى المراحل النهائية لتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية. وتساءل المراسل: "كيف يمكنكم التوصل إلى اتفاق حول اللغة المستخدمة حتى يمكنكم تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية دون إساءة استخدامه؟ كيف تحددون ما هي أسوأ الجرائم؟".

أجاب إيفانز بأن مبدأ المسؤولية عن الحماية "يعرِّف نفسه بنفسه، بمعنى أن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي جميعها صادمة للضمير الإنساني بطبيعتها، وتكون بطبيعة الحال أيضًا واسعة النطاق وتتطلب ردًّا، سواء كان استباقيًّا وقائيًّا أو رد فعل...".

وأضاف إيفانز: "يستحيل تحديد رقم دقيق هنا. في بعض الحالات، تخشى وقوع آلاف أو مئات الآلاف أو حتى ملايين الضحايا..". لكنه أردف: "وفي حالات أخرى تكون الأعداد أقل كثيرًا. نتذكر جميعًا الفظائع التي شهدتها سربرنيتسا، لكننا نتحدث هنا عن سبعة أو ثمانية آلاف شخص مقارنةً بأعداد أخرى بالملايين. هل كان مقتل ٤٥ شخصًا في راتشاك عام ١٩٩٩ في كوسوفو كافيًا لتحفيز استجابة المجتمع الدولي بهذا الشكل؟".

واختتم إيفانز إجابته قائلًا: "باختصار، يجب ألا ننجرف إلى لعبة الأرقام، ومعايرة مدى غضب المرء بالنظر إذا ما كان الرقم كذا أو كذا. إنني أتبنى وجهة نظر مفادها أنه بمجرد تجاوز حد معين، فهذا يعني أننا نشهد كارثة صادمة للضمير الإنساني العادل تتطلب استجابةً بطريقة أو

بأخرى... لا يوجد نهج قاطع لتحديد الحاجة إلى التدخل، لكن أظن أن بإمكاننا التكيُّف مع ذلك".

فقاطعه نعوم تشومسكي قائلًا: "بل توجد طريقة لمعايرة رد الفعل. إذا كانت جريمة شخص آخر، لا سيما عدو لنا، فيحق لنا الغضب الشديد. أما إذا كانت جريمتنا، سواء على نفس مستوى الفظاعة أو أفظع، فالحل هو إنكارها أو قمع من يتحدث عنها. وأرى أن هذا المعيار يُطبق بدقة ١٠٠ بالمئة من الحالات"[٣٥].

في الواقع، لقد أوضح غاريث إيفانز ذلك "النهج القاطع" دون أن يدري، إذ خص بالذكر راتشاك وسربرنيتسا اللتين تعرضتا لعدوان الجيوش الصربية، واعتبر الحالتين يتطلبان ردًّا واستجابة؛ لكنه لا يرى الوضع ينطبق على تيمور الشرقية التي غزتها واحتلتها إندونيسيا، أو قطاع غزة الذي يتعرض سكانه للاعتداء والتجويع على يد إسرائيل، أو دول بأكملها مثل أفغانستان والعراق حيث يعيش سكانها المستضعفون تحت وطأة هجمات الولايات المتحدة وحلفائها[٣٦].

وجدنا أن "النهج القاطع" لإيفانز هو النهج المعياري المؤسسي المعمول به، إذ يتضح بانتظام عدم وجود علاقة بين القرارات المتخذة وتجاوز حد معين من الجرائم، ناهيك بما إذا كانت الأحداث صادمة للضمير الإنساني بطبيعتها أم لا. وبدلًا من ذلك، يتحول معيار التمييز إلى من يفعل ذلك ولمن، وأين تكمن معايير القوة في هذه المعادلة.

ومجددًا، نعود إلى الفوارق بين حمامات الدم البنَّاءة، والشائنة، والحميدة، والأسطورية. والآن، لنتناول بعضًا منها في كل فئة بمزيد من التفصيل.

الإبادات الجماعية البنّاءة

١. عقوبات العراق - جرائم قتل النظام

إذا تحدثنا عن عدد الأرواح البشرية التي أُزهقت ووعي صنّاع السياسات باحتمالية أن تكون سياساتهم هي السبب المرجح لحدوث ذلك، فلعل أكبر إبادة جماعية شهدناها خلال الثلاثين عامًا الماضية هي العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق في أعقاب غزوها للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠. اعتُمدت العقوبات للمرة الأولى بموجب قرارة مجلس الأمن رقم ٦٦١ لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، ثم مارست الولايات المتحدة وبريطانيا، المنتصرتان في حرب الخليج على العراق عام ١٩٩١، ضغوطهما على مجلس الأمن من أجل تبني القرار الجديد رقم ٦٨٧، وقد طالب القرار الجديد بتدمير برامج العراق لتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، فضلًا عن صواريخها الباليستية، مع تشكيل لجنة تفتيش خاصة للإشراف على امتثال العراق لمتطلبات القرار[٣٧]. وبهذه الطريقة، تأسست الآلية التي مكّنت الولايات المتحدة وبريطانيا من إقناع لجنة التفتيش الخاصة ومجلس الأمن، من خلال إنكار امتثال العراق لمتطلبات قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، بالتوصل إلى أن العراق لم يمتثل للقرار، وبالتالي منع رفع العقوبات المفروضة عليه.

تلك العقوبات المدمرة التي فرضتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية، من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، منعت العراق من إصلاح أنظمة

المياه والصرف الصحي والكهرباء، التي دُمرت عمدًا خلال هجمات القصف الجوي المكثفة خلال الحرب. أفاد تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز بعد الحرب نقلًا عن "النتائج الداخلية لإدارة بوش" حول حجم الدمار الذي تسببت به هجمات القصف الجوي الأمريكية بـ"تدهور العراق، لبعض الوقت، إلى عصر ما قبل الصناعة، مع شلل تام في جميع القطاعات التي تعتمد على الطاقة والتكنولوجيا". حتى إن أحد المصادر السرية التي شاركت بدور مركزي في القصف الجوي، اعترف لصحيفة واشنطن بوست بما أسماه "بالقصف الاستراتيجي... إذ كانت الضربات موجهة نحو كل المرافق التي تسمح بأن تكون أي دولة صالحة للحياة"[٣٨]؛ المرافق التي "لا يمكن الاستغناء عنها كي يظل سكان العراق المدنيين على قيد الحياة"، وكان محددًا باستخدام صياغة بروتوكول ١٩٧٩ الإضافي لاتفاقية جنيف[٣٩].

وخلال الثلاثة عشر عامًا التالية، لم تعد أي من تلك الأنظمة إلى الحالة التي كانت عليها قبل الحرب. يلاحظ الصحفي توماس ناجي أنه في ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٩١، أي بعد أيام قليلة من مرحلة القصف الجوي بحرب الخليج، تنبأت وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية بأن العراق يعتمد على استيراد "معدات خاصة وبعض المواد الكيميائية" لتزويد الشعب العراقي بالمياه النظيفة، وأن الفشل في "تأمين الإمدادات سيؤدي إلى نقص وصول مياه الشرب النقية لجزء كبير من السكان"، مما يؤدي إلى "زيادة حالات الإصابة بالأمراض، أو حتى انتشار الأوبئة". واستنادًا إلى تلك الوثائق ووثائق التخطيط الأمريكية اللاحقة، توصل ناجي إلى أن "الولايات المتحدة كانت تعلم أن العقوبات المفروضة على العراق بإمكانها تدمير نظام معالجة المياه في العراق. لقد كانت تعرف العواقب جيدًا: زيادة تفشي الأمراض وارتفاع معدلات الوفيَّات بين الأطفال... لقد عمدت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة تدمير نظام معالجة المياه في العراق وهي تدرك تمامًا أن التكلفة ستتمثل في إزهاق أرواح العراقيين"[٤٠].

أدت العقوبات وسلطة لجنة العقوبات في منع مشروعات الإصلاح إلى استقالة دينيس هاليداي، أول منسق للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، من منصبه عام ١٩٩٨، واصفًا تأثير العقوبات بـ"الإبادة الجماعية". وسرعان ما توصل خلفه، هانز فون سبونيك، إلى الاستنتاج نفسه واستقال أيضًا. وكشف تقييم للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ عن "استمرار تدهور الاقتصاد العراقي مع تدهور حاد في الظروف المعيشية للشعب العراقي مع تعرض النسيج الاجتماعي للشعب العراقي لضغوط شديدة... ولم يكن الشعب العراقي سيتعرض لمثل هذا الحرمان لولا التدابير طويلة الأجل التي اعتمدها مجلس الأمن وآثار الحرب"[٤١]. كما أشارت تقديرات دراسة استقصائية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية في العام نفسه إلى "وصول معدلات وفاة الأطفال دون الخامسة إلى ضعف ما كانت عليه (عام ١٩٩٨)"، وأنه لولا الوضع الراهن، لكان نصف مليون طفل آخر على قيد الحياة في نهاية العقد[٤٢].

كتب فون سبونيك أن هذه المرحلة من حمام الدم العراقي الكبير "لم تكن عرضية أو ناتجة عن الجهل بالعواقب. عندما كان ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة العقوبات يدققون في طلبات الحكومة العراقية للحصول على قطع غيار كهربائية ومعدات بديلة، كانوا يمنعون، مرة تلو الأخرى، أعدادًا هائلة من طلبات الشراء للمناطق الخاضعة لسلطة بغداد، في حين كانت لجنة العقوبات توافق على جميع طلبات الشراء الخاصة بمناطق كردستان، مع استثناءات نادرة جدًّا"[٤٣]. وتكرر النمط نفسه مع جميع طلبات إصلاح البنية التحتية، إذ "كانتا حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا مسؤولتين عمًّا يقرب من ١٠٠ بالمئة من جميع الطلبات التي رفضتها لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة خلال فترة تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٦-٢٠٠٣). وكتب فون سبونيك في مقال آخر أن نظام العقوبات "عاقب الشعب العراقي بأسره بشكل عشوائي ودون تمييز، الأمر الذي يعد غير قانوني بما لا يدع مجالًا للشك

بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الحاليين" وفقًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[٤٤]. في الواقع، أطلق جورج مولر وكارل مولر عام ١٩٩٩ على هذه الحرب الاقتصادية القاتلة "عقوبات الدمار الشامل"؛ وأشارت تقديراتهما إلى أن العقوبات "كانت سببًا مباشرًا لوفاة عدد من العراقيين أكثر من أعداد من قُتلوا بسبب ما يطلق عليه أسلحة الدمار الشامل على مر التاريخ"[٤٥].

وظهر الوجه الحقيقي للتطبيع الصارخ مع هذا القتل الجماعي المتعمد للمدنيين من الولايات المتحدة في مايو/آيار ١٩٩٦، فعندما سألت ليزلي شتال، من قناة سي بي إس الإخبارية، مادلين أولبرايت، سفيرة الأمم المتحدة، عمَّا إذا كان "ثمن" العقوبات المتمثل في وفاة نصف مليون طفل عراقي "يستحق".

> ليزلي شتال: لقد سمعنا عن وفاة نصف مليون طفل. أعني، هذا أكثر من عدد الوفيات بين الأطفال في هيروشيما. لذا، أريد أن أسألك، هل هذا الثمن يستحق؟
>
> مادلين أولبرايت: أعتقد أنه كان خيارًا صعبًا للغاية، لكن بالحديث عن الثمن– نعتقد أنه يستحق[٤٦].

وبطبيعة الحال، لم يؤدِّ نظام العقوبات إلى الإطاحة بصدام حسين، ولربما لم يكن المقصود منه الإطاحة بنظام الحكم من الأساس؛ إلا أنه لبَّى أغراض السياستين الأمريكية (جورج بوش الأب، وبيل كلينتون، وجورج بوش الابن) والبريطانية (جون ميجر وتوني بلير) المتمثلة في تدمير المكاسب المادية والسياسية التي حققها العراق الذي شهد تطورًا سريعًا وبدا كقوة رائدة في الشرق الأوسط، مع إضعاف الدولة تمهيدًا للغزو/ الاحتلال الذي بدأ في عام ٢٠٠٣.

ونلاحظ أن ليزل يشتال لم تشكك في إجابة أولبرايت، ناهيك بانتقادها؛ ولم يفعل ذلك أيضًا أي من مثقفي "الحرب الإنسانية" ومناصري "المسؤولية عن الحماية". كان هذا القتل الجماعي الذي دام ثلاثة عشر عامًا **بنَّاءً**: لم يستحق مئات الآلاف من الضحايا في العراق أي اهتمام رسمي، وبالتالي لم يستحقوا اهتمام وسائل الإعلام والمثقفين. ومن ثمَّ، لم تُذكر الوفيات الناجمة عن "عقوبات الدمار الشامل" في عناوين المؤسسات الإعلامية باعتبارها "فشل" أمريكي يرقى إلى "الإبادة الجماعية". بل ولأن الولايات المتحدة هي **الجاني** وليست في مقاعد المتفرجين، لم تطرح فكرة المساءلة مطلقًا.

يمكننا رؤية هذا التحيز العميق في المعالجة الإعلامية الموضحة في الجدول (١) الذي يصنف استخدام الصحف لمصطلح "إبادة جماعية" في الإشارة إلى نظام العقوبات على العراق (وغزو واحتلال العراق لاحقًا) من بين حالات أخرى للقتل الجماعي[٤٧]. ويوضح الجدول عدم الإشارة إلى "الإبادة الجماعية" الناجمة عن نظام العقوبات إلا ثمانين مرة، بينما في حالات البوسنة وكوسوفو ورواندا ودارفور، أمثلة لأربع حالات "شائنة"، جاء استخدام المصطلح ٤٨١ و٣٢٣ و٣,١٩٩ و١,١٧٢ مرة على الترتيب، بالرغم من أن الحصيلة الإجمالية لخسائر الأرواح بسبب العقوبات على العراق أكبر بكثير من جميع تلك الحالات باستثناء رواندا؛ أما في حالة الكونغو، مثال لحمامات الدم "الحميدة"، لم يُذكر المصطلح سوى سبع عشرة مرة فقط.

إذا استخدمنا فترة العقوبات الاقتصادية على العراق أساسًا للمقارنة، وجعلنا المقياس الأساسي هو الثمانين مرة التي استخدمت فيها وسائل الإعلام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف هذه الفترة، سنرى في العمود ٤ من الجدول (١) مدى تحيز وسائل الإعلام. توضح النسب المجردة استخدام مصطلح الإبادة الجماعية لوصف حالات القتل الجماعي الناجمة عن حرب العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٩) بما يصل إلى خمس مرات ضعف

استخدامه لوصف فترة العقوبات، بينما بلغ استخدامه في حالة البوسنة تقريبًا ٦ أضعاف استخدامه لوصف فترة العقوبات، وتقريبًا ٤ أضعاف في حالة كوسوفو، و٤٠ ضعفًا في حالة رواندا، و١٥ ضعفًا في حالة دارفور، بينما لم يستخدم سوى خُمس عدد المرات لوصف حمامات الدم في الكونغو (خلافًا لفترة العقوبات وحرب العراق، كانت هذه الحالة مثالًا لحمامات الدم "الحميدة"). وعند التعامل مع الأرقام الفعلية للقتلى، نجد أن نسبة عدد القتلى مقابل استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" مرتفعة جدًّا في حالة العراق، وهائلة جدًّا في حالة الكونغو (انظر العمود ٥)، حيث كان الضحايا كُثُرًا، لكنهم لا يستحقون الذكر، على عكس ما هو الحال مع ضحايا الأهداف الغربية. فكما نرى، يظهر التحيز التام لحمامات الدم الأخرى بناءً على وضعها السياسي.



الجدول (١): الاستخدام الانتقائي والتفضيلي لمصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف مسارح مختلفة من الفظائع (أ)

العمود ١	العمود ٢	العمود ٣	العمود ٤	العمود ٥
مسرح الأحداث: المعتدي أو السبب.	عدد الوفيات المقدر	استخدام وسائل الإعلام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف الحدث	نسبة عدد مرات استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" مقارنة بالعدد (٨٠) عدد المرات في حالة عقوبات العراق (ب)	نسبة الوفيات إلى عدد مرات استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" (ج)
الشعب العراقي: العقوبات الاقتصادية.	٨٠٠,٠٠٠	٨٠	١	١٠,٠٠٠ إلى ١
الشعب العراقي: الحرب والاحتلال الأمريكي – البريطاني.	١,٠٠٠,٠٠٠	١٣ (د)	٠.٢	٧٦.٩٢٣ إلى ١
مسلمو البوسنة.	٣٣,٠٠٠	٤٨١	٦	٦٩ إلى ١
ألبان كوسوفو.	٤,٠٠٠	٣٢٣	٤	١٢ إلى ١
رواندا.	٨٠٠,٠٠٠	٣,١٩٩	٤٠	٢٥٠ إلى ١
جمهورية الكونغو الديمقراطية.	٥,٤٠٠,٠٠٠	١٧	٠.٢	٣١٧.٦٤٧ إلى ١
دارفور.	٣٠٠,٠٠٠	١,١٧٢	١٥	٢٥٦ إلى ١

(أ) نتائج البحث في قاعدة بيانات Factiva في فئة "جميع الصحف" في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. مقاييس البحث مذكورة بدقة في الهوامش (٤٧). في عملية البحث في قاعدة البيانات استخدمنا جميع الصياغات المختلفة لمصطلح "إبادة جماعية" (مثل وضع أداة التعريف أو بصيغة الجمع وما إلى ذلك) مع مراعاة ذكرها في أي مكان في العنوان أو المتن فيما يتعلق بمسرح أحداث واحد مع استبعاد جميع مسارح الأحداث الأخرى.

(ب) يستخدم هذا الجدول الرقم ٨٠ (الصف ١، العمود ٣) أساسًا لجميع الحسابات اللاحقة؛ النتائج التي تظهر في العمود ٤ هي مجموع عدد المرات الوارد في العمود ٣ مقسومًا على ٨٠.

(ج) النتائج التي تظهر في العمود ٥ هي مجموع الضحايا الوارد في العمود ٢ مقسومًا على عدد المرات المذكور في العمود ٣.

(د) انظر الجدول (٣) في نهاية الفقرة التالية.

٢. غزو / احتلال العراق

من المعروف أن وسائل الإعلام الأمريكية، باعتراف بعض منها لاحقًا[٤٨]، عملت بمنزلة أبواق دعائية حكومية خلال الثمانية عشر شهرًا التي سبقت غزو العراق في مارس/آذار ٢٠٠٣. على الرغم من أن تجاهل الآثار المدمرة للحرب والاحتلال الأمريكي المستمر أصعب من تجاهل آثار نظام العقوبات الذي دام ثلاثة عشر عامًا (ويرجع ذلك بشكل كبير إلى وجود القوات الأمريكية في المشهد وتكبدها خسائر كبيرة، بالرغم من أن تلك الخسائر لا تمثِّل سوى نسبة مئوية صغيرة جدًّا من إجمالي عدد الضحايا)، لا تزال القطاعات السياسية والإعلامية الرئيسية والنخب الفكرية بالمؤسسة الأمريكية قادرة على التقليل من شأن المعاناة والخسائر البشرية للمدنيين العراقيين.

عندما قدَّرت دراسات جادة أعداد القتلى العراقيين منذ بداية الحرب في مارس/آذار ٢٠٠٣ بـ ٩٨ ألفًا، ثم ارتفع العدد إلى ٦٥٥ ألفًا، ثم ارتفع مرة أخرى إلى أكثر من مليون، وكانت الغالبية العظمى من تلك الوفيات تعزو إلى أسباب عنيفة[٤٩]، نادرًا ما تعاملت وسائل الإعلام والنخب الفكرية مع سقوط ضحايا عراقيين باعتباره نتيجة -مباشرة أو غير مباشرة- للغزو والاحتلال، ناهيك باعتباره حمامَ دم متعمدًا أو جريمة ضد الإنسانية أو "إبادة جماعية". ربما يدرك القراء جيدًا أنه في سياق تغطية حرب العراق لم تقتبس أي من وسائل الإعلام عن "محاكمات نورنبيرغ" أو تلمِّح إلى حرب الولايات المتحدة باعتبارها "جريمة دولية كبرى" أو إلى أنها "شملت جميع أشكال الشرور"؛ ومن ثم، فإن المسؤولية تتبع أيضًا من فعل

العدوان نفسه[50]. ومن الجدير بالملاحظة أيضًا حقيقة أنه في هذه الحالة، عندما كانت حكومتهم هي جهة الاعتداء وانتهكت بشكل واضح ميثاق الأمم المتحدة بغزوها دولة أخرى، ساد التجاهل التام والموحد لوسائل الإعلام وتجنب المثقفون التابعون للمؤسسة طرح أي تساؤلات حول التزام بلادهم بسيادة القانون. وجد هوارد فرايل وريتشارد فلك في دراستهما لتغطية صحيفة نيويورك تايمز إبان الحرب أنه "على الرغم من أن غزو دولة لدولة أخرى ينتهك أهم الجوانب الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تذكر الصفحة الافتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز عبارة "ميثاق الأمم المتحدة" أو "القانون الدولي" مطلقًا في أي من افتتاحياتها السبعين عن حرب العراق من ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ إلى ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣"[51]. كما رفضت وسائل الإعلام منح المثقفين المنتقدين لهذا العدوان المخطط له أي وقت أو مساحة للتعبير عن أفكارهم أو الدعوة إلى مساءلة القادة السياسيين المسؤولين، بالرغم من ترحيب وسائل الإعلام بالضيوف الحريصين على رفض طرح أي تساؤلات تتعلق بـ "العدوان".

وينطبق الأمر نفسه (وإن كان بدرجة أقل من الاستبعاد) على الكارثة الإنسانية العامة في العراق، بما في ذلك أزمة النزوح التي ما زالت واحدة من أخطر الأزمات في العالم، إذ شُرِّد ما يزيد على أربعة ملايين عراقي بعيدًا عن ديارهم، وقد هرب نصفهم تقريبًا إلى البلدان المجاورة[52]. الأمر الوحيد الذي لقي اهتمامًا متواضعًا هو تدمير ونهب التراث الأثري العراقي، ربما الأكثر قيمة في العالم كله. بدأ الاعتداء مع حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، ثم تصاعد بشكل كبير من مارس/آذار ٢٠٠٣ ليتحول إلى كارثة ثقافية لا يمكن حصر أضرارها. وصاغت إليانور روبسون، من جامعة أكسفورد، مدى جدية الأمر من منظور تاريخي بقولها: "علينا العودة إلى قرون مضت، إلى الغزو المغولي لبغداد عام ١٢٥٨، لنجد عمليات نهب وتدمير على ذلك النطاق"[53]. لذا، يبدو أن الإدارة الأمريكية بين أيدٍ أمينة في وسائل الإعلام.

وتجدر بنا الإشارة أيضًا إلى أن وسائل الإعلام لم تنشر أي شيء عن حملة القصف التي شنتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية قبل الغزو لتدمير ما تبقى من الدفاعات الجوية العراقية ضمن استعداداتهما لغزو ٢٠٠٣ إلا بعد مرور ثلاث سنوات[٥٤]. لكن في عام ٢٠٠٢، ارتفعت حمولة القنابل التي أسقطتها المقاتلات الأمريكية والبريطانية على العراق من صفر في شهر مارس/آذار إلى ٥٤,٦ طنًا في شهر سبتمبر/أيلول، ووصلت إلى ٥٣,٢ طنًا في شهر ديسمبر/كانون الأول[٥٥]. ومن اللافت للنظر عدم اهتمام أي أحد بشكاوى العراق لهذه الخروقات العدوانية للسلام، على الرغم من تقديم العراق وثائق عنها بشكل منتظم لسنوات عدَّة إلى مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة[٥٦]. ولم يتناول أي مصدر إعلامي أمريكي هذه البداية الفعلية للمرحلة الثانية من حمام الدم العراقي الكبير، التي بدأت في وقت مبكر من ربيع عام ٢٠٠٢.

حتى بعد الإطاحة بنظام الحكم العراقي، لم يتولَّ أحد التدقيق ومراجعة المخالفات التي ارتكبتها السياسة الأمريكية في أثناء الاحتلال. وبصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في أوائل يونيو/حزيران ٢٠٠٤[٥٧]، تمكنت الولايات المتحدة من تأمين شرعية استيلائها العسكري على دولة أخرى ذات سيادة بأثرٍ رجعي. قبل أيام قليلة من صدور قرار مجلس الأمن، طلب رئيس الوزراء العراقي إياد علاوي، المعيَّن من سلطة الائتلاف المؤقتة (أي من قوات الاحتلال الأمريكي نفسها)، أن تظل القوات الأمريكية في العراق وتتولى قيادة ما أطلق عليه القوات متعددة الجنسيات؛ وفي رد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، تعهدت الولايات المتحدة بفعل ذلك رسميًا. ومن جانبه،ساير مجلس الأمن هذه المهزلة متقبلًا فكرة أن "وجود القوات متعددة الجنسيات في العراق مطلب الحكومة العراقية المؤقتة..."، مما أضفى الموافقة القانونية لمجلس الأمن على الغزو والاحتلال الأمريكي، في أخطر انتهاك لميثاق الأمم المتحدة في ذاكرة التاريخ الحديث. كما لم تتناول وسائل الإعلام أيضًا "اتفاقية وضع القوات" بين رئيس وزراء

الحكومة العراقية نوري المالكي والمحتل الأمريكي، والتي تمنح القوات الأمريكية امتيازات استعمارية[٥٨]. ومن المخالف للقانون الدولي أيضًا صياغة أي تشريع جديد في ظل احتلال عسكري يتحكم في جميع جوانب استخراج وشحن موارد النفط والغاز والعراق، فضلًا عن توزيع المكاسب والإيرادات. وما زال هذا التشريع مثيرًا للجدل والخلاف بشكل كبير حتى عام ٢٠٠٩ إذ تحرص الحكومة الإقليمية الكردية على إبرام صفقتها الخاصة، لا سيما مع تصاعد وتيرة التوترات الخطِرة داخل العراق بين الشمال الكردي والجنوب العربي[٥٩].

قورنت هجمات أبريل ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ التي استهدفت جزءًا كبيرًا من الفلوجة وأخلت مدينة يبلغ تعداد سكانها قرابة ربع مليون نسمة بالقصف النازي لمدينة غرنيكا الإسبانية عام ١٩٣٧[٦٠]، على الرغم من أن الهجمات الأمريكية كانت أكبر بكثير من هجمات النازيين، بأسلحة وعتاد أكثر تطورًا وفتكًا، وخلَّفت دمارًا أكبر وضحايا أكثر. لكن مع إبقاء عمليات قتل المدنيين خارج السجلات الرسمية إلى حد كبير، وحتى عند الاعتراف بها يمر الأمر بمنتهى التسامح مع سقوط هؤلاء الضحايا غير الجديرين بالذكر والاهتمام، صارت عمليات القتل وحمامات الدم على يد الولايات المتحدة وحلفائها أمرًا طبيعيًا تمامًا. لم يُبدِ كبار المسؤولين في إدارة أوباما الجديدة أي شعور بالذنب إزاء عمليات القتل الجماعي والدمار التي تسبب بها الإدارة السابقة. بل في الواقع، من وجهة نظرهم، فقد أسدت الولايات المتحدة للعراقيين معروفًا يجعلهم مدينين لها إلى الأبد. فكما أوضح نائب الرئيس وقتئذ جو بايدن: "لقد بذلنا دماءنا وأموالنا من أجل دعم التزامهم بدستورهم"[٦١]. وهذا كذب سافر، لأن "الاستثمار الأمريكي" كان يرتكز على التهديد الملفق الكاذب المتمثل في امتلاك العراق "أسلحة دمار شامل" بينما كان الهدف الحقيقي هو استعراض الولايات المتحدة لقوتها في هذه المنطقة الغنية بالنفط. وتجاهل بيان بايدن بشكل تام

ذكر التكاليف الباهظة التي دفعها العراق من دماء أبنائه وثرواتهم بسبب "الجريمة الدولية الكبرى" التي ارتكبتها حكومته.

ومن المثير للدهشة عندما ننظر إلى الجدول (٢) أنه في حين استخدمت ثلاث عشرة صحيفة مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف آثار الغزو/ الاحتلال في العراق في السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨، استخدم المصطلح نفسه ثمانٍ وأربعين مرة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف، لوصف نظام صدام حسين البائد من مدة طويلة، بينما استخدم المصطلح أربع وخمسين مرة لوصف العواقب المحتملة لحدوث حرب أهلية أو انسحاب القوات الأمريكية[٦٢]. وكما هو الأمر في حالة فيتنام، لم يعترف أحد بحمامات الدم الحقيقية التي خططت لها الولايات المتحدة؛ لا يرتكب أحد جريمة "الإبادة الجماعية" رسميًا إلا أعداء الولايات المتحدة وأهدافها.

الجدول (٢): استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" في حالة العراق، ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (أ)

المعتدي – سبب الإبادة الجماعية	استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" في وسائل الإعلام
حرب ٢٠٠٣ والاحتلال.	١٣
نظام العقوبات لمدة ١٢ عامًا.	٣
نظام صدام حسين.	٤٨
الصراع الطائفي أو عقب انسحاب الجيش الأمريكي.	٥٤
أخرى – غير ذات صلة.	٣٠

(أ) نتائج البحث في قاعدة بيانات Factiva في فئة "جميع الصحف" في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. مقاييس البحث هي المقاييس نفسها المستخدمة في الجدول (١)، الصف ٣. (انظر الهوامش ٦٢).

الإبادات الجماعية الشائنة

١. حروب دارفور وجرائم القتل

تعجبت سامانثا باور ذات مرة من أن حكومة الخرطوم "لم يكن بإمكانها التنبؤ بأن منطقة إسلامية غامضة يصعب الوصول إليها قد تصبح قضية مشهورة ومثيرة للجدل في أمريكا"[٦٣]. لا يمكننا وصف باور إلا بالسذاجة، إذ تتجاهل الحقائق الواضحة التي جعلت من دارفور مرشحًا مؤهلًا بشكل متوقع لتكون محل تركيز واهتمام: لأن العرب المسلمين يهيمنون على حكومتها، وبسبب امتلاك السودان موارد نفطية، ولأن الصين، وليست الولايات المتحدة أو الحكومات الغربية، هي من بادرت بتوطيد علاقاتها مع السودان، ولأن الولايات المتحدة وإسرائيل تحتاجان إلى صرف الانتباه عن الفظائع التي ترتكبانها في مجال حقوق الإنسان أو التي يرتكبها حلفاؤهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة للسودان.

بالعودة إلى الجدول (١)، نجد أن استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف أفعال الخرطوم في دارفور (بعبارة أخرى، داخل السودان نفسه) تسعين ضعف عدد مرات استخدام المصطلح نفسه لوصف أفعال الولايات المتحدة في العراق، أي حالة احتلال بلد أجنبي بالعدوان والحرب تسببت في وفاة ثلاثة أضعاف ضحايا السودان في السنوات نفسها (٢٠٠٣-٢٠٠٩).

في الواقع، بدأ استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" بشكل جماعي لوصف حصيلة الوفيات الأقل بكثير في دارفور خلال اثني عشر شهرًا فقط من أولى الهجمات المسلحة التي شنتها حركة/جيش تحرير السودان على المواقع العسكرية السودانية وإعلان البيان السياسي المصاحب لها في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠٠٣[٦٤]. وبحلول مارس/آذار ٢٠٠٤، كانت حصيلة الوفيات في دارفور قد وصلت إلى عشرة آلاف شخص مع نزوح ما يصل من مليون شخص آخر من منازلهم. وفي إطار الضغط من أجل التدخل الأجنبي، وصف موكيش كابيلا، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان، أحداث دارفور بأنها "أعظم كارثة إنسانية لحقوق الإنسان في العالم" وأنها "ربما هي الحرب الأكثر ضراوة في العالم". وكان التساؤل الوحيد لدى كابيلا هو ما إذا كان ينبغي تصنيف وتوصيف تلك الأحداث على أنها "تطهير عرقي" أم "إبادة جماعية"[٦٥].

تهدف صياغة الخطابات بهذه الطريقة إلى تحفيز ردود الأفعال: في مواجهة الجرائم الجماعية الوحشية، لا بد أن نفعل شيئًا – حتى عدم فعل أي شيء يعد شكلًا من أشكال المشاركة في الفعل، وفقًا لأحد مبادئ التدخل "الإنساني" ومبدأ "المسؤولية عن الحماية". وصف المحلل والصحفي الأمريكي إريك ريفز دارفور بـ"الإبادة الجماعية غير الملحوظة"، وكتب في صحيفة واشنطن بوست: "يتعرض الأشخاص للتدمير بسبب هويتهم العرقية والإثنية، وهذه هي العبارة الرئيسية التي استخدمت في اتفاقية الأمم المتحدة للحد من جرائم الإبادة الجماعية عام ١٩٤٨"[٦٦]. أما كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة وقتئذ، فقد خصَّ دارفور من بين جميع صراعات العالم بـ "الإحساس العميق بالقلق"، وشبَّه الوضع في دارفور بوضع رواندا قبل عشر سنوات. وأضاف، في إطار خطة عمله لمنع الإبادة الجماعية: "مهما كانت المصطلحات المستخدمة لوصف الموقف، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي"[٦٧].

وكما يقول الأكاديمي محمود ممداني، فإن مثل هذه الخطابات أيضًا "تختزل سياقًا سياسيًا بالغ التعقيد في قصة أخلاقية عن عالم يسكنه الأشرار والضحايا ولا يتبادلون الأماكن أبدًا، وبالتالي يسهل التمييز بينهم دائمًا". وفي هذا "العالم الأخلاقي البسيط"، حيث "الشر يواجه الخير" و"تتصاعد الفظائع والجرائم بشكل ممنهج"، يواجه "الجناة الذين يمكن تحديدهم بوضوح على أنهم 'العرب' ضحايا يمكن تحديدهم بوضوح على أنهم 'الأفارقة'"؛ ودائمًا ما تكون "الضحية بريئة ونقية، والجاني هو الشرير؛ بهذه البساطة"[٦٨]. ومن الأمثلة النموذجية لهذا التصور المستوحى من القصص المصورة أعمال كاتب العمود بصحيفة نيويورك تايمز، نيكولاس كريستوف، الذي يصوِّر الوضع في دارفور، "من البداية" كما يضيف ممداني، على أنه "تنافس بين حكام السودان العرب والسودانيين الأفارقة السود". وكتب كريستوف في مارس/آذار ٢٠٠٤: "لقد نظمت الحكومة السودانية التي يهيمن عليها العرب جرائم القتل، ونفذتها جزئيًا على يد ميليشيا الجنجويد التي تتألف من مرتزقة عرب تتولى الحكومة تسليحهم"، مؤكدًا بذلك على وحشية الحكومة العربية في الخرطوم. وأضاف: "جميع الضحايا من غير العرب: إنهم من أصحاب البشرة السوداء بقبائل زغاوة والمساليت وفور". واقتبس عن يوسف يعقوب عبد الله، أحد الهاربين من دارفور: "يريد العرب التخلص من أي شخص من أصحاب البشرة السوداء. في دارفور، لم يتبقَّ أي شخص من أصحاب البشرة السوداء"[٦٩].

لكن ذلك التمييز الذي أبداه كريستوف وباور وريفز والعديد من خلفائهم في حملة "إنقاذ دارفور" بين حكام السودان العرب والضحايا الأفارقة السود يضفي صبغة عنصرية زائفة على الصراع. إذ أوضح تقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة بدارفور عام ٢٠٠٥ أن أي تفسير للصراعات في غرب السودان على أنها مواجهات "إفريقية" ضد "عربية" يخطئ في تفسير الهويات السياسية، ويخلط بين العواقب المترتبة على

هذه الصراعات وأسبابها. وذكرت اللجنة: "لا يبدو أن القبائل المختلفة التي تتعرض للهجمات وعمليات القتل (وبالأخص قبائل فور والمساليت وزغاوة) تتألف من مجموعات عرقية تختلف عن المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الأشخاص أو الميليشيات الذين يهاجمونهم. جميعهم يتحدثون اللغة نفسها (العربية) ويعتنقون الديانة نفسها (الإسلام)"[٧٠]. وعلى النقيض مما ذكره كريستوف وآخرون، تتألف حكومة الخرطوم من أفارقة سود لا يختلفون عن الأفارقة السود المعارضين للحكومة في غرب السودان. وبالتالي، فإن التمييز الوحيد ذا الصلة في غرب السودان هو تمييز سياسي بين **داعمين** للحكومة ("العرب") مقابل **معارضين** لها ("الأفارقة"). وأضاف التقرير: "لقد تأجج هذا 'الانقسام العربي الإفريقي' المزعوم بسبب الإصرار المتزايد على مثل هذا الانقسام في بعض الدوائر وفي وسائل الإعلام" (لا سيما دوائر الأوروبيين البيض ووسائل الإعلام الأمريكية)؛ العملية التي "ساهمت في ترسيخ التباين بين الفريقين وخلقت تدريجيًا استقطابًا ملحوظًا في التصور والتصور الذاتي للمجموعتين المعنيتين"[٧١]. وبذلك، أصبحت "أزمة دارفور" أشبه بالصفحة البيضاء يُسقط عليها أصحاب المبادئ والأخلاق الغربية تصنيفاتهم الخاصة التي تجعلهم يبدون اهتماماتهم بتلك الصراعات، لكنها لا تعكس الواقع أو الاحتياجات الأصلية للأشخاص المعنيين في قلب الصراع.

بالإضافة إلى ذلك، ذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استطلاع موسع عام ٢٠٠٧ أن "الأسباب الكامنة" للصراعات في دارفور تضمنت عوامل مثل عدم استقرار المناخ الإقليمي، والجفاف، والتصحُّر، وزيادة عدد السكان، وغياب الأمن الغذائي، وسوء استغلال الموارد النادرة؛ وتوصل الاستطلاع إلى "تدهور إقليم دارفور إلى الحد الذي لا يمكن فيه توفير دعم مستدام لسكانه القرويين". وبالإشارة إلى هذا التقرير، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "في أغلب الأحيان تقريبًا، نناقش أزمة دارفور بنظرة عسكرية وسياسية مخلّة باعتبارها صراعًا عرقيًا تواجه

فيه ميليشيات عربية المتمردين ولمزارعين السود. لكن عندما ننظر إلى جذورها، سنكتشف أمورًا أكثر تعقيدًا. من بين الأسباب الاجتماعية والسياسية المتنوعة، بدأ الصراع في دارفور بأزمة بيئية ترجع، بشكل جزئي على الأقل، إلى تغيُّر المناخ... ذا، ليس من قبيل المصادفة أن تندلع أعمال العنف في دارفور في موسم الجفاف". وأشار تقرير آخر في عام ٢٠٠٧ للجنة الشريط الأزرق الأمريكية المؤلفة من عسكريين متقاعدين، والتابعة لمؤسسة CNA Corporation غير الربحية، إلى أن "الصراعات التي تبدو ذات طبيعة قبلية أو طائفية أو قومية غالبًا ما أثيرت بسبب انخفاض إمدادات المياه أو انخفاض الإنتاجية الزراعية". وأضاف التقرير: "ترجع جذور الصراع في دارفور إلى الموارد الأرضية... وربما أكثر من أي صراع حديث آخر، تقدم دارفور دراسة حالة لكيفية تأثير العوامل المناخية على تفاقم الأوضاع الهامشية الهشة القائمة حتى تتجاوز نقطة اللاعودة""[٧٢].

ومع ذلك، فإن الدعاية التي انتشرت على مدار عام ٢٠٠٤ وصورت أحداث دارفور على أنها "إبادة جماعية غير ملحوظة" تعد بلا شك الحملة الدعائية الأنجح من نوعها في ذلك العقد. لطالما أشارت المزاعم إلى خروج الأمور عن السيطرة، بالرغم من أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كان إقليم دارفور قد استفاد من "أكبر عملية إغاثة ومساعدات إنسانية في العالم، بمشاركة أكثر من ٨٠ منظمة و١٥,٠٠٠ عامل إغاثة"، واستمر حصول الإقليم على هذه الاستجابة ذات الأولوية القصوى لمدة خمس سنوات متتالية[٧٣]؛ ومع ذلك، لطالما وُصفت زمة إقليم دارفور بـ "المنسية" أو "التجاهل"، بالرغم من أنه عندما زعمت وسائل الإعلام بأن إقليم دارفور يعاني أقصى حالات التجاهل، كانت الأزمة بالفعل هي الأشهر والأكثر انتشارًا في العالم[٧٤].

وقال جون بريندرغاست، الناشط الحقوقي بمجموعة الأزمات الدولية، في يوليو/تموز ٢٠٠٤: "لقد حان لوقت للتحرك ضد مسؤولي النظام

المسؤولين عن إراقة الدماء. لا ينبغي أن نسمح لرمال الصحراء بابتلاع أدلة ما يمكن اعتباره واحدة من أبشع الجرائم في حياتنا"[٧٥]. ووجد استطلاع لبرنامج مواقف السياسة الدولية في الشهر نفسه أن ٥٦ بالمئة من الأمريكيين مقتنعون بالفعل بحدوث "إبادة جماعية" في دارفور؛ بينما يعتقد ٦٩ بالمئة أيضًا أنه "إذا ارتأت الأمم المتحدة أن ما يحدث في دارفور يرتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية، سيتعين على الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة أيضًا، التصرف لإيقاف الإبادة الجماعية حتى إذا تطلب ذلك قوة عسكرية"[٧٦].

ولأنها حمامات دم "شائنة" في أوائل القرن الحادي والعشرين، لم يكن من الصعب أن ينجح الرأي العام في تصنيف أزمة دارفور على أنها "إبادة جماعية، لدرجة أن فريق العمل المعني بمنع الإبادة الجماعية أشار في تقريره الصادر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ إلى "المستوى المذهل للمشاركة العامة في أزمة دارفور" باعتباره نموذجًا لكيفية "بناء قاعدة جماهيرية دائمة لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الكبرى"[٧٧]؛ البيان الذي نستشهد به للإشارة إلى أن تعامل المؤسسة الأمريكية مع غرب السودان (ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠) نموذج يجسد أفضل أشكال الدعاية للصراع باعتباره "إبادة جماعية" ومن ثم تعبئة النخبة الثقافية والرأي العام ضد مرتكبيها المزعومين.

وفي المقابل، عانت جمهورية الكونغو الديمقراطية لضعف عدد سنوات أزمة دارفور مع وقوع ما يقرب من عشرين ضعف أعداد الضحايا، مما أدى إلى وصف بعض الباحثين لها بـ"الأزمة الأكثر فتكًا في العالم منذ الحرب العالمية الثانية"، بتقديرات لأعداد الوفيات وصلت إلى ٥,٤ مليون شخص من أغسطس/آب ١٩٩٨ إلى أبريل ٢٠٠٧[٧٨]. لكن العاصمة كينشاسا ليست إسلامية، والمستفيدون الأجانب هم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الإفريقية المتحالفة مع الغرب، وأبرزها رواندا وأوغندا. ومن ثمَّ، كان مصير حصيلة القتلى الأكبر بكثير في الكونغو على مدار

عشر سنوات هو التجاهل التام، بينما في شمالها، أصبحت أزمة دارفور "قضية مشهورة في أمريكا"، مع تكريس جهود الكثير من المنظمات غير الحكومية والمشاهير والطلاب والنشطاء على الإنترنت والسياحة العاطفية لدارفور أكثر من أي أزمة أخرى في الفترة المعاصرة. وذكر الكاتبان ستيفن فيك وكيفن فانك في كتابيهما أنه "في حين تفشل الجهود المبذولة لوقف الكوارث الإنسانية المدعومة من الغرب، مثل حمامات الدم في العراق أو الاحتلال الإسرائيلي، في جذب تمويل الشركات أو تعهدات البيت الأبيض أو حتى تعاطفه، يزدهر النشاط الإنساني في دارفور لأنه يجسد على نحو كبير المُثُل العليا للمؤسسة الأمريكية مثل 'نقاء السلاح' الغربي، وتجاهل أي تصورات للتوصل إلى تسوية من خلال التفاوض مقابل استخدام لغة القوة، بل واستخدام القوة على يد القوات الغربية الخيِّرة لإنقاذ الضحايا ذوي البشرة السوداء من معذبيهم، العرب والمسلمين"[٧٩]. وبالنظر إلى تلك المعطيات، يمكن لأي حملات تهدف إلى وقف حمامات الدم الهائلة في الكونغو أن تنتظر، ويمكن السماح باستمرار إراقة الدماء في العراق وأفغانستان وباكستان وفلسطين بأقل قدر ممكن من التدخل.

في أواخر أغسطس/آب ٢٠٠٩، قال مارتن أغواي، رئيس الأركان النيجيري المتقاعد والقائد العسكري للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، للمراسلين الصحفيين: "اعتبارًا من اليوم، لن أقول إن لدينا حربًا تدور رحاها في دارفور. لا توجد الكثير من الأمور العسكرية. ما لدينا هنا مشكلات أمنية أكثر من أي شيء آخر، مثل قطع الطرق. يحاول الناس حل المشكلات المتعلقة بالمياه والأرض على الصعيد المحلي. أما فكرة الحرب الحقيقية بحد ذاتها، أعتقد أننا تجاوزنا ذلك"[٨٠]. وذكرت تغطية صحيفة نيويورك تايمز لتصريحات أغواي أنه قال إن "الحرب في دارفور انتهت"[٨١]. وأضافت وكالة رويترز: "أصبح الجنرال أغواي أحدث شخصية بارزة على الساحة تعمل على تهوين مستوى العنف

في دارفور، حيث أدى الصراع هناك إلى احتشاد النشطاء واتهام الخرطوم بارتكاب إبادة جماعية".

ومع انتشار تصريحات أغواي، رفضها تحالف "إنقاذ دارفور" على الفور، وكذلك رفضها آخرون. وقال جون بريندرغاست، العضو السابق في مجموعة الأزمات الدولية والناشط المخضرم في أزمة الإبادة الجماعية في دارفور: "إذا دفع أغواي الجميع للاعتقاد بأن الحرب في دارفور قد انتهت، سيقوِّض الحاجة إلى الجهود الدولية العاجلة والملحة لحل هذه الأزمة، وهذا من شأنه حرمان الجهود الدولية من حالة الزخم والاحتشاد حول هذه القضية"[٨٢]. آنذاك، كان مشروع "كفاية" (الذي شارك بريندرغاست في تأسيسه عام ٢٠٠٧ "لبناء قاعدة جماهيرية دائمة لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية"[٨٣]) قد أطلق للتو حملة دعم جديدة لدارفور تحت عنوان "الوفاء بالوعد: السودان الآن"؛ وانضم إلى الحملة الجديدة منظمات ذات توجه وتفكير مماثل مثل "أوقفوا الإبادة الجماعية الآن"، ومنظمة "شبكة التدخل في الإبادة الجماعية"، و"مستثمرون ضد الإبادة الجماعية"[٨٤]. شعر أليكس دي وال، أحد أكثر الخبراء بالشأن السوداني احترامًا في العالم، بالغضب بسبب رد فعل بريندرغاست، فكتب في مدونته (Making Sense of Darfur): "لا تتعلق حملة بريندرغاست بالحلول المحلية، وإنما بالعمل الدولي (أو بالأحرى، الأمريكي). تركز الحملة على إبادة جماعية لم تحدث، ولا يؤدي تكثيف الولايات المتحدة لضغوطها لوقف جرائم قتل انتهت بالفعل إلا إلى جعل حملة "إنقاذ دارفور" تبدو غير مطلعة على أحدث المستجدات، وإلى جعل الولايات المتحدة تبدو حمقاء... لا تتعلق حملة 'إنقاذ دارفور' بالسودان، أو حتى دارفور نفسها، بل تتعلق بزيادة حجم التعاطف المتخيل وإضفاء مسحة أخلاقية على الأجندة السياسية الأمريكية للترويج المحلي. عار عليك يا بريندرغاست وعلى زملائك 'الناشطين'، عار عليكم جميعًا"[٨٥].

لكن المسؤولين الغربيين والأمم المتحدة، تحت قيادة كوفي عنان، والمنظمات غير الحكومية ومشاهير "حقوق الإنسان" ووسائل الإعلام نجحت منذ مدة طويلة في الترويج لأزمة دارفور داخل إطار "الإبادة الجماعية"، إذ وضعوا الجناة العرب المسلمين في مواجهة الضحايا أصحاب البشرة السوداء، مما يجعلها الإبادة الجماعية الشائنة المفضلة لدى المجتمع الغربي. كما كان توجيه كل الاهتمام والعواطف نحو دارفور حلًّا مثاليًّا أيضًا لغض الطرف عن أعمال العنف الأخرى التي يتحمل الغرب مسؤوليتها بشكل مباشر في أفغانستان والعراق وقطاع غزة وغيرها من المناطق. وكما سنوضح في هذا الكتاب، فإن هذا هو الإجراء القياسي المتبع في جميع الحملات المسؤولة عن إدارة تلك الفظائع.

٢. البوسنة والهرسك

خلال الحروب الأهلية التي تزامنت مع تفكيك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في التسعينيات، انحازت الولايات المتحدة وألمانيا وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى جانب المجموعات الوطنية التي تسعى إلى الانفصال عن الدولة الفيدرالية الموحدة، وعارضوا المجموعة الوطنية التي ظلت صامدة للحفاظ على وحدة الجمهورية إلى اللحظة الأخيرة، وهي الصرب؛ وبالتالي، وقفت الكتلة الغربية بقوة خلف الكروات والسلوفينيين، ثم مسلمي البوسنة، وأخيرًا ألبان كوسوفو[٨٦].

حظيت الحروب في البوسنة والهرسك (١٩٩٢-١٩٩٥) وكوسوفو (١٩٩٨-١٩٩٩) باهتمام هائل في الولايات المتحدة والمجتمع الغربي بشكل عام، وساعد ذلك في تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لخدمة مصالح حلف شمال الأطلسي وحلفائه اليوغوسلافيين (مسلمي البوسنة والكروات وألبان كوسوفو) ومواجهة شياطين الصرب. ولأن الحروب كانت مدعومة من حلف شمال الأطلسي، وبتنفيذ قواته أيضًا في كثير من الأحيان، سرعان ما ارتبطت جرائم الصرب من تطهير عرقي وعمليات قتل عرقية بالمصطلحات المناسبة لها، مثل "التطهير العرقي". لكن لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل انتشر أيضًا استخدام مصطلحات أخرى مثل "مذبحة" و"إبادة جماعية". ذلك التهويل الملحوظ لادعاءات الشر والعنف الصربي (مقابل التهوين من عنف عملاء حلف شمال الأطلسي)، بادعاء وجود "معسكرات اعتقال" و"معسكرات اغتصاب" في استدعاء واضح لسردية مماثلة لجرائم النازية ومعسكر اعتقال أوشفيتس،

أدى إلى خروج رئيس قسم الاستخبارات الأمريكية في سراييفو وقتئذ، المقدم جون سراي، للتحدث علنًا حتى قبل نهاية الحرب في البوسنة قائلًا: "لم تنخدع الولايات المتحدة بهذا الشكل الساذج المثير للشفقة منذ ساعد وزير الدفاع الأسبق روبرت ماكنامارا في إدارة تفاصيل حرب فيتنام وتصعيدها. لقد زيفت الآلات الدعائية غزيرة الإنتاج تصورات شعبية تتعلق بحكومة مسلمي البوسنة. لقد ساهم مزيج غريب من ثلاثة عناصر في التلاعب بالأوهام والضلالات لتحقيق أهداف المسلمين، وهم شركات العلاقات العامة التي تعمل لصالح البوشناق، والنقاد في وسائل الإعلام، والعناصر المتعاطفة في وزارة الخارجية الأمريكية"[٨٧].

بدأت القيادة الإسلامية في البوسنة تروّج لمزاعم مقتل ٢٠٠ ألف شخص في أوائل عام ١٩٩٣[٨٨]، أي بعد قرابة تسعة أشهر فقط من اندلاع تلك الحرب الأهلية، وسرعان ما تداولت وسائل الإعلام الرسمية هذا الرقم (وفي بعض الأحيان ٢٥٠ ألف قتيل أو أكثر في بعض الأحيان الأخرى)، مما ساهم في دعم مزاعم "الإبادة الجماعية" وتبرير دعوات التدخل العسكري الأجنبي لحماية مسلمي البوسنة. ولم تدحض تلك الادعاءات إلا بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، عندما توصلت دراستان مختلفتان، الأولى برعاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والأخرى برعاية الحكومة النرويجية، إلى أن إجمالي حصيلة القتلى التي أسفرت عنها الصراعات البوسنية بلغت مئة ألف قتيل من الجانبين، بما في ذلك الضحايا المدنيين والعسكريين[٨٩]. وبالنظر إلى تلك المصادر الموثوقة، لم يكن من السهل الاعتراض على تلك النتائج واعتبارها "إنكارًا للمحرقة" أو "تحريفًا للحقائق"، لكن ظل استخدام وسائل الإعلام الغربية لتلك الأرقام الجديدة محدودًا للغاية، واكتفوا بعدم تكرار الأرقام الأعلى بين ٢٠٠,٠٠٠ و٢٥٠,٠٠٠ مجددًا، دون أي تحليل أو تفسير لاستخدام الادعاءات الدعائية المبالغ فيها لمسلمي البوسنة بشكل مسلَّم به دون التحقق منها.

وبطبيعة الحال، استشهدت وسائل الإعلام بـ "مذبحة سربرنيتسا"، التي وقعت في يوليو/تموز ١٩٩٥، مرارًا وتكرارًا بقدر كبير من السخط لإثبات حدوث "إبادة جماعية" في البوسنة. وما ساعد في ذلك حقيقة ذكر كل من الحكم الابتدائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقرار الاستئناف في قضية الجنرال الصربي البوسني راديسلاف كرستيتش باحتمالية حدوث إبادة جماعية في "منطقة جغرافية صغيرة واحدة" (بلدة سربرنيتسا)، بالرغم من أن الطرف الشرير تكبَّد العناء لنقل جميع النساء والأطفال والشيوخ بالحافلات إلى بر الأمان؛ أي أنهم لم يقتلوا سوى "الرجال المسلمين البوسنيين في سن الخدمة العسكرية"[٩٠]. وكما لاحظ مايكل مانديل: "لقد تحول استخدام مصطلح الإبادة الجماعية في منطوق ذلك الحكم من التعبير عن التطهير العرقي بمعناه المتعارف عليه إلى قتل مقاتلين محتملين خلال حرب من أجل تحقيق مكاسب عسكرية. وفي قضية كرستيتش، لم يكن لاستخدام مصطلح الإبادة الجماعية أي علاقة بالهولوكوست، باستثناء الأغراض الدعائية، أو فكرة القضاء على شعب بأكمله"[٩١]. لم تكن قضية إعدام ثمانية آلاف "رجل وفتى" في سربرنيتسا متماسكة على الإطلاق، إذ اعتمدت بشكل كبير على صعوبة فصل عمليات الإعدام عن عمليات القتل في المعارك (التي وقع الكثير منها في أحداث يوليو/تموز ١٩٩٥ في سربرنيتسا)، إلى جانب بعض الشهادات المثيرة للجدل (تحت المساومة القسرية للإقرار بالذنب[٩٢])، والاهتمام والإرادة العاطفية لتصديق أسوأ الأمور عن الصرب بعد تصويرهم بشكل شيطاني تمامًا. حتى إن بعض كبار المحللين الغربيين استندوا إلى شريط الفيديو، مشكوك المصدر، الذي يظهر صرب البوسنة يقتلون ستة رجال من مسلمي البوسنة بعيدًا عن سربرنيتسا باعتباره دليلًا جديًّا على إعدام ثمانية آلاف شخص في سربرنيتسا[٩٣].

لكن حتى إذا كانت أحداث مذبحة سربرنيتسا تطابق وصف المؤسسات الغربية تمامًا، فإننا ما زلنا نواجه مفارقة تتمثل في أن إجمالي عدد

الوفيات في البوسنة (مئة ألف من الجانبين)، أو حتى إجمالي عدد القتلى بين مسلمي البوسنة المدنيين خلال السنوات الأربع لـ "الإبادة الجماعية" (قرابة ثلاثة وثلاثين ألفًا)، ضئيل نسبيًا عند المقارنة بأعداد الوفيات التي وقعت بين صفوف المدنيين العراقيين خلال "عقوبات الدمار الشامل" التي استمرت لثلاثة عشر عامًا والغزو والاحتلال الأمريكي الذي تجاوز السبع سنوات. عند النظر إلى تقديرات الوفيات التي بلغت ٨٠٠ ألف ومليون شخص في الحالتين العراقيتين، نجد أنها تجاوزت عدد قتلى المدنيين المسلمين البوسنيين بنسبة ٢٤ إلى ١ و٣٠ إلى واحد، على الترتيب. ومع ذلك، كما يوضح الجدول ١، استخدمت وسائل الإعلام والجهات الرسمية مصطلح "الإبادة الجماعية" في حالة البوسنة أكثر بمقدار ستة أضعاف استخدامه في حالة "عقوبات الدمار الشامل" وسبعة وثلاثين ضعف استخدامه في حالة "الغزو والاحتلال". لا يمكن تفسير هذه المفارقة في استخدام المصطلح (والتباين في تسليط الضوء والاهتمام والسخط) إلا من خلال تسخير وسائل الإعلام والمثقفين مواردهم وحضورهم للتكيف مع احتياجات الدعاية والعلاقات العامة للمؤسسة السياسية الغربية. لقد أبدوا حالة من الانتباه واليقظة التامة والحماس البالغ لتغطية حمامات الدم "الشائنة"، والتي تصبح بالتبعية "إبادة جماعية"، ثم تجدهم في حالة من الهدوء التام عند التعامل مع حمامات الدم "البنّاءة" ويبدؤون في محاولات تفسير مدى "تعقيد" تلك الأزمات.

٣. كوسوفو

في حالة كوسوفو أيضًا، دعت الخطط الغربية لتفكيك يوغوسلافيا والهجوم عليها إلى شيطنة الصرب، وتهويل قتلهم للضحايا، وتجهيز مبررات سابقة ولاحقة لتدخل حلف شمال الأطلسي بالقصف الجوي والاحتلال والسيطرة الاستعمارية الجديدة على كوسوفو. ولقد ساهمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدورٍ كبيرٍ في هذه العملية، إذ جرى تنظيمها من البداية لتكون أداة قضائية زائفة توافق سياسات حلف شمال الأطلسي، وقد تطلبت الحرب، من أجل اكتمال إجراءاتها، توجيه الاتهامات إلى الأهداف الرئيسية لحلف شمال الأطلسي ومحاكمتهم. كان ذلك هو "المشروع الإجرامي المشترك" الحقيقي في حروب البلقان، لكنهم ألقوا باللوم على "المشروع الإجرامي المشترك" الصربي المزعوم[٩٤].

وكما استخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" بسخاء لوصف سلوك صرب البوسنة في أثناء حروب البوسنة، استخدم كثيرًا أيضًا لوصف سلوك الصرب في كوسوفو (أي في داخل جمهورية صربيا)، وكان ذلك في كلتا الحالتين قبل بدء هجمات القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي في الفترة بين ٢٤ مارس/آذار – ١٠ يونيو/حزيران ١٩٩٩، وفي أثناء تلك الحرب وبعدها. وفي العام السابق للقصف الجوي، عندما كان حلف شمال الأطلسي يستعد للهجوم، حولت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تركيزها أيضًا إلى سوء معاملة الصرب لألبان كوسوفو[٩٥]، وحرص المسؤولون الغربيون والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ووسائل الإعلام الغربية على نشر كم هائل من الأخبار والدعاية عن مخالفات الصرب. تشير

أدلة قوية في هذه الفترة إلى تزويد جيش تحرير كوسوفو بالعتاد وتدريبه على العمليات العسكرية من قبل القوات الأمريكية، مع الإدراك التام أن استفزازات الصرب ستؤتي ثمارها من خلال الهجمات الأمريكية وهجمات حلف شمال الأطلسي التي أعدُّوا لها منذ مدة طويلة[٩٦]. والمثير للدهشة أن يعترف وزير الدفاع البريطاني، جورج روبرتسون، أمام برلمانه في اليوم نفسه الذي شن فيه حلف شمال الأطلسي حربه بأن عدد القتلى في كوسوفو حتى يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ على يد جيش تحرير كوسوفو أكبر من عدد القتلى على يد الصرب[٩٧]، ولقد بلغ إجمالي عدد القتلى في كوسوفو منذ بداية عام ١٩٩٨ قرابة ألفي شخص، ربما يتحمل الجيش الصربي مسؤولية خمسمئة منها[٩٨].

لقد أدت الحرب إلى ارتكاب الجيش الصربي وجيش تحرير كوسوفو أعمالًا عسكرية عنيفة ووحشية في كوسوفو، ووقوع العديد من عمليات القتل والفرار الجماعي لسكان الإقليم، من الصرب والروم وألبان كوسوفو[٩٩]. لطالما ركزت الادعاءات الرسمية الغاضبة في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا على عمليات القتل الجماعي التي يرتكبها الصرب والإبادة الجماعية المستمرة. وفي غضون أيام من شن هجمات حلف شمال الأطلسي، ادعى وزير الدفاع الألماني وقتئذ، رودولف شاربينج، أن "الإبادة الجماعية تبدأ من هنا"، وقال المتحدث الرسمي باسم حلف شمال الأطلسي، جيمي شيا: "إننا الآن على شفا كارثة إنسانية هائلة لم نشهد لها مثيلًا في أوروبا منذ الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية"[١٠٠]. وتجاوزت التقديرات الهستيرية من حلف شمال الأطلسي وجيش تحرير كوسوفو لعدد المفقودين والقتلى من ألبان كوسوفو في بعض الأحيان حاجز المئة ألف، ووصلت إلى ٥٠٠,٠٠٠ في بيان صحفي لوزارة الخارجية[١٠١]. هذا وقد سرَّب مسؤولون ألمان "معلومات استخباراتية" حول خطة صربية مزعومة تحمل الاسم "عملية حدوة الحصان" تهدف إلى إخلاء الإقليم من العرق الألباني وإعادة توطينه بالصرب، ثم تبين أن الأمر مجرد تلفيق

استخباراتي غير صحيح. وحذر قائد جيش تحرير كوسوفو، هاشم ثاتشي، على شاشات قناة تلفزيونية ألمانية من اعتقال الصرب مئة ألف شخص من الألبان في ملعب لكرة القدم في مدينة بريشتينا، وذكر أن مصيرهم مجهول حتى اللحظة، وإن بدا محتومًا. ومجددًا، كانت المعلومات مضللة، لكن تداولها الجميع باعتبارها حقيقة محتملة. وقال وزير الدفاع الأمريكي وقتئذ، ويليام كوهين، لبرنامج Face the Nation على قناة CBS TV إن ميلوشيفيتش "أجلى قرابة مليون ونصف مليون شخص من منازلهم، ولدينا الآن قرابة ١٠٠ ألف رجل مفقود في سن الخدمة العسكرية"[١٠٢].
استمرت دعاية الحرب خلال الشهور القليلة الأولى بعد الحرب، إذ وفد خبراء الطب الشرعي وممثلو وسائل الإعلام إلى كوسوفو مثل الجراد الجائع بحثًا عن الجثث وقصص المذابح[١٠٣]. ووجدت فرق البحث نفسها تهيم في بحر من الادعاءات التي لا يمكن إثباتها والأكاذيب التي يمكن إثباتها. لكن الضربة القاضية لمزاعم "الإبادة الجماعية" في كوسوفو كانت غياب الجثث. في النهاية، لم يُعثر إلا على قرابة أربعة آلاف جثة فقط، من بينها جثث لأشخاص صرب وأفراد عسكريين؛ وبحلول منتصف عام ٢٠٠٧، كان ٢٠٤٧ شخصًا فقط ما زالوا في عداد المفقودين[١٠٤]. وبالنظر إلى الجدول ١، نجد أن الصحف استخدمت مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف الأعمال الصربية في كوسوفو ٢٣٢ مرة، مقابل ٨٠ مرة فقط لوصف "عقوبات الدمار الشامل" على العراق، وثلاث عشرة مرة لوصف غزو/احتلال العراق، في حين أن أعداد القتلى في الحالتين الأخيرتين تجاوز أعداد القتلى في كوسوفو بمقدار ٢٠٠ و٢٥٠ ضعفًا، على الترتيب. لا يمكن لعين مبصرة أن تتجاهل التحيز الواضح هنا. والأهم أن المسؤولين ووسائل الإعلام ومثقفي "الإنسانية وحقوق الإنسان" لم يعتذروا قط عن أكاذيبهم وتهويل أعداد القتلى، ولم يتكبدوا أي مشقة ليوضحوا لنا كيف حدث ذلك.

٤. رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

لقد كتبنا في كتاب آخر أننا نعتقد أن تفكك يوغوسلافيا "هو سلسلة الأحداث التي شهدت أكبر قدر من التحريف خلال العشرين عامًا الماضية".[١٠٥] إلا أن الاعتداءات وحركات التمرد والحروب الأهلية الأكثر دموية وتدميرًا التي شهدتها العديد من بلدان منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا خلال السنوات نفسها ربما شهدت قدرًا أكبر بكثير من التحريف.

إلى حد ملحوظ، تبنت جميع القطاعات الرئيسية بالمؤسسات الغربية خطأً دعائيًّا بخصوص رواندا أدى إلى تبديل الأدوار بين الجاني والضحية. في دراسة بعنوان "الإبادة الجماعية في رواندا" أجرتها مؤسسة هيومان رايت ووتش والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في باريس عام ١٩٩٩، واستشهد بها الكثيرون لاحقًا، كتبت المؤرخة والناشطة الأمريكية آليسون دي فورج أنه "بحلول أواخر مارس/آذار ١٩٩٤، أصبح قادة الهوتو مصرين على قتل أعداد كبيرة من التوتسي والهوتو المعارضين للرئيس الهوتي جوفينال هابياريمانا"، وأنه في ٦ أبريل ١٩٩٤، مع اغتيال هابياريمانا، "قررت مجموعة صغيرة من أتباعه المقربين تنفيذ عملية الإبادة المخطط لها". وعلى الرغم من أهمية وخطورة قضية "المسؤولية عن قتل هابياريمانا"، فإنها تتضاءل جدًّا عند مقارنتها بـ "المسؤولية عن إبادة جماعية". وأضافت دي فورج: "بالرغم من أننا لا نعرف الكثير عن المسؤول عن اغتيال هابياريمانا"، وهو تصريح كاذب كما سنوضح لاحقًا، "لكننا نعرف الكثير عمَّن استخدموا الاغتيال ذريعةً لبدء مذبحة خُطط لها

منذ أشهر"، وهو تصريح صادق، لكن بشعور معاكس تمامًا لما ذكرته دي فورج[١٠٦].

في شهادتها أمام محاكمة كبرى لأربعة ضباط عسكريين سابقين من الهوتو أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اعترفت دي فورج بأنه بحلول أبريل ١٩٩٢ (أي قبل أربعة وعشرين شهرًا كاملة من تنفيذ "الإبادة الجماعية" المزعومة)، "أصبحت الحكومة المسؤولة عن رواندا حكومة متعددة الأحزاب، تتضمن ممثلين من التوتسي، ولهذا السبب وحده يستحيل استنتاج وجود تخطيط مسبق من تلك الحكومة لتنفيذ إبادة جماعية"[١٠٧]. بالرغم من محاولات دي فورج لإنقاذ نموذج "مؤامرة الهوتو" الذي يزعم تخطيط أفراد من الهوتو بحكومة الائتلاف لاستغلال "سلطاتهم الرسمية" لتنفيذ إبادة جماعية خططوا لها مسبقًا، فقد انهار هذا النموذج والفكرة عند الاستجواب[١٠٨]. لم تنجح دي فورج في تفسير كيف استغل "أفراد" الهوتو "سلطاتهم" دون علم شركائهم من التوتسي والجبهة الوطنية الرواندية. علاوة على ذلك، اضطرت إلى الاعتراف بأن الوزراء المؤيدين للجبهة الوطنية الرواندية متواطئون مع الجبهة الوطنية الرواندية ومخططاتها للحرب (وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل لاحقًا) وأنه بعد اغتيال هابياريمانا، لم تتبع الجبهة الوطنية الرواندية مبدأ الدفاع عن النفس ضد موجة القتل المنظمة من الهوتو، بل بدأت موجة القتل الخاصة بها. بعبارة أخرى، في حين لم يكن من الممكن لأعضاء الهوتو بحكومة تقاسم السلطة الائتلافية في رواندا التخطيط لارتكاب إبادة جماعية ضد التوتسي، كانت الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي في وضع مواتٍ لشل أي استجابة حكومية للخطط التي وضعتها، ثم نفذتها، لتجنب التهديد بإجراء انتخابات حرة كان مصير الجبهة الوطنية الرواندية فيها هو الخسارة دون أدنى شك، وذلك باغتيال هابياريمانا، والاستيلاء على مقاليد السلطة في البلاد بالقوة العسكرية. ومع ذلك، لم تظهر أي من تلك التنازلات والاعترافات الدراماتيكية التي قدمتها دي فورج أمام المحكمة

الجنائية الدولية لرواندا في وسائل الإعلام الغربية قط، بل واستمرت دي فورج في تصريحاتها العلنية اللاحقة تكرار السردية الدعائية الرسمية بتآمر الهوتو لارتكاب الإبادة الجماعية بحق التوتسي دون تراجع[١٠٩].

لقبول سردية "الإبادة الجماعية"، لا بد أن يتجاهل المرء عمليات القتل والتطهير العرقي واسعة النطاق التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية بحق الهوتو لوقت طويل قبل الفترة ما بين أبريل ويوليو/تموز ١٩٩٤، والتي بدأت عندما أقدمت أوغندا على غزو رواندا بقيادة الرئيس (والديكتاتور) يوويري موسيفيني في ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠. في بداياتها، كانت الجبهة الوطنية الرواندية جناحًا للجيش الأوغندي، وكان زعيمها، بول كاغامه، قد شغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية الأوغندية في الثمانينيات. لم يكن الغزو الأوغندي وما أسفر عنه من قتال ومعارك "حربًا أهلية"، بل حالة واضحة من العدوان. ومع ذلك، لم يؤدِّ ذلك إلى أي توبيخ أو وقف الدعم الأمريكي أو البريطاني؛ وعلى عكس ما كان عليه الأمر في حالة الغزو العراقي للكويت قبل شهرين فقط، إذ طلب الجميع من العراق في مجلس الأمن سحب قواته على الفور في اليوم نفسه، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء بشأن الغزو الأوغندي لرواندا حتى مارس/آذار ١٩٩٣، ولم يصرِّح حتى بإرسال بعثة مراقبين (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا) حتى أواخر يونيو/حزيران ١٩٩٣؛ كانت الجبهة الوطنية الرواندية وقتئذ نجحت في الاستيلاء على جزء كبير من شمال رواندا وطرد مئات الآلاف من مزارعي الهوتو[١١٠].

من الواضح أن موسيفيني والجبهة الوطنية الرواندية كان يُنظر إليهما باعتبارهما من يخدمان المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن حكومة الرئيس هابياريمانا مستهدفة للإطاحة بها[١١١]. وكان تحيز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نابعًا من هذا التحيز السياسي. عند تقييمه للسنوات التي قضاها في تمثيل المصالح الأمريكية في إفريقيا، أثار مساعد وزير الخارجية الأسبق، هيرمان كوهين، سؤالًا حول الأسباب، وقال: "اعتبارًا

من ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ (اليوم الأول للأزمة كما أطلق عليه)، هل استبعدت الولايات المتحدة تلقائيًا الخيار السياسي المتمثل في إبلاغ الرئيس الأوغندي موسيفيني بأن غزو رواندا بأفراد يرتدون الزي الرسمي للجيش الأوغندي أمر غير مقبول على الإطلاق، وأن استمرار العلاقات بين الولايات المتحدة وأوغندا سيعتمد على قدرته على إعادة الجبهة الوطنية الرواندية إلى خارج الحدود؟"[١١٢] قد يبدو السؤال ساذجًا، لكنه كاشف؛ مثل التساؤل عن سبب ضغط الولايات المتحدة من أجل انسحاب قوات الأمم المتحدة من رواندا مع حدوث "الإبادة الجماعية" في أبريل ١٩٩٤، فالإجابة على كلا السؤالين هي أن الجيش الأوغندي والجبهة الوطنية الرواندية كانا ينفذان ما أرادت الولايات المتحدة فعله في رواندا.

عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها جاهدين في أوائل التسعينيات على إضعاف الحكومة الرواندية وإجبارها على التخلي عن العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الثورة الاجتماعية عام ١٩٥٩، مما أدى إلى انخفاض شعبية حكومة هابياريمانا والمساعدة في تعزيز القوة الاقتصادية للأقلية (التوتسي)[١١٣]. وفي نهاية المطاف، تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية من أن تضمن لنفسها موطئ قدم ووجودًا عسكريًّا قانونيًّا داخل رواندا بفضل سلسلة من اتفاقيات وقف إطلاق النار وغيرها من الاتفاقيات التي أدت إلى اتفاق أروشا للسلام في أغسطس/آب ١٩٩٣. وبضغط من الولايات المتحدة وحلفائها على الحكومة الرواندية، جاءت الدعوات لـ "دمج" القوات المسلحة الرواندية مع الجبهة الوطنية الرواندية، وتشكيل حكومة "انتقالية" ائتلافية لتقاسم السلطة حتى موعد إجراء الانتخابات الوطنية في ١٩٩٥[١١٤]. وسمحت هذه الاتفاقيات للجبهة الوطنية الرواندية بأن تتبوأ مكانة تتيح لها الإطاحة بحكومة ائتلافية، ديمقراطية نسبيًا، بطريقة دموية واستيلاء الأقلية الديكتاتورية على مقاليد الحكم بالدولة الرواندية.

وكما أشرنا سابقًا، يتطلب وجود هذا الخط الفاصل الواضح بين الجناة والضحايا قمع الحقائق الحاسمة المتمثلة في إقدام قوات الجبهة الوطنية الرواندية على إسقاط الطائرة الحكومية التي كانت تقل الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا والرئيس البوروندي سيبريان نتارياميرا إلى كيغالي يوم ٦ أبريل، مما أسفر عن مقتل جميع من كانوا على متنها، وأن مخططي الجبهة الوطنية الرواندية اعتبروا ذلك الاغتيال بمنزلة الضربة الأولى الأساسية في هجومهم الأخير على الحكومة. وعلى الرغم من عمليات القتل الجماعي التي أعقبت هذا الاغتيال، والهزائم السريعة التي ألحقتها الجبهة الوطنية الرواندية بأي مقاومة عسكرية لحلفاء حكومة هابياريمانا الائتلافية وترسيخ حكمهم في رواندا، ما زال يُنظر إلى المرتكبين الرئيسيين للإبادة الجماعية باعتبارهم أبطالًا دافعوا عن الوحدة الوطنية الرواندية ضد "متطرفي" الهوتو وميليشيات "انتراهاموي"، الضحايا الفعليين للجبهة الوطنية الرواندية.

ويتطلب قبول هذه السردية أيضًا إلغاء الحكم الرئيسي الصادر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا[١١٥]. أسفرت هذه المحاكمة، التي استمرت سبع سنوات ونصف لأربعة أعضاء سابقين رفيعي المستوى من الهوتو بالجيش الرواندي، عن تبرئة المتهمين الأربعة من أخطر تهمة وجهها إليهم الادعاء: المشاركة في مؤامرة مزعومة لارتكاب إبادة جماعية ضد أقلية التوتسي بالبلاد. بل وعلى العكس من ذلك، حكمت المحكمة بالإجماع بأن الأدلة "تشير إلى الاستعدادات لصراع سياسي أو عسكري على السلطة والتدابير المتخذة في سياق استمرار الحرب مع الجبهة الوطنية الرواندية التي استُخدمت لأغراض أخرى من ٦ أبريل ١٩٩٤"[١١٦]. وبطبيعة الحال، كانت الجبهة الوطنية الرواندية هي التي تهدف لتنفيذ "صراع عسكري على السلطة" ضد أغلبية الهوتو في رواندا لسنوات عدة قبل أبريل ١٩٩٤؛ ولأن قاعدتها الشعبية من التوتسي التي تمثل أقلية عددية في البلاد (١٥٪ على الأكثر)، أدركت الجبهة

الوطنية الرواندية أنها ستتعرض إلى هزيمة شبه مؤكدة في الانتخابات الحرة التي دعا إليها اتفاق أروشا. ومع ذلك، ظلت حقيقة تآمر الجبهة الوطنية الرواندية نفسها لاغتيال هابياريمانا وتنفيذ عمليات قتل جماعي لاحقة في أعقاب الاغتيال بعيدة كل البعد عن متناول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فبالرغم من فشلها في إدانة أي شخص من الهوتو بالتآمر لارتكاب تهمة الإبادة الجماعية، لم تفكر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قط في تآمر الجبهة الوطنية الرواندية لارتكاب جرائم الاغتيال والإبادة الجماعية، رغم سرعة نجاح الجبهة الوطنية الرواندية في الإطاحة بحكومة الهوتو والاستيلاء على مقاليد الحكم في رواندا. ونعتقد أن هذا ينبع من دعم الولايات المتحدة وحلفائها للجبهة الوطنية الرواندية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على التغطية الإعلامية ونشاط المثقفين الإنسانيين والمنظمات غير الحكومية، فضلًا عن اجتهادات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لم يتحرك بول كاغامه والجبهة الوطنية الرواندية أي حركة إلا بمباركة أمريكية منذ نشأتها في أوغندا في الثمانينيات. وذكر ألان ستام، الباحث بشؤون رواندا والذي خدم بالقوات الخاصة بالجيش الأمريكي، أن كاغامه "قضى بعض الوقت في فورت ليفنوورث... في وقت ليس ببعيد قبل الإبادة الجماعية في ١٩٩٤". وتعد فورت ليفنوورث "معهد إعداد القادة" للجيش الأمريكي، حيث يذهب النجوم الصاعدون في الجيش الأمريكي وأماكن أخرى للتدريب كي يشقوا طريقهم ليصبحوا قادة ولواءات. ويتدربون هناك على التخطيط للعمليات واسعة النطاق، لا نقصد بذلك التخطيط لأمور لوجستية على نطاق صغير أو أساليب معينة، بل نعني كيفية التخطيط لغزو كامل. ومن الواضح أن كاغامه أبلى بلاءً حسنًا". وبحلول عام ١٩٩٤، صار لدى الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة كاغامه خطة متطورة للاستيلاء على السلطة في رواندا، والتي تبدو، كما يقول ستام، في شكلها النهائي "مماثلة على نحو مذهل لخطة الولايات المتحدة لغزو العراق في عام ١٩٩١"، فضلًا عن امتلاك ما يلزم من قوة

بشرية وعتاد لتنفيذها. وأضاف ستام أن الجبهة الوطنية الرواندية شنَّت هجومها الأخير على الحكومة الرواندية على الفور بعد اغتيال هابياريمانا تقريبًا، في غضون ٦٠ إلى ١٢٠ دقيقة من إسقاط طائرته، وقد شمل الهجوم "تحرك ٥٠ ألف جندي تابع للجبهة الوطنية الرواندية للعمل على جبهتين، بطريقة منسقة؛ من الواضح تمامًا أنها لم تكن خطة وُضعت ونُفذَّت بشكل عاجل غير مدروس"[١١٧].

لذا، يعيب سردية مؤامرة الهوتو، التي ما زالت الرواية الرئيسية للمؤسسات الرسمية بالرغم من رفض المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لها ضمنيًّا، عدم تحديد مدى مسؤولية الجبهة الوطنية الرواندية (وكاغامه) عن الحدث المسبب (إسقاط طائرة هابياريمانا عند اقترابها من مطار كيغالي) والسرعة والتنسيق المذهلين للرد العسكري للجبهة الوطنية الرواندية، والذي يشير مجددًا إلى تخطيط تفصيلي ومجموعة مختلفة من المتآمرين.

لكن لدينا أيضًا حقيقة أن مرتكبي "الإبادة الجماعية" المزعومين من الهوتو كانوا الأفراد الذين أزيحوا عن السلطة، وفرار عدة ملايين من الهوتو من رواندا بحلول الرابع من يوليو/تموز، التاريخ الذي استولت فيه الجبهة الوطنية الرواندية على كيغالي. ونرى أيضًا أنه قبل نهاية يوليو/تموز، سحبت واشنطن اعترافها الرسمي من الحكومة المخلوعة ومنحته للجبهة الوطنية الرواندية "الكيان الذي يمارس سلطة فعلية في رواندا"، حسبما أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية. ونرى في الوقت نفسه إرسال واشنطن قوات عسكرية ومساعدات واسعة النطاق إلى كيغالي[١١٨]، بعدما مارست ضغوطًا في مجلس الأمن في ٢١ أبريل من أجل التصويت لصالح انسحاب جميع قوات الأمم المتحدة تقريبًا، على الرغم من اعتراضات السفير الرواندي[١١٩]، مما يسهل ارتكاب المذابح واستيلاء الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة. إذا صحت الرواية المتداولة حول "استخدام الاغتيال ذريعة"، ستكون رواندا الحالة الأولى في التاريخ التي نجحت فيها أقلية من السكان، تعاني الدمار على يد معذبيها، في إزاحة معذبيها وطردهم

من السلطة والسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، وكل ذلك في أقل من مئة يوم. بصراحة، نجد هذا الأمر لا يصدق إلى أبعد الحدود.

وكذلك وجدت مجموعة كبيرة من الدراسات البحثية المهمة التي لم يُكتب لها رؤية النور. كشف تحقيق، أُجري برعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يوليو/تموز وأغسطس/آب ١٩٩٤ لتوثيق مذابح الهوتو ضد التوتسي، عن ارتكاب مذابح ضد المدنيين الهوتو في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية بلغ عدد ضحاياها ما بين خمسة وعشرين إلى خمسة وأربعين ألفًا، مما دفع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باتخاذ خطوة غير عادية تتمثل في منع عودة اللاجئين الهوتو إلى رواندا من أجل حمايتهم. وتوصل التقرير الذي أعدَّه روبرت جيرسوني لصحيفة نيويورك تايمز إلى وجود "نمط لا لبس فيه من عمليات القتل والاضطهاد من جنود الجبهة الوطنية الرواندية تستهدف السكان الهوتو. لكن تقرير جيرسوني "أثار نزاعًا مريرًا داخل المنظمة العالمية ودفع الأمين العام إلى مطالبة مسؤولي الأمم المتحدة بالامتناع عن مناقشته"، في محاولة لاسترضاء الجبهة الوطنية الرواندية، والأهم، داعميها ورعاتها الغربيين[١٢٠]. رسميًا، التقرير "غير موجود" في الأمم المتحدة[١٢١]، وصدرت التعليمات لجيرسوني بعدم مناقشة النتائج التي توصل إليها أبدًا (الحظر الذي احترمه جيرسوني إلى حد كبير[١٢٢]).

وذكرت مذكرة صادرة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ لوزير الخارجية الأمريكي وقتئذ وارن كريستوفر أن فريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "خلص إلى وجود نمط لعمليات القتل في رواندا، إذ تقتل الجبهة الوطنية الرواندية والمدنيون التوتسي قرابة ١٠,٠٠٠ شخص أو أكثر من المدنيين الهوتو شهريًا، وأن الجبهة الوطنية الرواندية مسؤولة عن ٩٥% من عمليات القتل". وأضافت المذكرة أن "فريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتكهن بأن الغرض من عمليات القتل هو شن حملة تطهير عرقي بهدف تطهير مناطق معينة في جنوب رواندا من

أجل التوتسي. كما ساهمت عمليات القتل في انخفاض تعداد ذكور الهوتو وترهيب اللاجئين من العودة والمطالبة بأراضيهم"[١٢٣]. وتكمن الأهمية الإضافية الأخرى لهذه الحملة للتطهير العرقي في أن جنوب رواندا تشترك في حدودها مع شمال بوروندي، حيث تعيش أغلبية سكان التوتسي منذ مدة طويلة.

وعلى صعيد منفصل،أشارت تقديرات الأكاديميين الأمريكيين كريستيان دافنبورت وألان ستام إلى وفاة أكثر من مليون شخص في رواندا من أبريل إلى يوليو/تموز ١٩٩٤[١٢٤]. وتوصلا إلى أن "غالبية الضحايا كانوا من الهوتو وليس التوتسي". دعمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أعمال دافنبورت وستام في بداية الأمر، ثم تخلت عنهما لاحقًا، إذ أظهرت أعمالهما على نحو مقنع أن مسارح القتل وحمامات الدم ارتبطت بشكل أكبر بزيادة نشاط الجبهة الوطنية الرواندية (طفرات الجبهة الوطنية الرواندية وفقًا للتعبير الذي استخدماه)، وأن تقدم الجبهة الوطنية الرواندية الميداني، لا سيما في شهر أبريل ١٩٩٤، أدى إلى أنماط متنقلة من حوادث القتل. في الواقع، لقد وصفا ما لا يقل عن سبعة "طفرات" للجبهة الوطنية الرواندية (مثل: "طفرة التقدم من الشمال إلى الجنوب ونحو الشمال الغربي والجزء الشرقي الأوسط من البلاد)، وفي كل مرة، صاحبت "طفرات" الجبهة الوطنية الرواندية حمامات دم محلية خطِرة"[١٢٥]. بعد ذلك، في أواخر ٢٠٠٩، كتب دافنبورت وستام عما أطلقا عليه "أكثر نتيجة صادمة" لبحثهم حتى الآن: "بدا أن عمليات القتل في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة الرواندية (أي القوات المسلحة الخاضعة للهوتو) قد تصاعدت مع دخول الجبهة الوطنية الرواندية إلى البلاد وسيطرتها على مساحة أوسع من الأراضي. وعندما تقدمت الجبهة الوطنية الرواندية، تصاعدت وتيرة عمليات القتل على نطاق واسع. وعندما توقفت الجبهة الوطنية الرواندية عن التقدم، انخفضت عمليات القتل واسعة النطاق إلى حد كبير"[١٢٦].

بهذه الحقائق، يبدو أن دافنبورت وستام يربطان عمليات القتل الجماعي في عام ١٩٩٤ بأعمال الجبهة الوطنية الرواندية؛ كما تشير أعمالهما أيضًا إلى أن عمليات القتل الجماعي لم تكن موجهة ضد سكان التوتسي. وعلاوة على ذلك، زعم عدد من المراقبين والمشاركين في أحداث عام ١٩٩٤ أن الغالبية العظمى من الوفيات كانت من الهوتو، مع بعض التقديرات التي وصلت إلى وفاة مليوني شخص[١٢٧]. ومع ذلك، لم يجرآ دافنبورت وستام على تأكيد أهم درس مستفاد من عملهما: لم يقتصر الأمر على وقوع غالبية عمليات القتل في تلك المسارح التي شهدت "طفرات" الجبهة الوطنية الرواندية، بل كانت أيضًا الجبهة الوطنية الرواندية هي القوة القاتلة الوحيدة جيدة التنظيم داخل رواندا في عام ١٩٩٤، والجهة الوحيدة التي خططت لهجوم عسكري كبير[١٢٨]. من الواضح أن المسؤولية الرئيسية للعنف السياسي في رواندا تقع على عاتق الجبهة الوطنية الرواندية، وليس على عاتق الحكومة الائتلافية المعزولة، أو القوات المسلحة الرواندية، أو أي جماعات تنتمي إلى الهوتو. لكن لم يكن دافنبورت وستام متسقين بشأن تحديد الجناة المحتملين، إذ تناقضت الأدلة التي قدموها لتأكيد المسؤولية المحتملة للجبهة الوطنية الرواندية مع تأكيدات بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق القوات المسلحة الرواندية[١٢٩]. باختصار، لا ينفصل عملهما عن الحملة الدعائية السائدة بشكل عام، لكنهما يعترفان بحدوث أشكال من العنف السياسي خلال "الإبادة الجماعية" المباشرة المزعومة التي ارتكبها الهوتو ضد أقلية التوتسي، وهو أمر نادر بحد ذاته في الدوائر الأكاديمية الغربية. وكما هو الحال مع تقرير جيرسوني المحظور، تسببت النتائج التي توصل إليها دافنبورت وستام في إثارة حالة من الاستياء الشديد في الأمم المتحدة، ناهيك بواشنطن وكيغالي. لقد تعرضا للهجوم والنفي من رواندا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ عندما ذكرا للمرة الأولى بأن "أغلبية الضحايا عام ١٩٩٤ كانوا من المجموعة العرقية نفسها التي تنتمي إليها الحكومة التي كانت في السلطة"، ومنعوا من دخول البلاد منذ ذلك

الحين[١٣٠]. ويبدو أن السردية التي تبنتها الجهات الرسمية بوفاة ٨٠٠ ألف شخص أو أكثر من التوتسي نتيجة "الإبادة الجماعية الممنهجة" التي ارتكبتها "سلطة الهوتو" لا تستند إلى أي حقائق سوى المزاعم المبكرة التي أطلقتها الجبهة الوطنية الرواندية وكاغامه ورعاتهما وداعموهما الغربيون بسبب دوافعهم السياسية. لكننا بتنا نعرف الكثير أيضًا عن "من اغتال هابياريمانا". في واحدة من أهم القصص، المحظورة أيضًا، عن "الإبادة الجماعية"، حصل المحقق السابق في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مايكل هوريغان، على دليل يعود إلى عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ يستند إلى شهادة ثلاثة مخبرين من الجبهة الوطنية الرواندية زعموا "تورطهم المباشر في الهجوم الصاروخي القاتل عام ١٩٩٤ على طائرة الرئيس، مع الإشارة إلى التورط المباشر لكاغامه" وأعضاء آخرين بالجبهة الوطنية الرواندية. لكن في أوائل عام ١٩٩٧، عندما قدم هوريغان الدليل يدويًا إلى المدعي العام الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لويز أربور، كانت أربور "عدائية وعدوانية"، حسبما ذكر هوريغان في إفادة يدوية كتبها عام ٢٠٠٦[١٣١]، وأخبرته بأن "أعمال التحقيق انتهت لأنه من وجهة نظرها ليس من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا"، القرار الذي "أذهل" هوريغان. الأمر الذي رفضه ريتشارد غولدستون أيضًا، المدعي العام الرئيسي السابق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقال لصحيفة دنماركية إن "الاغتيال مرتبط بشكل واضح بالإبادة الجماعية لأنه كان الحدث المحفز الذي بدأ الإبادة الجماعية"[١٣٢]. كان قمع أي دليل يشير إلى مرتكب عملية الاغتيال أمرًا حاسمًا في الغرب، إذ سيبدو محرجًا أن يكون "الحدث المحفز" لارتكاب "الإبادة الجماعية" ليس من تنفيذ الهوتو الأشرار وفقًا لرواياتهم الرسمية، وإنما من فعل التوتسي المنتصرين في هذا الصراع (الجبهة الوطنية الرواندية) الذين يحظون بدعم الولايات المتحدة وحلفائها المقربين منذ مدة طويلة (ومن المحتمل أن يكونوا ساعدوا الجناة أيضًا في إسقاط الطائرة[١٣٣]). وكان من المهم أيضًا قمع حقيقة اغتيال أول

رئيس من الهوتو لبوروندي، ملشيور نداداييي، على يد ضباط من التوتسي في جيشه في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٣، الحدث الذي احتفلت به الجبهة الوطنية الرواندية وأثار المخاوف بين أفراد مجتمع الهوتو في رواندا.

وكشف تحقيق أكثر شمولًا دام لمدة ثماني سنوات أجراه القاضي الفرنسي جان لويس بروغيير، الذي طُلب منه إصدار حكم في وفاة المواطنين الفرنسيين الثلاثة الذين كانوا يقودون الطائرة الحكومية التي أُسقطت في أبريل ١٩٩٤، أن عملية الاغتيال جاءت بعد رفض كاغامه اتفاق أورشا لتقاسم السلطة في أغسطس/آب ١٩٩٣، وأنه بالنسبة إلى كاغامه، كانت "التصفية الجسدية" لهابياريمانا أمرًا ضروريًا لتحقيق الهدف المنشود بسيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على رواندا[١٢٤]. أصدر بروغيير تسع مذكرات اعتقال بحق أعضاء رفيعي المستوى في الجبهة الوطنية الرواندية مقربين من كاغامه، وطلب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تتولى بنفسها محاكمة كاغامه، لأنه، بموجب القانون الفرنسي، لا يمكن لبروغيير إصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس دولة[١٢٥].

وإلى حد ما توصل إليه بحثنا، لم ترد الإشارة إلى الدليل الذي توصل إليه هوريغان إلا مرة واحدة فقط في صحيفتين أمريكيتين مختلفتين (لوس أنجلوس تايمز وسياتل تايمز)، ولم يرد ذكره قط في أي من صحف نيويورك تايمز أو واشنطن بوست أو وول ستريت جورنال؛ أما نتائج بروغيير، فقد وردت في صحف أمريكية عدَّة (وجدنا ست عشرة منها)، من بينها ثلاث مقالات قصيرة في صحيفة واشنطن بوست، وتقرير رئيسي في صحيفة لوس أنجلوس تايمز (أعيد نشره في صحيفة سياتل تايمز)، ومقال وحيد قصير جدًّا في صحيفة نيويورك تايمز وول ستريت جورنال بإجمالي أربع وتسعين كلمة[١٢٦]. والمفارقة المثيرة للدهشة أن وسائل الإعلام الأمريكية تولت تغطية أعمال بروغيير في كثير من الأحيان باعتباره مختصًّا في شؤون "مكافحة الإرهاب" في فرنسا، وشمل ذلك نشر عشرات المقالات له وعنه في صحف كبيرة مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست

وول ستريت جورنال. لكن عندما نتحقق من تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لتحقيق بروغيير الذي دام لثماني سنوات عن جرائم القتل الجماعي في رواندا، القضية التي أشار فيها إلى أن الجاني المحتمل الرئيسي حليف وعميل للولايات المتحدة، تراجع اهتمام الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية بأعماله إلى ما يقرب من الصفر[١٣٧]. يبدو أن نظام الدعاية الإعلامي يؤدي عمله على الوجه الأكمل.

لقد شقت الجبهة الوطنية الرواندية طريقها نحو السلطة في كيغالي بالغزو العسكري والاغتيالات والمذابح الجماعية، وحققت بها أهدافًا عدة، ويرى الكثيرون من فرق الدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن الدعم الذي تحظى به الجبهة الوطنية الرواندية من الدول "المستنيرة" يعكس مبدأ تبادل المنافع والمصالح بين واشنطن والجبهة الوطنية الرواندية: تحصل واشنطن على وجود عسكري قوي في وسط إفريقيا، وتقلص نفوذ منافسيها الأوروبيين، وتكتسب وجود جيوش عميلة تخدم مصالحها، مع إمكانية الوصول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بالموارد الطبيعية؛ في حين تتمكن الجبهة الوطنية الرواندية وأقلية التوتسي من السيطرة على رواندا وإطلاق يدها في قتل أي منافس داخلي متصور، فضلًا عن الحصانة المعتادة التي تحصل عليها الدول العميلة والأموال والأسلحة والاستثمارات الأجنبية إلى جانب قدر كبير من الهيبة والمكانة الدولية.

بعد مرور عام واحد على فتح المدعي العام الرئيسي بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كارلا ديل بونتي (التي خلفت لويز أربور)، ما أسمته "تحقيقًا خاصًّا" بشأن الجبهة الوطنية الرواندية في عام ٢٠٠٢، نُحِّيت عن منصب المدعي العام الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بالرغم من تقديمها التماسًا مباشرًا للأمين العام للأمم المتحدة وقتئذ، كوفي عنان، الذي وصفته ديل بونتي بأنه غير مرن في هذه المسألة. في مذكراتها، تحكي ديل بونتي عن

لقائها بكاغامه في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ في مقره الرئاسي في كيغالي. وذكرت أن كاغامه قال لها غاضبًا: "إذا فتحت تحقيقًا حول الجبهة الوطنية الرواندية، سوف يعتقد الناس بحدوث 'إبادتين جماعيتين'، في حين أن كل ما فعلناه هو تحرير رواندا". وأعقبت ذلك اجتماع في مايو/آيار ٢٠٠٣ مع بيير بروسبير، المبعوث الدبلوماسي الخاص بإدارة بوش لجرائم الحرب، الذي، على حد تعبير ديل بونتي، "دعم الروانديين واقترح عليها التنحي عن مسؤولية التحقيق والادعاء العام في الجرائم المزعومة للجبهة الوطنية الرواندية". وبحلول الوقت الذي تمكنت فيه ديل بونتي من مقابلة كوفي عنان في نيويورك أواخر يوليو/تموز ٢٠٠٣، قالت لعنان: "ستكون هذه نهاية التحقيق الخاص"، فرد عليها عنان: "أجل، أعرف ذلك"[١٣٨].

وذكرت دي بونتي في مقابلة صحفية بعد تنحيتها عن منصبها بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا: "من الواضح أن الأمر بدأ عندما شرعنا في فتح تلك التحقيقات الخاصة، وساهمت الضغوط الرواندية في عدم تجديد ولايتي"[١٣٩]. ومما لا شك فيه أن الضغوط التي مارستها جهات أخرى تتمتع بنفوذ أكبر في مجلس الأمن ساهمت بدور أكبر في ذلك. فلقد ذكرت فلورنسا هارتمان أيضًا، المتحدثة الرسمية السابقة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، عن التدخل واسع النطاق من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا والجبهة الوطنية الرواندية التابعة لكاغامه في كل الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام للتحقيق في جرائم الجبهة الوطنية الرواندية[١٤٠]. وصرح حسن جالو، خليفة ديل بونتي في منصب المدعي العام الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بشكل رسمي أنه لا يعتقد أن اغتيال هابياريمانا يقع على عاتق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتحت ولايته (منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣)، أصبح مكتب المدعي العام يتباطأ بشكل منهجي عندما يتعلق الأمر بجرائم الجبهة الوطنية الرواندية، متعذرًا دومًا بضرورة إجراء "تحقيقات إضافية" دون تقديم لائحة اتهام واحدة على

الإطلاق"[١٤١]. وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، كانت ١٠٠ بالمئة من لوائح الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بارتكاب "انتهاكات خطِرة للقانون الدولي الإنساني" خلال عام ١٩٩٤ من نصيب الأعضاء الهوتو بالحكومة السابقة وأفراد ينتمون إلى الهوتو بشكل عام، دون توجيه أي اتهامات ضد أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية، على الرغم من أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يميز على أساس العرق أو الانتماء السياسي"[١٤٢]. فلا استيلاء الجبهة الوطنية الرواندية على مقاليد الحكم بالعنف في رواندا، ولا المذابح التي ارتكبتها بحق "عشرة آلاف أو أكثر من المدنيين الهوتو" شهريًا في ١٩٩٤، ولا أيًا من المذابح العديدة الأخرى التي ارتكبتها بعد الحرب جديرًا بتوجيه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اتهامًا واحدًا لأي من أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية.

لقد اتسمت الآن الأكاذيب المحيطة برواندا بطابع رسمي مؤسسي وباتت جزءًا من الوعي والإدراك (الخطأ) الشائع في الغرب. بينما في واقع الأمر، يعد الرئيس الرواندي بول كاغامه أحد أشرس مرتكبي جرائم القتل الجماعي في عصرنا الحديث. لكن بفضل السردية الأسطورية الرائعة التي أحاطت به، أصبح يتمتع بشعبية هائلة لدى راعيه وداعمه الرئيسي في واشنطن، وتحولت صورة هذا القاتل الوحشي إلى البطل المنقذ الذي يستحق الدعم الغربي القوي. حتى إن الصحفي فيليب جوريفيتش، أحد كبار المدافعين عن كاغامه لسنوات عدة، يتحدث عنه باعتباره محررًا، و"رجلًا عمليًا يتمتع بذكاء إنساني وسياسي حاد"، وأنه الرجل "الذي ينجز الأمور"؛ حتى إنه قارن كاغامه "بمحارب مدني آخر شهير يشبه بنيته النحيفةوقامته الطويلة، اسمه أبراهام لينكون"[١٤٣]. وفي كتاب سيرة ذاتية "دعائية" حديث، يصور الكاتب ستيفن كينزر كاغامه على أنه الأب المؤسس لإفريقيا الجديدة. وكتب: "إنها واحدة من أروع القصص غير المروية في التاريخ الحديث للثورات"، لأن كاغامه، حسبما يوضح كينزر، أطاح بالديكتاتورية، وأوقف الإبادة الجماعية، وحول رواندا إلى "واحدة

من النجوم العظيمة" بالقارة الإفريقية، بالاستثمارات الغربية وحملات العلاقات العامة والدعاية المناسبة[١٤٤]. لكن في واقع الأمر، لقد أطاح كاغامه بحكومة ائتلافية متعددة الأعراق تتشارك السلطة، وفرض ديكتاتورية يهيمن عليها التوتسي، وحول رواندا ومنطقة وسط إفريقيا بأسرها إلى بحر دماء بسبب الإبادة الجماعية التي ما زالت جارية، لكنه كان محقًا في أنه "نجم" ساطع في سماء الغرب وأنظمته الدعائية.

ومن وجهة نظر سامانثا باور، واتساقًا مع السردية الأسطورية نفسها فإن "الولايات المتحدة لم تفعل شيئًا لمحاولة وقف الإبادة الجماعية، بل وقفت على الهامش في مقاعد المتفرجين على الإبادة الجماعية"[١٤٥]. لكنها أخطأت مرتين؛ لقد تحركت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون (بريطانيا وكندا وبلجيكا) لرعاية كاغامه وتدريبه في الولايات المتحدة ودعم غزوه لرواندا من أوغندا وارتكاب مجازر تطهير عرقي هائلة قبل أبريل ١٩٩٤، وأضعفوا دولة رواندا بالركود الاقتصادي واختراق الجبهة الوطنية الرواندية للحكومة وجميع أنحاء البلاد، ثم الضغط من أجل الرحيل الكامل لقوات الأمم المتحدة لأنهم لم يرغبوا في أن تقف قوات الأمم المتحدة عائقًا أمام غزو كاغامه للبلاد، على الرغم من حث سلطات الهوتو في رواندا للمجتمع الدولي على إرسال المزيد من قوات الأمم المتحدة[١٤٦]. لقد أراد الأمين العام السابق للأمم المتحدة أيضًا، بطرس غالي، زيادة قوات الأمم المتحدة في رواندا[١٤٧]، واشتكى بمرارة في مذكراته لاحقًا من "عرقلة" إدارة كلينتون للأمر، وكتب: "لقد نجحت الجهود الأمريكية في منع الانتشار الفعال للقوات التابعة للأمم المتحدة في رواندا، وبدعم قوي من بريطانيا، اتبع مجلس الأمن خطى الولايات المتحدة بمنتهى الخنوع"[١٤٨]. (ولعلنا نتذكر أن سامانثا باور زعمت أيضًا أن الولايات المتحدة "غضت الطرف" عن غزو إندونيسيا لتيمور الشرقية عام ١٩٧٥، بينما كانت الولايات المتحدة قد منحت إندونيسيا الضوء الأخضر للمضي قدمًا، والتسليح اللازم لتنفيذ الغزو، والحماية الدبلوماسية في الأمم المتحدة. بالنسبة إلى باور، كلما

تتواطأ الولايات المتحدة في عملية إبادة جماعية، فإنها تتظاهر بأن ذنب الولايات المتحدة في أسوأ الأحوال هو "الجلوس في مقاعد المتفرجين"، لكنها لا تعترف بتواطؤها أبدًا، ناهيك باعترافها بارتكاب الجرائم نفسها.

في حالة "الإبادة الجماعية" برواندا، ساهم مجتمع "حقوق الإنسان" بنشاط بالغ إلى حد غير عادي في دعم المعتدين والجناة الحقيقيين، بما يتماشى مع وجهات نظر وسياسات حكوماتهم. أما في حالات العدوان الغربي على يوغوسلافيا (١٩٩٩) والعراق (٢٠٠٣)، نجد أن منظمة هيومان رايتس ووتش وغيرها من المنظمات غير الحكومية تتجاهل "الجريمة الدولية الكبرى" بمنتهى البساطة (أو "العمل العدواني من جانب أوغندا"، على حد تعبير هيرمان كوهين)، وتستعرض، على نحو بالغ التحيز، انتهاكات أقل بكثير مما يحدث على أرض الواقع لحقوق الإنسان[١٤٩]. لقد قللوا من قدر أزمة اللاجئين التي سببها غزو الجبهة الوطنية الرواندية والجيش الأوغندي واحتلال شمال رواندا والاختراق المسلح والتدمير المتعمد لبقية أنحاء البلاد على يد الجبهة الوطنية الرواندية، أو تجاهلوها تمامًا. لقد دققوا في كل ردود أفعال حكومة هابياريمانا على تلك الممارسات منذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ بحثًا عن أي انتهاكات "لحقوق الإنسان" لتأطيرها وتقديمها بمنزلة دليل قاطع على قمع الدولة غير القانوني. لقد تجنبوا بشكل منهجي كمًّا هائلًا من الأدلة التي تثبت مسؤولية الجبهة الوطنية الرواندية عن إسقاط الطائرة في ٦ أبريل ١٩٩٤ لأن النتائج تتعارض مع التزامهم العميق بالسردية "الرسمية" لارتكاب الهوتو جرائم الإبادة الجماعية بتخطيط مسبق وتدخل الجبهة الوطنية الرواندية للدفاع عن النفس وإنقاذ رواندا. لذا، نعتقد بأن تلك التحيزات كان لها دور مهم جدًّا في دعم عدوان الجبهة الوطنية الرواندية وتغلغلها في البلاد وتنفيذ هجومها الأخير لاقتناص السلطة. وقبل كل شيء، نعتقد بأن تلك التحيزات والخدمات الدعائية ساهمت بشكل كبير في ارتكاب جرائم

القتل الجماعي التي أعقبت ذلك، وكل ذلك بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للسياسة الأمريكية.

في يوم ٨ مارس/آذار ١٩٩٣، قبل أيام قليلة من مناقشة مجلس الأمن للوضع في رواندا للمرة الأولى، أصدر اتحاد من أربع منظمات لحقوق الإنسان بقيادة منظمة هيومان رايتس ووتش، أطلق على نفسه "اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا"، تقريره[١٥٠]. وبدلًا من أن تذكر اللجنة معاناة رواندا من غزو أوغندا الذي لم تحرر حكومة هابياريمانا منه البلاد بعد، توصلت إلى أن حكومة هابياريمانا مذنبة بارتكاب "ما يمكن اعتباره إبادة جماعية ضد أقلية التوتسي في البلاد، إثر مقتل ألفي شخص منذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، وعمليات قتل ممنهجة، واغتصاب واسع النطاق"، مع خلق "مناخ يسيطر عليه الرعب"[١٥١]. وصرَّحت أليسون دي فورج، إحدى الرؤساء المشاركين باللجنة، في وقت لاحق بأن هذا التقرير "يضع انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا أمام المجتمع الدولي"[١٥٢]؛ إلا أن اللجنة لم تركز إلا على الانتهاكات المزعومة لحكومة هابياريمانا. لقد أصدرت اللجنة تقريرها بعدما قضى أعضاؤها ما لا يزيد على أسبوعين في رواندا في شهر يناير/كانون الثاني من ذلك العام منها ساعتان فقط على الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية. وكانت للجنة نفسها علاقات وثيقة مع الجبهة الوطنية الرواندية، إذ كان داعموها "إما ممولين بشكل مباشر من الجبهة الوطنية الرواندية وإما مخترقين منها"، حسبما أفاد روبن فيلبوت[١٥٣]. قبل عملها في اللجنة، عملت دي فورج في وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي. وأصدر وليام شاباس، العضو الكندي باللجنة، بيانًا صحفيًا في وقت صدور التقرير الكامل الذي حمل عنوان "الإبادة الجماعية وجرائم الحرب في رواندا"[١٥٤]. لفت فيه الانتباه إلى فئة من الجرائم لم تزعم حتى رواية المؤسسات الرسمية وقوعها قبل ثلاثة عشر شهرًا أخرى. وشدد دانيال جاكوبي، رئيس الاتحاد الدولي لرابطة حقوق الإنسان، على "استخدام

مصطلح الإبادة الجماعية في عدد من المناسبات خلال عمل اللجنة"، وذكر أن الوضع في رواندا "ليس مجرد مواجهات عرقية. لقد تجاوز ذلك. وقد تصل المسؤولية عن جرائم القتل هناك إلى أعلى المستويات"[١٥٥]. وأشار التقرير العالمي السنوي لمنظمة هيومان رايتس ووتش لعام ١٩٩٣ عندما شنت الجبهة الوطنية الرواندية هجومها الكبير في ذلك العام إلى "تبرير ذلك الهجوم بالحاجة إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة رواندا" مثل الانتهاكات التي طرحها تقرير اللجنة أمام العالم بشكل مباشر. باختصار، ساهمت النتائج التي توصلت إليها اللجنة، بتحميل الجزء الأكبر من المسؤولية لحكومة هابياريمانا، في نزع الشرعية عن حكومة رواندا وتعزيز شرعية القوات المسلحة للجبهة الوطنية الرواندية. وسرعان ما استخدمت الجبهة الوطنية الرواندية ادعاءات اللجنة لتبرير موجة قتل جديدة، لذا نعتقد أنه من المنصف القول إن التأثير الإجمالي لهذا التقرير، ولمجموع أعمال منظمة هيومان رايتس ووتش وحلفائها فيما يتعلق برواندا على مدار العقدين الماضيين، كان تمهيد الطريق أمام عمليات القتل الجماعي التي أعقبته، بما في ذلك الأعداد الهائلة من الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي جاءت تفسيراتها وتبريراتها بانتظام على أنها من تنفيذ الجبهة الوطنية الرواندية "الخيرية" والجيش الأوغندي بحثًا عن "مرتكبي الإبادة الجماعية" من الهوتو.

وكما نرى في الجدول ١، تظل عمليات القتل الجماعي التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ حالة مثالية لاستخدام مصطلح "الإبادة الجماعية"، لذا نرى استخدام المصطلح في هذه الحالة أكثر من أي حالة أخرى في هذه الدراسة (٣,١٩٩ مرة، أي ما يقرب ثلاثة أضعاف مرات استخدامه في حالة دارفور). ويأتي ذلك، في اعتقادنا، نتيجة النجاح في تصوير الهوتو على أنهم الجناة الأشرار الذين نفذوا مذابح "إبادة جماعية" خططوا لها مسبقًا بحق الأقلية التوتسي؛ حمام الدم الشائن والخرافي في الوقت نفسه، إلى جانب النجاح في تصوير الجبهة الوطنية الرواندية التابعة لكاغامه

باعتبارها المدافع والمنفذ لأقلية التوتسي ورواندا ووسط إفريقيا ككل، لتجد الجبهة الوطنية الرواندية نفسها على نحو غير متوقع في سدَّة الحكم بالبلاد. كما مهد ذلك الطريق أمام كاغامه والرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، أبرز عميلين وحليفيين للولايات المتحدة في المنطقة، لغزو واحتلال جمهورية الكونغو الديمقراطية (المعروفة باسم زائير حتى عام ١٩٩٧) وما ورائها بشكل دوري دون اعتراض "المجتمع الدولي". لقد دعم البنتاغون بنشاط بالغ تلك الهجمات على جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل أكبر حتى من دعمه لتقدم الجبهة الوطنية الرواندية في رواندا واستيلائها على كيغالي. أدى ذلك إلى مقتل عدة آلاف من اللاجئين الهوتو في سلسلة من المذابح الجماعية (بين عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٧)، ووفرت أيضًا غطاءً لسلسلة أكبر من هجمات كاغامه-موسيفيني على الكونغو أدت إلى زعزعة استقرار الحياة في هذا البلد الكبير الذي يصل عدد سكانه إلى قرابة ستين مليون نسمة، مع هلاك الملايين، حرفيًا، في خضم ذلك[١٥٦]. وفي خطاب الاستقالة الذي قدمه فيليب رينتجينز، أستاذ العلوم السياسية الهولندي والشاهد الخبير أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى المدعي العام الرئيسي حسن غالو، اعترض رينتجينز على "الحصانة" التي تحمي قادة الجبهة الوطنية الرواندية من الملاحقة القضائية. وكتب: "تقع جرائم الجبهة الوطنية الرواندية بشكل مباشر ضمن نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي موثقة بشكل جيد، وتتوفر الشهادات والأدلة المادية عليها، وهوية المشتبه بهم في الجبهة الوطنية الرواندية معروفة... ويرجع ذلك على وجه التحديد إلى منح النظام في كيغالي شعورًا بالحصانة، مما دفعه خلال السنوات التي تلت عام ١٩٩٤ إلى ارتكاب جرائم جماعية معترف بها دوليًا في كل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية"[١٥٧].

لكن، مجددًا، كان ذلك متوافقًا مع المصالح والسياسات الغربية، إذ ساهم في إزاحة موبوتو عن سدة الحكم ليأتي بدلًا منه لوران كابيلا

سهل الانقياد (ومن بعده ابنه جوزيف)، وفتح الباب على مصراعيه أمام موجة جديدة من الاستغلال القاسي للأحجار الثمينة النفيسة والمعادن الصناعية النادرة والأخشاب بقيادة الشركات الغربية في نوع جديد من "حرب الموارد" في الكونغو؛ فيما يعد مثالًا جيدًا "للعلاج بالصدمة" مع عواقب إنسانية قاتلة للشعب الكونغولي، فيما يعادل "تسونامي واحد كل ستة أشهر" لأكثر من عقد من الزمان[١٥٨]، لكن مع مكاسب كبيرة للشركات الصغيرة والنخبة العسكرية. في سلسلة من تقارير الأمم المتحدة التي صاغت مصطلح "شبكات النخبة" للإشارة إلى "الجماعات القوية سياسيًّا واقتصاديًّا المتورطة في أنشطة الاستغلال" في قلب الإبادة الجماعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نقرأ: "إن اقتصاد الحرب الذي تهيمن عليه شبكات النخبة الثلاث (كينشاسا ورواندا وأوغندا) في جمهورية الكونغو الديمقراطية يهيمن على الأنشطة الاقتصادية في قسم كبير من منطقة البحيرات العظمى. لقد سمحت سنوات طويلة من الفوضى والحكومات غير القادرة على حماية مواطنيها للجماعات المسلحة بنهب وسرقة موارد البلاد دون عقاب. لقد بنوا اقتصاد حرب ذاتي التمويل يركز على استغلال المعادن" وبيعها إلى الشركات الدولية التي تُصنِّع أجهزة الحاسوب الشخصية والهواتف المحمولة التي نستخدمها في حياتنا اليومية[١٥٩].

لا يمكن إنكار مشاركة الزعيمين المدعومين من الولايات المتحدة، بول كاغامه ويوري موسيفيني، بشكل رئيسي في حمامات الدم الرهيبة في الكونغو. ونتيجة لذلك، كانت حمامات دم حميدة، على عكس عمليات القتل في دارفور أو كوسوفو. يوضح الجدول ١ أنه في سبع عشرة مرة فقط في صحفنا أشير إلى جرائم القتل في الكونغو بـ "الإبادة الجماعية"، فيما يعادل ذكر مصطلح "إبادة جماعية" مقابل كل ٣١٧,٦٤٧ ضحية. لكن عندما نقارن ذلك بالطريقة التي تعاملت بها الصحف نفسها مع حمامات

الدم الشائنة بحق ألبان كوسوفو، على سبيل المثال، نجد أن اثنتي عشرة حالة وفاة فقط تكفي لاستخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" مرة واحدة. لا يمكن أن تكون الخطوط العريضة الأساسية لسياسات الإبادة الجماعية أوضح وأفدح من ذلك.



بعض من حمامات الدم الحميدة

١. إسرائيل: صبرا وشاتيلا

باعتبارها العميل الرئيسي للولايات المتحدة وأكبر متلقي للمساعدات الخارجية، تتمتع إسرائيل بتأثير غير عادي على سياسة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، لدرجة أن يشار إليها أحيانًا بـ "الذيل الذي يهز الكلب". وبناءً على ذلك، تتمتع إسرائيل بحرية كبيرة في الشؤون الدولية، بما في ذلك امتياز تهديد وغزو الأراضي الأجنبية، دون أدنى توبيخ أو سخط أو قيود من راعيها (الكلب). في الواقع، دائمًا ما تُموَّل الاعتداءات الإسرائيلية وانتهاكاتها للقوانين الدولية وحمامات الدم التي ترتكبها جزئيًا من قطاعات رئيسية بالمؤسسة الأمريكية، فضلًا عن توفير الحماية الدبلوماسية لها، بدءًا من السلطتين التنفيذية والتشريعية وصولًا إلى الأوساط الإعلامية. ومثل راعيتها، تُعفى إسرائيل من قيود القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة و"المجتمع الدولي"، مما يشجعها على ارتكاب المزيد من العدوان وجرائم الحرب. كما يجعل ذلك تصرفات إسرائيل بعيدة كل البعد عن تصنيفها بمصطلحات شائنة مثل "الإبادة الجماعية" أو "جرائم الحرب" أو "التطهير العرقي" أو "جرائم ضد الإنسانية".

وهكذا، تمكنت إسرائيل من غزو واحتلال لبنان عام ١٩٨٢، مما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو خمسة عشر إلى عشرين ألف مواطن لبناني ولاجئ فلسطيني في هذه العملية، دون أن تتعرض لأي عقوبات أو تهديدات من

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو صدور أي دعوات للتدخل الإنساني واتخاذ أي إجراءات لحماية ضحاياها. وكما هو الحال في غزو إسرائيل مؤخرًا للبنان في يوليو/تموز وأغسطس/آب من عام ٢٠٠٦، وفرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لإسرائيل الحماية اللازمة التي مهدت الطريق للمعتدي لارتكاب جرائم القتل دون أي عقوبات دولية. وفي واقعة بارزة خلال غزو واحتلال لبنان عام ١٩٨٢، مكنت القيادة العليا لجيش الدفاع الإسرائيلي ميليشيا الكتائب المسيحية من دخول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في غرب بيروت الذي تهيمن عليه أغلبية مسلمة في ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٨٢، وهي تدرك جيدًا أن ذلك سيسفر عن عمليات قتل جماعي. أُنشئت هذه المخيمات بعد وقت قصير من الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ للفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم عند تأسيس الدولة اليهودية، وتأوي نساءً وأطفالًا وشيوخًا غير مسلحين، معظمهم من أقارب الفلسطينيين الذين فروا من بيروت خلال الأسابيع التي سبقت الصراع، مع بعض المواطنين اللبنانيين أيضًا. وجاء الهجوم الدموي على صبرا وشاتيلا تتويجًا لسلسلة من هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (في صور وصيدا على سبيل المثال) خلال اجتياحها شمالًا نحو بيروت بدءًا من ٦ يونيو/حزيران، حيث سُويت كل مخيمات اللاجئين بالأرض في عملية واسعة النطاق أطلق عليها جيش الدفاع الإسرائيلي "عملية سلام الجليل"[١٦٠].

في يوم ١٤ سبتمبر/أيلول، اغتيل بشير الجميل، رئيس حزب الكتائب المسيحي، إثر انفجار قنبلة دمرت جزءًا كبيرًا من مكتبه بالحزب في شرق بيروت المسيحي، حيث يُعقد اجتماع لحزب الكتائب. أفاد الصحفي الإسرائيلي أمنون كابيليوك بأن الحادث "مؤلم جدًّا للإسرائيليين، لأن الجميل كان عدوًّا لدودًا للفلسطينيين"، ومن أقوى حلفاء إسرائيل[١٦١]. وفي غضون أربع وعشرين ساعة من الاغتيال، تحرك الجيش الإسرائيلي

لاحتلال منطقة غرب بيروت الإسلامية بالكامل، التي لم يدخلها الجيش الإسرائيلي حتى ذلك الحين. وقال الجنرال رفائيل إيتان من جيش الدفاع الإسرائيلي لصحيفة معاريف الإسرائيلية: "سوف نمحو غرب بيروت عن بكرة أبيها. سوف نعثر على جميع الإرهابيين وقادتهم. سوف ندمر كل ما يستحق الدمار". وفي ١٥ سبتمبر/أيلول، التقى قادة جيش الدفاع الإسرائيلي شخصياتٍ بارزة من ميليشيات الكتائب المسيحية من أجل "تحديد تفاصيل دور الميليشيات المسيحية في عملية الاستيلاء على غرب بيروت"، حسبما ذكر كابيليوك. وأضاف: "في نهاية الاجتماع، اعترف قائد الميليشيات المسيحية للإسرائيليين: 'لقد كنا ننتظر هذه اللحظة منذ سنوات عدّة'"[١٦٢].

فرض الجيش الإسرائيلي حصارًا تامًّا على مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين وأقام نقاط تفتيش تسمح له "بالسيطرة على جميع المداخل والمخارج". وفي مساء ١٦ سبتمبر/أيلول، سمح الجيش الإسرائيلي لميليشيات الكتائب بدخول المخيمات، "وبدأت المذبحة على الفور"، واستمرت "أربعين ساعة دون انقطاع"، وتمكن الجيش الإسرائيلي "من مراقبة العمليات من سطح (الطابق السابع) المباني اللبنانية الثلاثة التي احتلوها منذ ٣ سبتمبر/أيلول". وبحلول العاشرة صباح يوم ١٨ سبتمبر/ أيلول، ذُبح ما بين ثمانمائة وثلاثة آلاف مدني فلسطيني. ويلخص كابيليوك المذبحة بقوله: "حاصر الجيش الإسرائيلي المخيمين، ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية المعادية لميليشيات الكتائب، ونسق مع ميليشيات الكتائب دخولها إلى المخيمين مع تقديم الدعم اللوجستي لها، ثم أغلقوا عيونهم وآذانهم لمدة أربعين ساعة لارتكاب المذبحة"[١٦٣].

على الرغم من انتشار التقارير عن هذا القتل الجماعي على نطاق واسع، مع استخدام مصطلحات مثل "المذبحة" و"المجزرة" كثيرًا لوصف الحدث (٥٨٤ مرة في الصحف، كما هو موضح في الجدول "٣"[١٦٤] بنهاية هذا القسم)، نادرًا ما استخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف ما حدث

في صبرا وشاتيلا (أربع مرات فقط في الصحف، منها مرة واحدة فقط في صحيفة نيويورك تايمز، في تقرير لوكالة أسوشيتد برس نقلًا عن ياسر عرفات[١٦٥]، ولم يُذكر قط في صحيفة واشنطن بوست). أدى استخدام تلك المصطلحات المخففة والتغطية السخية لتقارير لجنة تحقيق كاهان الإسرائيلية التي تبرئ نفسها من المذبحة[١٦٦] وتجاهل الإعلام التام لذكرى المذبحة (على عكس ما تفعل مع ذكرى مذبحة سربرنيتسا في شهر يوليو/تموز من كل عام) وربطها بأبرز القادة الإسرائيليين مثل وزير الدفاع وقتئذ، ورئيس الوزراء لاحقًا، أرئيل شارون، والجنرالين رفائيل إيتان وعاموس يارون بالجيش الإسرائيلي، الذين تورطا بعمق في عمليات القتل، إلى السماح لهؤلاء القادة بالازدهار في الحياة السياسية الإسرائيلية والحصول على قبول "المجتمع الدولي" باعتبارهم قادة سياسيين.

لا تفي الكلمات بوصف هذا التناقض في معاملة قادة الصرب، الذين لا يمكنهم محو جرائمهم المزعومة (والمضخمة) بهذه السهولة والذين يتعين على "ضحاياهم" الاقتناع بانتصار العدالة. ذكرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن "مقتل جميع أفراد مجموعة ما في منطقة جغرافية صغيرة يرتقي إلى تصنيف الإبادة الجماعية إذا كان القتل بقصد تدمير هذه المجموعة الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة"[١٦٧]. لكن في أواخر عام ١٩٨٢، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن مذبحة صبرا وشاتيلا "كانت عملًا من أعمال الإبادة الجماعية"[١٦٨]، على عكس مجلس الأمن الذي لم يتخذ أي إجراء. لكن تأكد من عدم ظهور أي شيء عن تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في الصحافة الغربية الحرة.

الجدول (٣): الاستخدام الانتقائي والتفضيلي لمصطلحي "المذبحة" و"الإبادة الجماعية" لوصف مسارح مختلفة من الفظائع الحميدة والشائنة (أ)

العمود ١	العمود ٢	العمود ٣	العمود ٤
المسارح التي حدثت بها الفظائع (ب)	عدد الوفيات المقدر في الحدث (ج)	استخدام مصطلح "المذبحة"	استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية"
قرية موزوت	١,٠٠٠ – ٨,٠٠٠	١٢٢	١
ريو نيغرو	٤٤٤	٢١	٠
صبرا وشاتيلا	٣,٠٠٠ – ٨٠٠	٥٨٤	٤
حلبجة	٥,٠٠٠	١٢٢	١٠
الهجوم على سوقين في سراييفو	١١١	٢٦٦	٢
سربرنيتسا	٨,٠٠٠ – ٧,٠٠٠ (د)	٢,٣٢٧	٤٤٢
كرايينا الصربية – عملية العاصفة	٢,٠٠٠	٠	١
راتشاك	٤٥	٣١٢	٠
ليكويسا	٢٠٠ – ٦٠	١٠٢	٠
دشت ليلي	٤,٠٠٠ – ٩٦٠	٠	٠
الفلوجة	٤,٠٠٠	٢٩	٣١
قطاع غزة	١,٤٠٠	٧٢	٦٠

(أ) نتائج البحث في قاعدة بيانات Factiva في فئة "جميع الصحف" في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. مقاييس البحث مذكورة بدقة في الهوامش (١٦٤). في عملية البحث في قاعدة البيانات استخدمنا جميع الصياغات المختلفة لمصطلحي "المذبحة" و"الإبادة الجماعية" (مثل وضع أداة التعريف أو بصيغة الجمع وما إلى ذلك) مع مراعاة ذكرها في أي مكان في العنوان أو المتن.

(ب) لنأخذ كل حدث بالترتيب: (١) قرية الموزوت، السلفادور، ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١؛ (٢) ريو نيغرو، غواتيمالا، ١٣ مارس/آذار ١٩٨٢؛ (٣) مخيما اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا، بيروت، لبنان، ١٩-١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٨٢؛ (٤) حلبجة، محافظة السليمانية الكردية (الاتحاد الوطني الكردستاني)، شمال العراق، ١٥-١٦ مارس/آذار ١٩٨٨؛ (٥) سراييفو، البوسنة والهرسك، ٥ فبراير/شباط ١٩٩٤ و٢٨ أغسطس/آب ١٩٩٥؛ (٦) سربرنيتسا، شرق البوسنة والهرسك، ١١-٢٠ يوليو/تموز

١٩٩٥؛ (٧) كراينا الصربية أو المناطق الحدودية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك، أغسطس/آب ١٩٩٥؛ (٨) راتشاك، كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩؛ (٩) ليكويسا، شرق تيمور، ٦ أبريل ١٩٩٩؛ (١٠) دشت ليلي، شمال أفغانستان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١؛ (١١) الفلوجة، العراق، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤؛ (١٢) قطاع غزة، ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ – ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

(ج) ذكرنا تقديرات إجمالي الضحايا المرتبطة بمسرح الأحداث المذكور في العمود ١. وحيثما أمكن، نقر بتوفر مجموعة من التقديرات. لاحظ أنه في بعض الأحيان تبدو التقديرات المبلغ عنها غير محتملة أو غير صحيحة (أو حتى احتيالية أو خيالية).

(د) عدد القتلى المقدر المبلغ عنه في سربرنيتسا في الجدول (٣) محل خلاف.

٢. إسرائيل: اجتياح غزة
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ - يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩

في ٢٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨، شنت إسرائيل هجومًا عسكريًّا على قطاع غزة، والذي كان منذ يومه الأول بمنزلة مذبحة جماعية لفلسطينيي غزة. وبحلول التاريخ الذي أعلن فيه الجيش الإسرائيلي وقف إطلاق النار اعتبارًا من ١٨ يناير / كانون الثاني، كانت حصيلة القتلى من سكان غزة قد بلغت قرابة ١٤٠٠ شخص، من بينهم ٨٥٠ من المدنيين، إلى جانب أكثر من خمسة آلاف جريح، وشكلت النساء والأطفال نسبة ٣٠ بالمئة من الضحايا. في المقابل، قُتل عشرة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي شاركوا في الهجوم (ثلاثة منهم بـ "نيران صديقة"). وكان حجم الأضرار المادية هائلًا، بتدمير ثلاثة آلاف منزل وتضرر ١١ ألف منزل آخر، فضلًا عن تضرر أو تدمير المساجد والمستشفيات والجامعات والمصانع والشركات الصغيرة حتى المنشآت التابعة للأمم المتحدة، كما جُرفت بساتين البرتقال والزيتون، وتُرك قطاع غزة المكتظ بالسكان تحت الأنقاض أشبه بمناطق الزلازل والكوارث الطبيعية[١٦٩].

ذكر تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه "لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة"[١٧٠]. وتوصلت لجنة تقصي الحقائق برئاسة جون دوغارد التابعة لجامعة الدول العربية إلى أن "الجيش الإسرائيلي لم يميز بين المدنيين والعناصر المدنية والأهداف العسكرية"[١٧١]. على الرغم من أن مجموعة من ست عشرة شخصية قانونية وحقوقية بارزة وجهوا رسالة مفتوحة إلى الأمين العام حثوه فيها على بدء تحقيق تابع للأمم المتحدة في

انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني التي ارتكبتها إسرائيل خلال الهجوم"[١٧٢]، إلا أن الأمين العام رفض الفكرة، وقال بان كي مون أمام مجلس الأمن: "لا أعتزم إجراء أي تحقيق إضافي"[١٧٣]. وبدلًا من ذلك، أُسندت مهمة التحقيق إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، الذي انضمت إليه الولايات المتحدة مرة أخرى في أوائل عام ٢٠٠٩ تحت إدارة أوباما الجديدة من أجل "مكافحة الهراء المناهض لإسرائيل"[١٧٤]، كما أوضحت سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وحيث رُفضت نتائج التحقيقات وتوصياتها في نهاية المطاف من قبل وفود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كان الغرض المزعوم لعملية الرصاص المصبوب (الاسم الإسرائيلي للهجمات) هو منع حماس من إطلاق الصواريخ عبر الحدود الشمالية لغزة مع إسرائيل باتجاه سديروت وغيرها من القرى المجاورة في جنوب إسرائيل، التي كانت أرضًا فلسطينية سابقًا وتعرضت للتطهير العرقي ويسكنها الآن مستوطنون يهود؛ أي عملية نزوح شائنة واقعية، على عكس "عملية حدوة الحصان" الصربية الخرافية التي كانت مجرد دعاية غربية تزعم وجود خطة صربية لطرد السكان الألبان من مقاطعة كوسوفو، وصدقها أولئك الذين يتوقون إلى معاقبة الصرب خلال الأسابيع الأولى من الحرب التي شنها حلف شمال الأطلسي على الصرب عام ١٩٩٩. منحت المؤسسة الأمريكية دعمها الكامل لهذا الغزو الإسرائيلي، بما يقرب من إجماع الأصوات في مجلسي الشيوخ والنواب. وبعد أسبوعين من حمام الدم، صوت خمسة أعضاء فقط من مجلس النواب ضد قرار يعبر عن "الالتزام القوي الذي لا يتزعزع ببقاء إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية"، فضلًا عن "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها ضد عدوان حماس المتواصل، حسبما ينص ميثاق الأمم المتحدة"؛ وفي قاعة مجلس الشيوخ، أشار زعيم الأغلبية الديمقراطية، هاري ريد، إلى أن قرار مجلس الشيوخ أكد من جديد على "حق إسرائيل غير القابل للمصادرة في

الدفاع عن نفسها ضد الهجمات من قطاع غزة". وفي مراسم أداء اليمين الدستوري لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعد أسبوعين، قال الرئيس باراك أوباما مؤكدًا: "تلتزم أمريكا بأمن إسرائيل، وسوف تدعم دائمًا حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات"[١٧٥].

كان هناك قلق كبير بشأن قدرة حماس على مهاجمة إسرائيل وتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر الأنفاق وغيرها من الوسائل. لكن لم يجرؤ أي شخص من داخل المؤسسة على الاعتراف بأن الفلسطينيين في غزة لديهم أيضًا الحق في الدفاع عن أنفسهم وأن الدول الأخرى تتحمل "مسؤولية حماية" السكان المدنيين الذين يتعرضون لعقاب جماعي بسياسات ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية"، على حد تعبير ريتشارد فلك، المقرر الخاص بالأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية[١٧٦]. ناهيك بأن خط توريد الأسلحة الأمريكية المفتوح لإسرائيل، فضلًا عن قطاعها الصناعي العسكري المتطور ذي المستوى العالمي، لا يشكّل تهديدًا وجوديًا للفلسطينيين فقط، ولكن للسلام في الشرق الأوسط. لقد كانت إسرائيل تستفز الفلسطينيين في غزة من خلال فرض حصار شبه كامل على أراضيهم منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٧، وتمنع وصول الغذاء والأدوية والمساعدات الإنسانية والسفر وما غير ذلك، وتسببت في أزمة إنسانية كبيرة في غزة، حسبما أكد الكثير من المراقبين التابعين للأمم المتحدة والمراقبين المستقلين، بما في ذلك مجلس الفاتيكان للعدالة والسلام، الذي شبه وزيره هذه المنطقة المحاصرة بـ "معسكر الاعتقال الكبير"، لكن لم يكن أي من ذلك موضع اهتمام المؤسسة الأمريكية[١٧٧]. ولم يكن الاستهداف الإسرائيلي الوحشي للمدنيين وأساليب الحرب المستخدمة في القصف والغزو، مع الاستخدام المؤكد لأسلحة الفسفور الأبيض، بمنزلة جرائم حرب واضحة في رأي مراقبي الأمم المتحدة والمراقبين الآخرين؛ بالرغم من استخدام عبارة "معركة من جانب واحد" لوصف هذا الهجوم[١٧٨]. وخلافًا لمجلس الأمن، حيث يحصل أي عدوان إسرائيلي دومًا على دعم

الولايات المتحدة باستخدام حق النقض، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا "يدين بشدة العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية"، ودعا إلى "تحرك دولي لوضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطة الاحتلال، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني..."[١٧٩]، لكن في داخل أروقة القطاعات الرئيسية بالمؤسسة الأمريكية، فإن أي رد فلسطيني على العدوان الإسرائيلي وأعمال العنف الهائلة السابقة هو "الإرهاب"، والفلسطينيون الذين يقاومون مثل هذه الظروف "ميليشيات مسلحة". أما العنف الإسرائيلي المتأصل في نظام طويل الأمد من انتهاكات حقوق الإنسان ونزع الملكية ويقتل مئات المدنيين أكثر من "الإرهاب" الذي يستجيب له بطريقة لم يكن لها مثيل في الأربعين سنة الماضية، فهو "دفاع عن النفس وانتقام"[١٨٠].

يظل الفلسطينيون في غزة أدنى من البشر في نظر الإسرائيليين والمسؤولين الأمريكيين ونقاد المؤسسة الرسمية وقادة الاتحاد الأوروبي. ولأنهم ضحايا دولة حليفة تتمتع بتسليح وحماية الولايات المتحدة، فإنهم "لا يستحقون" ولا يمكن تصنيفهم على أنهم ضحايا "إبادة جماعية" أو "مذابح". في جلسة مزدوجة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٤ يناير/كانون الثاني خصصت لموضوع "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، أشار المتحدثون طوال اليوم إلى الهجوم الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة، وكذلك مبدأ "المسؤولية عن حماية المدنيين" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول [١٨١]٢٠٠٥. لكن لم يذكر أحد فرضية التطبيق الواضحة لهذا المبدأ على الفلسطينيين في غزة الذين كانوا يتعرضون للهجوم آنذاك إلا متحدث واحد فقط في وقت متأخر من جلسة ما بعد الظهيرة، وهو السفير المصري لدى الأمم المتحدة ماجد عبد العزيز[١٨٢]. وعلى نحو مماثل، أصدر المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية بجامعة مدينة نيويورك بيانًا في أغسطس/آب ٢٠٠٨ يرفض فيه ادعاءات روسيا في ذلك الوقت بحماية شعب أوسيتيا الجنوبية من

العدوان الجورجي، في حين لم يصدر المركز بيانًا مماثلًا يرفض ادعاءات إسرائيل بأنها تحمي سكانها من حماس وصواريخها، ناهيك بأن المركز لم يذكر قط إمكانية تطبيق مبدأ "المسؤولية عن الحماية" لحماية فلسطينيي غزة[١٨٣]. وبالبحث في الصحف ووسائل الإعلام خلال الأيام الثلاثة والعشرين للعدوان الإسرائيلي، نجد ورود ذكر مبدأ "المسؤولية عن الحماية" وإمكانية تطبيقه على فلسطينيي غزة إحدى عشرة مرة فقط، ولم يكن أي منها في وسائل الإعلام الرئيسية الأكثر شهرة وانتشارًا. ولم يكن من الغريب ورود ذكر إمكانية تطبيق المبدأ نفسه لحماية الإسرائيليين في ثلاث عشرة مرة في المقابل؛ على سبيل المثال: "إسرائيل، باعتبارها دولة عضو في الأمم المتحدة، لديها الحق والمسؤولية عن حماية مواطنيها من تلك الهجمات الإرهابية" (بيان صحفي لمنظمة بناي بريث الدولية، ١٢ يناير/كانون الثاني)[١٨٤].

عندما نشرت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن صراع غزة تقييمها لعملية الرصاص المصبوب في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩[١٨٥]، برئاسة الحقوقي الجنوب إفريقي والصهيوني المعروف ريتشارد غولدستون، نال التقرير نقدًا لاذعًا وفوريًّا وتعرض للسخرية في الأوساط الإسرائيلية، وفي غضون ثمانٍ وأربعين ساعة رفضته إدارة أوباما أيضًا، إذ أعربت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس، عن "مخاوف جادة للغاية بشأن العديد من التوصيات الواردة في التقرير"[١٨٦]. وجدت لجنة غولدستون أن إسرائيل شنت هجومها ضد "شعب غزة بأسره"، وامتد من خسارة الأرواح والأطراف إلى "تدمير مرافق ومنشآت الإمدادات الغذائية وأنظمة الصرف الصحي والمصانع الخرسانية والمنازل السكنية"، أي باختصار، "تدمير القدرة الاقتصادية لقطاع غزة"، وأضاف التقرير: "لا شك في أن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق أولئك الذين صمموا وخططوا لتلك العمليات وأمروا بتنفيذها وأشرفوا على التنفيذ"[١٨٧].

وتوصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقييمه الصادر في الوقت نفسه إلى أن "استدامة الحياة في قطاع غزة أصبحت الآن موضع شك". يعاني القطاع سنوات من نقص الاستثمار في مرافق معالجة المياه (الاستخراج والصرف الصحي وتحلية المياه)، والاستهداف المتعمد من الجيش الإسرائيلي لأنظمة الصرف الصحي والكهرباء، والحصار الإسرائيلي الذي يمنع استيراد قطع الغيار، والاستخدام المفرط للمياه الجوفية الساحلية "وتضررها الشديد" (المصدر الوحيد للمياه العذبة في المنطقة وقد بات ملوثًا بالنفايات والمواد الكيميائية السامة، إلى جانب تسرب مياه البحر المتوسط إليها). كل هذا يعني أن هذا القطاع الذي يمتد طوله أربعين كيلومترًا ولا يزيد عرضه على اثني عشر كيلومترًا لم يعد قادرًا على تلبية احتياجات الفلسطينيين في غزة. وحذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "إذا لم تتغير الظروف الآن، قد يستغرق الأمر قرونًا لإصلاح تلك الأضرار"[١٨٨].

ذلك التدمير الإسرائيلي المتعمد للبنية التحتية في غزة (لا سيما أنظمة المياه والصرف الصحي والكهرباء)، فضلًا عن حصارهم ومنع استيراد المعدات اللازمة لإجراء الإصلاحات المطلوبة، يذكرنا بالتدمير الأمريكي المتعمد للبنية التحتية في العراق في العامين ١٩٩٠-١٩٩١ والعقوبات الأمريكية والبريطانية التي منعت تعافي العراقي منذ أواخر ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٢. في كلتا الحالتين، ينظر صنَّاع السياسات إلى المعاناة الجماعية والوفيات الناجمة عن تلك السياسات على أنها "ثمن مستحق ومبرر". ومن جانبه، يتجنب "المجتمع الدولي" أي ذكر لمبدأ "المسؤولية عن حماية" أعداد هائلة من السكان المدنيين الواقعين تحت حصار القوى الغربية.

على الرغم من أن لجنة غولدستون خصصت أقسامًا كاملة لأفعال فلسطينيي غزة، لا سيما إطلاق الصواريخ تجاه جنوب إسرائيل (وهي أعمال هامشية جدًّا مقارنةً بحجم هجوم الجيش الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة، ومقتل إسرائيلي واحد مقابل كل مئة قتيل من الجانب الفلسطيني)، فقد تعرض غولدستون ولجنته ومجلس حقوق

الإنسان التابع للأمم المتحدة لانتقادات وحشية. وقال الرئيس الإسرائيلي وقتئذ، شيمون بيريز: "لا يميز التقرير بين المعتدي والمدافع، ويعطي الشرعية للمبادرات الإرهابية ويتجاهل التزام وحق كل دولة في الدفاع عن نفسها"[١٨٩]. بإمكان بيريز أن يقول ذلك حقًّا دون أن يثير ضحك السامعين، لأن إسرائيل في نظر الغرب لا تستجيب إلا لعنف الآخرين، لكنها لا تبدأ بالعنف أبدًا، ويصبح تجريد إسرائيل المستمر لأراضي الفلسطينيين أمرًا طبيعيًّا، ولا يحدث "التطهير العرقي" إلا عندما يحدث ذلك التجريد على يد دولة مستهدفة مثل صربيا. قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "لقد دافعت إسرائيل عن نفسها ضد الإرهاب. إن هذا التقرير المتحيز وغير العادل يمثِّل اختبارًا واضحًا لكل الحكومات. هل ستقف مع إسرائيل أم مع الإرهاب؟"[١٩٠] لكن في واقع الأمر نجد أن تعريف نتنياهو للإرهاب يشمل الهجوم الإسرائيلي على فلسطينيي غزة: "الإرهاب هو القتل المتعمد والمنهجي وتشويه وتهديد الأبرياء لإثارة الخوف بغرض تحقيق أهداف سياسية"[١٩١]. هكذا يصف غولدستون، ومن قبله جون دوغارد وريتشارد فلك، الأعمال الإسرائيلية في غزة. لكن إسرائيل تتمتع بحرية القتل والتطهير العرقي دون حساب، في ظل نظام مذهل من الدعاية يزيف الحقائق ويطغى على الأخلاق.

وشدد آخرون ممن هاجموا تقرير غولدستون على ما قد يعنيه ذلك بالنسبة إلى حلفاء إسرائيل في الغرب، فحذَّر ألان ديرشوفيتز، أستاذ القانون بجامعة هارفرد من "احتمالية تطبيق المنهجية والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير سيئ السمعة بشكل عام على الديمقراطيات التي تحارب الإرهابيين الذين يختبؤون بين المدنيين، كما هو الحال في أفغانستان وباكستان والعراق". وأضاف أستاذ العلوم السياسية الإسرائيلي جيرالد شتاينبرغ: "يمكن تطبيق المصطلحات نفسها على مسؤولي حلف شمال الأطلسي المسؤولين عن مقتل المدنيين في هجماتهم على أصول عناصر طالبان، مثل شاحنات النفط في أفغانستان. كما يمكن اتهام القوات

الأمريكية التي استخدمت الفسفور الأبيض للحماية من اكتشافها في معركة الفلوجة بارتكاب جرائم حرب، مثل الإسرائيليين الذين يستهدفهم السيد غولدستون"[١٩٢].

في الواقع، يدعو هذان الكاتبان إلى إعفاء إسرائيل من سيادة القانون استنادًا إلى إعفاء الولايات المتحدة نفسها! نظرًا إلى أن الولايات المتحدة تتمتع بالحصانة، بغض النظر عمًا تفعله بالأفغان والعراقيين "الأقل شأنًا وإنسانية"، فمن المؤكد أن تتمتع إسرائيل بالحصانة نفسها عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين.

لكن المخاوف التي أعرب عنها ديرشوفيتز وشتاينبرغ بشأن خضوع إسرائيل لسيادة القانون غير مبررة: لقد كانت إسرائيل معفاة من سيادة القانون منذ زمن سحيق، وما زالت معفاة حتى يومنا هذا. ولأنها عميل رئيسي للولايات المتحدة، تمكنت إسرائيل من انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة مرارًا وتكرارًا باعتبارها قوة محتلة لقطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينية. فعلى مدى عقود، اعتقلت إسرائيل بشكل غير قانوني آلاف الفلسطينيين ومارست التعذيب ضدهم. لقد ارتكبت اعتداءات كبرى على لبنان، واحتفظت لمدة طويلة بجيش إرهابي داخل لبنان. وبالرغم من كل هذا، لم تتعرض إسرائيل لأي عقوبات دولية، ولا لمرة واحدة، ولا توجد أسباب قد تدفعنا إلى الاعتقاد بأن تقرير لجنة غولدستون سيسفر عن أي إجراءات عقابية. لقد أوصت لجنة غولدستون بأنه بعد مرور ستة أشهر (أي في ربيع ٢٠١٠ تقريبًا)، "في حال غياب أي تحقيقات مستقلة حسنة النية تتوافق مع المعايير الدولية"، يجب أن يحال ملف الهجوم على غزة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإجراء المزيد من التحقيقات"[١٩٣]. وهذا لن يحدث أبدًا. في الواقع، قبل أيام قليلة من تقديم غولدستون تقريره لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، اعترضت سوزان رايس على "إشكالية تأسيسية"، وهي أن اللجنة "تأسست بتحيز متأصل في صلاحياتها"، وذلك لأنها ستحقق في جرائم

الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وليس بشأن جرائم الطرف الفلسطيني فقط. وبعدما قدَّم غولدستون النتائج التي توصلت إليها تحقيقات اللجنة، رفضها ممثل الولايات المتحدة، مايكل بوسنر، ووصفها بأنها "غير متوازنة ومعيبة للغاية"، وحذَّر من أن واشنطن ستواصل معركتها ضد "المعايير المزدوجة للمجلس وتركيزه غير المتناسب على إسرائيل". وفي نهاية المطاف، رفضت الولايات المتحدة التقرير وانضم إليها الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أجبر المجلس على تأجيل التصويت على التقرير حتى مارس/آذار ٢٠١٠ على الأقل، مما أدى إلى دفن توصياته ونعرف جميعًا بأنها لن ترى النور مجددًا[١٩٤]. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستمنع أي جهد من جانب مجلس الأمن لإحالة إسرائيل إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن الواضح أنه لن تنشأ محكمة مخصصة للتحقيق في جرائم إسرائيل ومحاكمتها. ستظل إسرائيل تتمتع بمطلق الحرية في نزع ملكية أراضي الفلسطينيين وممارسة التطهير العرقي والعدوان. فإسرائيل تتمتع بالحصانة التي تحظى بها الدول العميلة للمؤسسة الأمريكية.

وكما هو موضح في الجدول (٣)، استُخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" للإشارة إلى الهجوم الإسرائيلي على غزة أكثر من مرة (ستين مرة في ثلاثة وعشرين يومًا)؛ أي أكثر من عدد مرات استخدام المصطلح في أي مذبحة أخرى في العينة البحثية المستخدمة باستثناء سربرنيتسا. لكن لم يُستخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف الهجوم الإسرائيلي من قبل أي سلطة تنفيذية أو مسؤول رفيع المستوى في الكونغرس أو أي محلل سياسي كبير أو في أي مقال افتتاحي. عند النظر إلى الصحف الأمريكية الكبرى، نجد أن صحيفة كريستشن ساينس مونيتور ذكرت المصطلح مرة واحدة عندما استشهدت ببيان حزب الله ("قاد حزب الله الشيعي المسلح دعوات الإدانة في لبنان، وأعلن أن الهجوم على غزة 'جريمة حرب إسرائيلية ويمثِّل إبادة جماعية'" في عدد ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨)، بينما اختتمت صحيفة نيويورك تايمز تقريرها عن القصف

الإسرائيلي لمدرسة تابعة للأمم المتحدة أسفر عن مقتل أربعين فلسطينيًا، معظمهم من النساء والأطفال، باقتباس للرئيس الفنزويلي وقتئذ هوغو تشافيز ("السيد تشافيز... وصف تصرفات إسرائيل في غزة بـ "الإبادة الجماعية"، ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩). أما بقية المرات الذي استُخدم فيها المصطلح فكانت إما في صحف أمريكية أصغر حجمًا وإما صحف تصدر باللغة الإنجليزية خارج الولايات المتحدة (على الرغم من أن صحيفة واشنطن بوست نشرت مقالًا افتتاحيًا لأكاديمي يهودي في القدس ذكر أن "الإسرائيليين متحدون اليوم وراء حقنا في الدفاع عن أنفسنا ضد نظام الإبادة الجماعية في غزة"، ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩).

نعتقد أن سبب استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف ما يرتكب بحق الفلسطينيين في غزة هو ملاءمة المصطلح للمخططات والأعمال الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية على نحو مثالي. كثيرًا ما أشار القادة الإسرائيليون إلى الفلسطينيين بازدراء عنصري ("صراصير"، و"جراد"، و"وحوش على قدمين")، ولقد تحدث بعض منهم صراحةً عن رغبتهم في نقل الفلسطينيين من الأرض الموعودة أو جعل حياتهم بائسة بما يكفي حتى يرحلوا عنها طواعيةً. ولم تكن عملية "الرصاص المصبوب" إلا واحدة من عمليات عدة مماثلة يُقتل فيها الفلسطينيون ويتدمر نسيجهم الاجتماعي دون مساءلة أو عقاب. إنها عملية إبادة جماعية جارية، تتحرك ببطء لكن بلا توقف، وبدعم راسخ من الغرب المستنير. لكننا لن نرى هذه الجريمة تُسمى باسمها من قبل سامانثا باور أو ديفيد ريف أو أرييه نيير أو أي من محرري ومحللي صحيفة نيويورك تايمز.

٣. عملية العاصفة الكرواتية

في سياق كفاحها من أجل الانفصال عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بذلت كرواتيا جهودًا حثيثة لسحق العدد الكبير جدًّا من الصرب المتبقين داخل الأراضي الكرواتية وتطهيرهم عرقيًّا. لقد فعلوا ذلك من قبل بالسكان الصرب بسلافونيا الغربية من خلال العملية فلاش في مايو / آيار ١٩٩٥. وفي وقت لاحق في أغسطس/آب ١٩٩٥، وعلى نطاق أوسع بكثير، أطلقت كرواتيا عملية العاصفة ضد الصرب الذين يعيشون في منطقة كرايينا، حيث تتشارك كرواتيا خطًّا حدوديًّا طويلًا جدًّا مع البوسنة والهرسك. تلقت هذه العمليات دعمًا أمريكيًّا حاسمًا تمثل في مساعدات مادية واستخباراتية وتدريب للقوات الكرواتية ومسلمي البوسنة على يد مرتزقة أمريكيين مثل شركة Military Professional Resources Inc (MPRI)، إلى جانب الحماية الدبلوماسية[١٩٥]. وبعد أقل من شهر من مذبحة سربرنيتسا، أدت عملية العاصفة إلى نزوح ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ شخص من الصرب من منطقة كرايينا على طول جانبي الحدود الكرواتية البوسنية، مما أسفر عن مقتل عدة آلاف، من بينهم مئات من النساء والأطفال. وفي اليوم الذي ناقش فيه مجلس الأمن الوضع في كل من البوسنة وكرواتيا في شهر أغسطس/آب، تحدثت السفيرة الأمريكية، مادلين أولبرايت، بعبارات صريحة عن "أهمية تركيز الاهتمام الدولي على محنة اللاجئين في سربرنيتسا وشيبا"، البالغ عددهم قرابة ثلاثة عشر ألفًا حسب تقديراتها، "الذين تعرضوا للضرب والاغتصاب والقتل على يد الصرب". لكنها لم تقل أي تصريح مماثل بشأن التطهير العرقي الأكبر

عشرين مرة لصرب كرايينا، بل وكانت مذبحة سربرنيتسا ذريعة لاستمرار هذه العملية التي نُفذت بكفاءة على طريقة الحرب الخاطفة[١٩٦].

كان هذا التطهير العرقي لـ ٢٥٠ ألف شخص صربي هو الأكبر من نوعه في حروب البلقان. ووفقًا لمنطق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كان يمكن محاكمة القادة الكرواتيين الذين شاركوا في عملية العاصفة بتهمة الإبادة الجماعية. لقد استخدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذلك المنطق عندما أصدرت حكمها في قضيتها الأولى المتعلقة بسربرنيتسا، إذ قبلت أن "النية للقضاء على جماعة ما داخل منطقة جغرافية محدودة مثل إقليم من بلد أو حتى محافظة يمكن وصفها بالإبادة الجماعية"[١٩٧]. وبطبيعة الحال، لم تكن عملية العاصفة تهدف إلا لقتل أو إخراج كل الصرب من كرايينا، المنطقة الأكبر بكثير من سربرنيتسا. وفي شهادته خلال القضية الوحيدة المتعلقة بعملية العاصفة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أشار بيتر غالبيرث، سفير الولايات المتحدة بكرواتيا في ذلك الوقت، على وجه التحديد إلى أن "فرانيو تودجمان (الرئيس الكرواتي السابق) كان يعتقد أن الدول الأوروبية ستكون أفضل حالًا بكثير إذا كانت متجانسة عرقيًا، وأنه رأى أن صرب كرايينا يشكلون تهديدًا خاصًا بسبب الموقع الجغرافي للمنطقة، إذ تقع في مكان يفصل الجزء الشمالي من كرواتيا عن الساحل". كما أشار غالبيرث إلى محادثة أجراها مع أحد مساعدي تودجمان المقربين قال له فيها: ""لا يمكننا أن نقبل عودتهم، إنهم سرطان في الجسد الكرواتي""[١٩٨].

لكن لأن عملية العاصفة كانت برعاية الولايات المتحدة وساعدت في حل مشكلة الصرب لكرواتيا، لم تلقَ اهتمامًا إخباريًا واسعًا ولم تتعامل الجهات الرسمية والإعلامية والنخب الثقافية معها باعتبارها مذبحة أو إبادة جماعية، كما نرى في الجدول (٣). في الواقع، على الرغم من أنها كانت حالة تطهير عرقي متعمد وواسع النطاق وفقًا للمعطيات المتوفرة لدينا، رفض بيتر غالبيرث نفسه استخدام مصطلح "التطهير العرقي"

بالرغم من شيوع استخدامه في التغطية الإعلامية لهذه الحروب، وقال عبر الإذاعة البريطانية خلال عملية العاصفة: "هذا ليس تطهيرًا عرقيًّا. التطهير العرقي هو الممارسة التي ترعاها القيادة في بلغراد وينفذها صرب البوسنة والصرب الكرواتيون أيضًا لطرد السكان المحليين قسرًا، سواء كانوا مسلمين أو كروات، باستخدام أساليب إرهابية"[١٩١]. في الواقع، ذلك التحليل الفج لوصف العمليات العسكرية من غالبيرث وفقًا للجناة والضحايا (تصبح "تطهيرًا عرقيًّا" إذا نفذتها الصرب ضد المسلمين أو الكروات، ولا ينطبق المثل إذا نفذتها قواتهما ضد الصرب) يكشف الكثير عن نهج الولايات المتحدة والغرب في التعامل مع حروب البلقان والعديد من ساحات الصراعات الأخرى. لقد استخدمت وسائل الإعلام الأمريكية بشكل عام، وما زالت، مصطلح "التطهير العرقي" كثيرًا، لكن بما يتوافق مع ما ذكره غالبيرث. لقد كانت عملية العاصفة تطهيرًا عرقيًّا حميدًا وحمامَ دمٍ بسيطًا وفقًا لسردية المؤسسات الرسمية، وهكذا تعاملت معها الصحافة الحرة ومثقفي حقوق الإنسان.

٤. دشت ليلي (أفغانستان)

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، بعدما أسر التحالف الشمالي، حليف الولايات المتحدة، آلافًا من مقاتلي طالبان، أخذوا عدة آلاف سجين من السجن، ووضعوهم في قرابة ٢٥ حاوية، بتعداد قرابة مئتي سجين في كل حاوية، بإجمالي أربعة آلاف وخمسمئة سجين، ونقلوهم إلى وجهتهم النهائية في صحراء دشت ليلي. مات أغلب السجناء في الطريق بسبب الاختناق، وقُتل الكثير منهم رميًا بالرصاص عند وصولهم ودُفنوا جميعًا في مقبرة جماعية ضخمة، أكبر من أي مقبرة عُثر عليها في البوسنة. وتتراوح تقديرات أعداد قتلى هذه المذبحة بين ٩٦١ إلى ٤,٠٠٠ قتيل[٢٠٠].

وذكرت مجلة نيوزويك في مقالها "قافلة الموت في أفغانستان" أن مذكرة سرية للأمم المتحدة ذكرت أن الحقائق المتعلقة بما حدث في دشت ليلي "كافية لتبرير إجراء تحقيق كامل في الواقعة"، إلا أن المشكلة تكمن في "الحساسية السياسية لهذه القضية"، وعلى هذا النحو، ينبغي تأجيل جميع الإجراءات "حتى يُتَّخذ القرار بشأن الهدف النهائي من هذه الواقعة"[٢٠١]. والترجمة الدقيقة لهذا الهراء: الولايات المتحدة متورطة بشكل وثيق في هذه الجرائم، لذا، انسوا الأمر. (في فيلمه الوثائقي Massacre at Mazar "مذبحة في مزار" عام ٢٠٠٢، قدم المخرج الأيرلندي جيمي دوران أدلة دامغة على وجود أفراد الجيش الأمريكي والقوات الخاصة وأفراد من الاستخبارات المركزية في مسرح الأحداث، لكنهم لم يتدخلوا، بل وبدوا مسؤولين عن التنفيذ في مراحل مختلفة من العملية).

وقالت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، ومقرها الولايات المتحدة: "سيساهم فحص الجثث (من دشت ليلي) ودفنها بكرامة في الكشف عن الحقيقة ومساءلة المسؤولين، الأمر الضروري لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان في المستقبل". لكن المنظمة أخطأت، لأن هذا النوع من الحجج لا ينطبق إلا في حالات أخرى مثل يوغوسلافيا السابقة لتبرير ملاحقة الأشرار، ولا ينطبق في حالات أخرى مثل أفغانستان وإندونيسيا، حيث يكون الأشرار "على شاكلتنا" (على حد تعبير أحد مسؤولي إدارة كلينتون عن سوهارتو، الرئيس الإندونيسي السابق). لقد أولت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بعض الاهتمام بما حدث في دشت ليلي، وكذلك منظمة هيومان رايتس ووتش بدرجة أقل. حتى إن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان ضغطت على الحكومة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٢ لتأمين وحماية المقبرة الجماعية في دشت ليلي من أجل إجراء المزيد من التحقيقات[٢٠٢]، لكن لم يتوفر أي نوع من الحماية. وعندما حذرت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ من "تعرض أجزاء كبيرة من مقبرة دشت ليلي الجماعية في أفغانستان للنبش والإزالة"، رفض المتحدث باسم القائد الأمريكي لقوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان دعوات المنظمة لحماية المقبرة، وأوضح أن "حماية الموقع لا تقع ضمن نطاق صلاحيات قوات المساعدة الدولية"[٢٠٣]. باختصار، ما دامت الولايات المتحدة متورطة بشكل وثيق في هذه الجرائم، لم ولن تتوفر الحماية للمقابر الجماعية في أفغانستان التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. لكن "المجتمع الدولي" سيواصل الحث والتشجيع على حماية واستخراج الجثث من المقابر الجماعية في البوسنة والعراق (إذا كان صدَّام هو المسؤول عن دفن ضحاياها) وفي دارفور.

عندما عُرض فيلم Massacre at Mazar "مذبحة في مزار" للمخرج جيمي دوران للمرة الأولى في أوروبا في يونيو/حزيران ٢٠٠٢، أولته وسائل الإعلام الأوروبية بعض الاهتمام، وإن كان لمدة وجيزة، لكن لم يُذكر

الفيلم ولو لمرة واحدة في وسائل الإعلام الأمريكية. وأدى المقال المهم الذي نشرته مجلة نيوزويك بعنوان "قافلة الموت في أفغانستان" إلى موجة من التقارير الصغيرة اللاحقة في عدد من وسائل الإعلام الأخرى، سرعان ما اختفت سريعًا. وعندما أُطلق سراح الشباب البريطانيين المعروفين بـ"التيبتون الثلاثة" من معتقلات الولايات المتحدة في خليج غوانتانامو في أوائل مارس/آذار ٢٠٠٤، كان من بين ما كشفوا عنه تجربتهم الشخصية في النجاة بصعوبة من "قافلة الموت". وبينما وردت تصريحاتهم في وسائل الإعلام البريطانية، لم تتكبد صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عناء ذكرها. وكما نرى في الجدول (٣)، لم تصف الصحف هذه المذبحة البشعة بأنها "مذبحة" قط، ناهيك باستخدام مصطلح مثل "الإبادة الجماعية". لقد كانت حمامَ دم حميد وقد ترقى إلى مستوى حمامات الدم البنَّاءة استنادًا إلى التورط العميق للولايات المتحدة؛ ومن ثم لا تستحق أن تُسرد لها أي مساحة في الأخبار أو أن تكون مدعاة للسخط أو لأي مطالبات بتحقيق العدالة.

بعد سنوات من عدم الاهتمام بهذه القضية، عادت صحيفة نيويورك تايمز إليها في يوليو/تموز ٢٠٠٩ بمقال في الصفحة الأولى وافتتاحيتها التحريرية[204]. وأدان المحررون "رفض التحقيق في الاتهامات" المتعلقة بعمليات القتل واعتبروها "إرثًا قذرًا" لإدارة بوش. وذكرت الصحيفة في مقالها الافتتاحي: "يستحيل وجود مبرر لتلك الأهوال أو لاستعداد الولايات المتحدة وأفغانستان غض النظر عنها". لكن في حقيقة الأمر، عندما رفضت إدارة بوش "التحقيق في الاتهامات وغضت النظر عنها" في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، كان ذلك نفس ما فعلته صحيفة نيويورك تايمز. لم تنشر الصحيفة أي افتتاحيات أو أعمدة رأي حول القضية، ولم يُنشر بها سوى مقالين إخباريَّيْن للمراسل الأجنبي جون بيرنز عن مذبحة دشت ليلي (وبالمصادفة، لم يستخدم "بيرنز" كلمة مذبحة قط لوصف هذه الواقعة)، ولم يُنشر أي منهما قبل أغسطس/آب ٢٠٠٢[205]. لقد التزمت صحيفة

نيويورك تايمز الصمت حتى يوليو/تموز ٢٠٠٩. على مدار السنوات السبع أتيحت فرصًا عدَّة لتسليط الضوء على القضية وجذب انتباه الرأي العام إليها، لكن صحيفة نيويورك تايمز لم تفعل ذلك. لقد أرادت إدارة بوش من وسائل الإعلام الأمريكية أن تشيح بوجهها بعيدًا، وكانت صحيفة نيويورك تايمز ملتزمة ومطيعة. لذا، فإن ذلك "الإرث القذر" لإدارة جورج بوش الابن هو أيضًا جزء من الإرث القذر لصحيفة نيويورك تايمز.

لكن ما الذي دفع صحيفة نيويورك تايمز إلى تغيير موقفها في صيف ٢٠٠٩؟ لقد أصبح المحرر أكثر تحررًا للتحدث عن تلك القضية. وكتبوا: "تضغط الإدارة على السيد كرزاي (الرئيس الأفغاني وقتئذ) حتى لا يعيد الجنرال عبد الرشيد دوستم (القائد العسكري الأفغاني المسؤول عن مسجوني دشت ليلي) إلى السلطة. يحتاج السيد أوباما إلى أن يطلب إجراء تحقيق كامل في المذبحة. كما يجب توفير حماية للموقع وللشهود"[٢٠٦]. في عام ٢٠٠٩، اعترف المحررون أنه في عام ٢٠٠١، كان دوستم "على كشوف مرتبات وكالة الاستخبارات المركزية وأن قواته المسلحة كانت تعمل بشكل وثيق مع القوات الخاصة الأمريكية في الأيام الأولى للحرب". لكن قبل سبع سنوات، في أغسطس/آب ٢٠٠٢، لم يذكر المراسل الصحفي جون بيرنز ذلك، بل قال إن نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال بيتر بيس، ذكر في مؤتمر صحفي أن "المراجعة الداخلية التي أجراها الجيش الأمريكي لم تُظهر أي دليل على تورط القوات الأمريكية بأي شكل من الأشكال فيما حدث في شبرغان"[٢٠٧]. في ذلك الوقت، كان دوستم ينفذ ما يطلبونه منه في البنتاغون. والآن، يريد البنتاغون وإدارة أوباما أن يكون دوستم خارج المشهد، ومن ثم أصبحت أخبار دشت ليلي مناسبة للنشر في صحيفة نيويورك تايمز.

٥. أكراد تركيا مقابل أكراد العراق

على مدار سنوات عدَّة، أساءت كل من تركيا والعراق على نطاق واسع وهائل إلى سكانهما الأكراد الذين يشغلون مساحة الأراضي في المناطق الحدودية المشتركة شمال العراق وجنوب شرق تركيا وشمال شرق سوريا وشمال غرب إيران. وانتشرت أخبار المذابح وتدمير القرى وحملات التطهير العرقي في العراق ضد الأكراد في عهد صدام حسين بشكل كبير جدًّا، لكن لم تبدأ تلك الأخبار بالانتشار إلا في أعقاب غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الأولى عام ١٩٩١. ومثَّلت هذه الحملات الممنهجة ضد الأكراد الجزء الأكبر من لوائح الاتهام التي حُوكم أعضاء النظام السابق بسببها أمام المحكمة العراقية الخاصة، والتي حُكم فيها على صدام حسين بالإعدام.

بدءًا من منتصف الثمانينيات حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نفذت الأنظمة المتعاقبة في تركيا برنامجًا منهجيًّا لسحق القومية الكردية، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من ثلاثين ألف كردي وتدمير قرابة ٣,٥٠٠ قرية، مما أدى إلى نزوح ما يصل إلى ثلاثة ملايين لاجئ؛ ولسنوات عدَّة، ظل التعبير عن الهوية "الكردية" محظورًا بموجب القانون الوطني[٢٠٨]. وحظي هذا البرنامج الإجرامي بدعم سخي من الإدارات المتعاقبة بالولايات المتحدة، ووصل إلى ذروته في منتصف التسعينيات في عهد بيل كلينتون[٢٠٩]. كان صدام حسين شرسًا أيضًا في تعامله مع الأكراد خلال الثمانينيات، إذ قتل عشرات الآلاف منهم في حملة الأنفال. ولعل الواقعة الأشهر في حملة الأنفال هي مذبحة حلبجة، عندما استخدمت

قوات صدام حسين الأسلحة الكيميائية، مما أسفر عن مقتل الآلاف. كان ذلك في مارس/آذار ١٩٨٨، عندما كان صدام ما يزال حليفًا للولايات المتحدة ويواصل حربه ضد جمهورية إيران الإسلامية. ولأن الولايات المتحدة كانت من موردي "أسلحة الدمار الشامل" لصدام، كانت الانتقادات الموجهة إلى مذبحة حلبجة محدودة جدًّا في ذلك الوقت، ثم زادت في أعقاب غزو العراق للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ ومع حرب الخليج الأولى، ثم مجددًا مع الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في ٢٠٠٣، ثم مع المحاكمات الصورية لصدام ومعاونيه في نهاية المطاف. ويوضح الجدول (٣) استخدام كلمة "المذبحة" لوصف أحداث حلبجة في ١٢٢ مادة صحفية، بينما استُخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" عشر مرات. تعكس هذه الأرقام حالة السخط الأمريكي على القيادة العراقية، لا سيما وقد أصبح صدام "هتلر الجديد" بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

وجدت دراسة سابقة قارنت استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف معاملة تركيا لأكرادها ومعاملة صدام لأكراد العراق في خمسة من أكبر المصادر الإعلامية الرئيسية المطبوعة في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ أن المصطلح استُخدم في ١٤ مادة صحيفة مختلفة في الحالة التركية مقابل ١٣٢ مرة في حالة العراق. خصصت وسائل الإعلام المطبوعة في هذه العينة ٢٤ مقالًا في الصفحة الأولى لأخبار وقصص "الإبادة الجماعية" التي ارتكبها صدام، في حين خصصت مقالًا واحدًا فقط في الصفحة الأولى لذكر "الإبادة الجماعية" التركية[٢١]. وينطبق النمط نفسه عند التوسع في عالم الوسائط المطبوعة والنطاق الزمني للبحث. في حين كان استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف جرائم تركيا شائعًا خلال الخمسة وعشرين عامًا (من عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠٠٨)، إلا أن جميع تلك الاتهامات تقريبًا (٩٩,٨ بالمئة) ترتبط بمذبحة الإمبراطورية العثمانية للأرمن بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧ (أي في الماضي البعيد)، بينما كانت البقية الضئيلة (٠,٢ بالمئة) ترتبط بمعاملة تركيا لأكرادها في الوقت

المعاصر. وبالمثل، في حين استُخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" خلال مدة الخمسة وعشرين عامًا لوصف تعامل مختلف الدول لسكانها من الأكراد، ركزت معظم مرات استخدام المصطلح (٩٣,٧ بالمئة) على كيفية تعامل صدام مع أكراد العراق، بينما وصفت النسبة المتواضعة المتبقية (٦,٣ بالمئة) كيفية تعامل تركيا مع أكرادها[٢١١]. هذا التناقض لا يسلط الضوء على التحيز العميق الملحوظ فحسب، بل يؤكد أيضًا على اتساق هذا التحيز على مدى فترة زمنية طويلة. تزداد قيمة الضحايا الأكراد أو تنقص وفقًا لهوية المعتدي عليهم: إذا كان عدوًا رسميًا للولايات المتحدة، مثل نظام صدام حسين منذ أغسطس/آب ١٩٩٠، يصبح للضحايا الأكراد قيمة؛ وإذا كان المعتدي حليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة وأحد أعضاء حلف شمال الأطلسي، مثل تركيا، فلا يعود للضحايا الأكراد قيمة.

٦. إندونيسيا وتيمور الشرقية - ليكويسا

عندما غزت إندونيسيا تيمور الشرقية في ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٧٥، كان ذلك بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة عسكرية ودبلوماسية منها. قال سي فيليب ليشتي، ضابط العمليات السابق بوكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأمريكية بجاكرتا، للصحفي الأسترالي جون بيلجر: "لقد حصل سوهارتو على الضوء الأخضر (من الولايات المتحدة) كي يفعل ما فعله". وأضاف ليشتي: "لولا الدعم العسكري اللوجستي المستمر والمكثف من الولايات المتحدة، ربما لم يكن الإندونيسيون قادرين على تحقيق ذلك"[٢١٢]. لكن المساعدات الأمريكية لم تتوقف عند ذلك الحد وامتدت إلى مجلس الأمن. ولأن المهمة كانت تقتضي جعل الأمم المتحدة "غير فعالة على الإطلاق" في اتخاذ أي تدابير لصد العدوان الإندونيسي، كان دانيال باتريك موينيهان، سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة وقتئذ، يتفاخر بأنه "تولى الأمر وحرص على عدم تحقيق أي نجاح يُذكر"[٢١٣].

وأعقب ذلك وفاة ما يصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ شخص من سكان تيمور الشرقية؛ نسبة مئوية من السكان أكثر ممن ماتوا في ظل حكم الخمير الحمر في كمبوديا، إلا أن تعامل وسائل الإعلام الأمريكية مع الأحداث كان لطيفًا للغاية. انخفضت التغطية الإعلامية بصحيفة نيويورك تايمز لأحداث تيمور الشرقية إلى الصفر في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، عندما تضاعفت المساعدات العسكرية الأمريكية لإندونيسيا أربع مرات في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ووصل الإرهاب الإندونيسي إلى ذروته. وسادت

المبررات المضللة التي تدافع عن ديكتاتورية سوهارتو في وسائل الإعلام الأمريكية خلال ارتكاب تلك المجازر الجماعية[٢١٤]. وفي الحالة النادرة التي ورد فيها مصطلح "إبادة جماعية" في صحيفة نيويورك تايمز، كانت بداعي استنكار المراسل هنري كام استخدام ذلك المصطلح في عام ١٩٨١ باعتباره تبسيطًا مخلًّا للوضع المعقد الذي أسفر عن تلك الحصيلة الكبيرة من القتلى، وأصر قائلًا: "من المبالغة توجيه الاتهامات بالإبادة الجماعية عند النظر إلى تلك الوفيات الجماعية الناجمة عن ظروف الحرب القاسية والمجاعات التي رافقتها في هذه الجزيرة التي تعاني تاريخيًّا نقص الغذاء". وأضاف: "نظرًا إلى أن الجزء الأكبر من الشهادات جاء من أعضاء بارزين بحزب فريتيلين (الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة) أو من أنصاره، يجب أن يتعامل العالم مع تلك التقارير بعين الشك، لا سيما مع نفي المسؤولين الإندونيسيين لتلك المزاعم"، ثم كرر كام بعد سنوات عدَّة (١٩٨٧): "إن منطقة مثل تيمور الشرقية لا تستحق ببساطة جذب انتباه العالم المنشغل بقضايا أخرى"[٢١٥]. وكان كام محقًّا، لقد أولت وسائل إعلام ذلك العالم "المنشغل" قدرًا ضئيلًا من الاهتمام لتيمور الشرقية في ظل خمس إدارات رئاسية أمريكية متعاقبة (من جيرالد فورد إلى بيل كلينتون)، فقد كان العنف الذي شهدته إندونيسيا على مدى أربعة وعشرين عامًا بمنزلة إبادة جماعية معتمدة وحمام دم حميد.

وتكرر النمط نفسه إلى حد كبير بين عامي ١٩٩٨-١٩٩٩[٢١٦]. بعد تغيير سوهارتو في مايو/آيار ١٩٩٨، وفي خضم الانهيار الاقتصادي الشديد الذي اجتاح معظم أنحاء المنطقة والضغوط المتزايدة في الأمم المتحدة للتعامل مع المسألة التيمورية بشكل نهائي، توصلوا إلى اتفاق في مايو/آيار ١٩٩٩ يسمح بإجراء استفتاء لأهالي تيمور حول قبولهم أو رفضهم الاندماج الدائم مع إندونيسيا. وفي سبيل التأكد من عدم إجراء الاستفتاء أو موافقة التيمورين على الأقل على النتيجة التي ترغب فيها جاكرتا، شن الإندونيسيون حملة أخرى من الإرهاب والقتل، وتصاعدت

وتيرة العنف بشكل كبير في الأشهر التي سبقت اتفاق الأمم المتحدة وبلغ ذروته في الأسابيع التي تلت التصويت في ٣٠ أغسطس/آب. وعلى الرغم من بدء الجيش الإندونيسي تنفيذ عمليات انسحاب كبيرة لقواته من تيمور الشرقية في وقت مبكر من صيف ١٩٩٨، ووجهوا الدعوة للمراسلين الغربيين لنقل الحدث، فقد كان ينظم على الجانب الآخر مجموعات شبه عسكرية لشن حملة إرهابية ضد سكان تيمور المؤيدين للاستقلال[٢١٧]. وبعدما بدأت الحملة الإرهابية في عام ١٩٩٩، عثر الصحفي آلان نيرن على رئيس أركان ثلاث عشرة مجموعة من هذه الميليشيات، واعترف بأن جماعاته حصلت على "تصريح بالقتل" من الجيش الإندونيسي[٢١٨]. لاحقًا، علم نيرن أنه بعد مذبحة ٦ أبريل في الكنيسة الكاثوليكية في ليكويسا، حيث قُتل ما بين ستين إلى مئتين مدني[٢١٩]، أوفد الأدميرال دنيس بلير، القائد العام للأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ وقتئذ (ثم عينه باراك أوباما مديرًا للاستخبارات الوطنية عام ٢٠٠٩)، إلى جاكرتا للاجتماع بقادة الجيش الإندونيسي. لكن بلير لم يطلب من إندونيسيا "في أي وقت من الأوقات وقف عمليات الميليشيات العسكرية"، حسبما أفاد نيرن بناءً على قراءته للوثائق الأمريكية. وبدلًا من ذلك، اعتبر الجيش الإندونيسي زيارة بلير، بالطريقة التي قصدها بلير بلا شك، "ضوءًا أخضر للمضي قدمًا في عمليات الميليشيات العسكرية"[٢٢٠].

قبل أقل من ثلاثة أشهر على مذبحة ليكويسا، وقعت مذبحة راتشاك في كوسوفو، التي أسفرت عن عدد أقل بكثير من الوفيات (وكما سنوضح لاحقًا، فقد كانت خرافية أيضًا). وكما نرى في الجدول (٣)، استُخدمت كلمة "مذبحة" لوصف أحداث راتشاك في الصحف الأمريكية ثلاث أضعاف ما استُخدمت الكلمة للإشارة إلى أحداث ليكويسا، على الرغم من أن مذبحة ليكويسا كانت حقيقية (وليست خرافية) ووقع فيها أعداد أكبر من القتلى. وفي إشارة إلى التناقضات بين "الخطاب رفيع المستوى من مسؤولي حلف شمال الأطلسي" بشأن حماية حقوق الإنسان في كوسوفو وليس في

تيمور الشرقية، قال جوزيه راموس هورتا، من مؤسسي حزب فريتيلين (الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة) إن حلف شمال الأطلسي تدخل بهجمات القصف الجوي ضد صربيا، وطالب بانسحاب القوات الصربية من كوسوفو (مقاطعة داخل صربيا نفسها)، ودعا إلى محاكمة المسؤولين الصرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لكنه لم يطبق أيًا من تلك الإجراءات على قيادات القوات العسكرية الإندونيسية "الذين تلقى الكثيرون منهم تدريبات في دول حلف شمال الأطلسي" واستفادوا من السخاء العسكري الغربي لعقود طويلة"[٢٢]. لكن لأن الترويج والتغطية المكثفة لمذبحة راتشاك يخدمان المصالح السياسية الأمريكية في ذلك الوقت ويوفران مبررًا مناسبًا لشن قوات حلف شمال الأطلسي هجومها على صربيا في حين ارتكب مذبحة ليكويسا عميل مهم يتمتع بعقود من الدعم والقبول الأمريكي، كان "العالم المنشغل" يركز جهوده على مزاعم "الإبادة الجماعية" في كوسوفو.

٧. السلفادور وغواتيمالا

لقد دعمت الولايات المتحدة الأنظمة القمعية في أمريكا الوسطى لعقود طويلة. وإذا ركزنا على السلفادور وغواتيمالا فقط، سنلاحظ أن تقرير لجنة الحقيقة في السلفادور التابعة الأمم المتحدة كان واضحًا تمامًا بشأن المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الحكومة والقوات شبه العسكرية المدعومة من الحكومة عن مقتل الآلاف من المدنيين وارتكاب الكثير من المذابح في الفترة بين عامي ١٩٨٠-١٩٩١[٢٢٢]. ووجدت لجنة تقصي حقائق منفصلة أن الأمر نفسه ينطبق على غواتيمالا، وقدمت اللجنة خريطة على مستوى البلاد توضح ٦٦٩ موقعًا مختلفًا للمذابح في الفترة ما بين ١٩٦٢ و١٩٩٦. وارتُكب ما لا يقل عن ٦٢٦ مذبحة منها خلال "ما يسمى بعمليات الأرض المحروقة التي خططت لها الدولة (في أوائل الثمانينيات) وأدت إلى الإبادة الكاملة للعديد من مجتمعات المايا"[٢٢٣].

فشلت لجنتا تقصي الحقائق هاتان في التأكيد على أهمية ما فعلته الولايات المتحدة من إنشاء ودعم وحماية هذين النظامين القمعيين الإرهابيين. لقد حصل كلا النظامين، السلفادوري والغواتيمالي، على دعم مالي بموجب تشريع من الكونغرس الأمريكي بمزاعم المساعدة في "مكافحة الإرهاب"، في حين كانت تلك المساعدات موجهة في الواقع إلى مرتكبي جرائم خطِرة تندرج تحت تصنيف "إرهاب الدولة". في كلا البلدين، أُجريت "انتخابات استعراضية" في ظل أنظمة قمعية إرهابية جعلت منها مهزلة حقيقية، لكنها أعطت انطباعًا زائفًا بتراخي القبضة العسكرية في "الديمقراطيات الوليدة"، وساعدت الانتخابات، بالتعاون مع

وسائل الإعلام الأمريكية، في تبييض صورة الدعم الأمريكي لهذه الأنظمة القمعية وجعله مستساغًا"[٢٢٤].

ومن بين المذابح العديدة التي وقعت في السلفادور، ارتُكبت واحدة من أبشع المذابح في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨١ على يد كتيبة أتلاكاتل (التي دربتها الولايات المتحدة الأمريكية) في قرية موزوت الريفية، حيث ذُبح ما يتراوح بين ثمانمائة إلى ألف مدني، من بينهم عدة مئات من الأطفال، بدم بارد. لكن لم تقتصر فظاعة المذبحة على حجمها، وإنما امتدت أيضًا إلى الوسط الإعلامي عندما غضب محررو صحيفة وول ستريت جورنال من المحامي والكاتب رايموند بونير بجريدة نيويورك تايمز لنشره عن هذه المذبحة، ووصفوه بالخائن، مما ساهم في أن يفقد مصداقيته سريعًا فيما يتعلق بهذه القضية"[٢٢٥]. ويمكننا أن نرى في الجدول (٣) أنه على الرغم من وصف هذه الواقعة بـ "المذبحة" في ١٢٢ مادة إعلامية مختلفة منذ عام ١٩٨٢، لم يشر إليها باستخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" إلا مرة واحدة فقط"[٢٢٦]. وبصراحة، نجد ذلك التناقض في استخدام وصف "مذبحة" بين ما حدث في قرية موزوت والحالتين الأخريين المتعلقتين بالحروب في يوغوسلافيا السابقة، في أسواق سراييفو وراتشاك، مثيرًا للاهتمام.

انتهت تجربة غواتيمالا الديمقراطية القصيرة مع الإطاحة التي دبرتها ونظمتها الولايات المتحدة بحكومة أربينز عام ١٩٥٤. وأعقب ذلك قيام دولة لمكافحة التمرد والإرهاب بشن حرب منهجية ضد أي جماعات شعبية منظمة أو منشقة، لم يظهر الكثير منها إلا لمقاومة بطش الدولة القمعية. وصار بإمكان الحكام العسكريين المتعاقبين الاعتماد على الدعم الأمريكي المنتظم في حملاتهم الدموية المناهضة للديمقراطية. في عام ١٩٨٠، نشرت منظمة العفو الدولية دراسة عن غواتيمالا بعنوان "حكومة القتل السياسي"، كما ظهرت غواتيمالا في دراسة أخرى لمنظمة العفو الدولية بعنوان "الاختفاءات: دراسة حالة". وتوصل تقرير لجنة تقصي الحقائق عام ١٩٩٩ إلى أن النسبة الأكبر من هذه المذابح التي نظمتها الدولة نُفِّذت

في قسم واحد، كويشي (٤٥ بالمئة)، تسيطر عليه أغلبية ساحقة من سكان المايا الأصليين (٨٣ بالمئة). وتوصلت اللجنة إلى أن "العديد من المجازر وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد تلك الجماعات خضعت لسياسات عليا بتخطيط استراتيجي تمثَّلت في أعمال لها تسلسل منطقي ومتسق"، وأضاف تقرير اللجنة أن "عملاء دولة غواتيمالا، في إطار تنفيذ عمليات مكافحة التمرد ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣، ارتكبوا أعمال إبادة جماعية ضد مجموعات من شعب المايا..."[٢٢٧].

تظل الأعداد الدقيقة للقتلى في مئات المذابح تلك غير معروفة، لكنها قد تصل إلى ٢٠٠,٠٠٠ ألف شخص أو أكثر. تلك الأعداد الكبيرة، وتركيز الجرائم على سكان المايا، ووجود أدلة على التخطيط رفيع المستوى، كل ذلك يجعل هذه الفترة من تاريخ غواتيمالا مثالًا نموذجيًا لتعريف محاكمات نورنبيرغ (أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية) للمؤامرة والجرائم ضد الإنسانية و"المشروع الإجرامي المشترك" والإبادة الجماعية عن أي من الأحداث الناجمة عن الحروب الأهلية في البوسنة. لكن مرتكب الجرائم في حالتنا هذه دولة عميلة للولايات المتحدة تحارب "الشيوعية". لذا، كانت المذابح التي ترتكبها حميدة وضحاياها لا يستحقون ذكر وسائل الإعلام لهم أو يقللون من شأنهم على أحسن تقدير. وبالفعل، لم تتشكل محكمة "دولية" للتحقيق ومحاكمة الجناة، واقتصر الأمر على تشكيل لجنة للتوضيح التاريخي. وعلى الرغم من أن أعداد القتلى في هذه الحرب من هنود المايا أكبر ممن قُتلوا في حروب البوسنة في التسعينيات، لم تظهر "غواتيمالا" في فهرس كتاب سامانثا باور الذي كان عنوانه الفرعي "أمريكا وعصر الإبادة الجماعية".

يحتوي الجدول (٣) على مذبحة ريو نيغرو في مارس/آذار ١٩٨٢ في غواتيمالا، حيث ذُبح ما يصل إلى ٤٤٤ شخصًا من سكان المايا. وتظهر كلمة "مذبحة" لوصف ما حدث في ريو نيغرو في ٢١ مادة إعلامية مختلفة في الصحف الأمريكية، في حين لم يُستخدم مصطلح "الإبادة

الجماعية" لوصف مذبحة ريو نيغرو قط، كما لم تتناول أي صحيفة مذبحة ريو نيغرو باعتبارها حلقة من سلسلة طويلة من المذابح التي، إذا نظرنا إليها ككل، تستحق أن تُوصف بـ "الإبادة الجماعية". لاحظ أنه في حين استُخدم مصطلح "إبادة جماعية" لوصف ما يحدث في البوسنة ٤٨١ مرة في الجدول (١) وفي سربرنيتسا ٤٤٢ مرة في الجدول (٣)، فإن الجدول (٣) يوضح أيضًا أن صحفنا استخدمت المصطلح مرة واحدة فقط مع أحداث قرية موزوت ولم يُستخدم المصطلح قط مع أحداث ريو نيغرو. يتماشى ذلك مع التغطية الإخبارية ويعكس التحيز السياسي العميق. ويجدر بالذكر أيضًا أن صحيفة نيويورك تايمز لم تستشهد قط بدراستي منظمة العفو الدولية عن غواتيمالا المنشورتين في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، كما أظهر تحليل منفصل أن حدث مقتل ثلاث وعشرين شخصية دينية، من بينهم أمريكي، حاز على أقل من عشر التغطية التي حصل عليها حادث مقتل القس البولندي جيرزي بوبيلوسكو[٢٢٨]. في هذه الحالة، مثل الحالات الأخرى، يكمن الفارق في أن مقتل الثلاثة وعشرين شخصًا جاء على يد عميل وحليف، مما يجعل الضحايا غير جديرين بالذكر. في المقابل، قُتل القس بوبيلوسكو على يد معتدٍ عدوٍّ، دولة بولندا الشيوعية وقتئذ، لذا تصبح القضية جديرة بالاهتمام والضحية جديرة بالذكر، فتتناول أخبارها وسائل الإعلام بكثرة وبغضب شديد وبحث متواصل عن المساءلة وتحقيق العدالة.

حمامات الدم الخرافية

راتشاك

نشرت صحيفة نيويورك تايمز عنوانًا رئيسيًّا في صفحتها الأولى بتاريخ ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ يقول: "العثور على جثث مشوهة في كوسوفو بعد هجوم الصرب". أما جريدة صنداي تايمز اللندنية، فجاء العنوان الرئيسي فيها: "صرب كوسوفو يذبحون ٤٥ قرويًّا". أما جريدة واشنطن بوست، فنشرت: "ذبح القرويين في أعمال وحشية بكوسوفو".

ذكر تقرير صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيته: "العثور على جثث ٤٥ شخصًا من أصل ألباني مقتولين رميًا بالرصاص أو مشوهين، جميعهم بملابس مدنية"، وأضاف التقرير تفاصيل مروعة عن "اقتلاع العيون أو تحطيم الرؤوس، وقطع رأس شخص واحد على الأقل". وكررت صحيفة تايمز اللندنية وواشنطن بوست عبارة "اقتلاع العيون" كما فعلت العديد من الصحف الأخرى؛ وذكرت صحيفة تايمز أيضًا موضوع "الرأس المقطوع"، بينما تحدثت صحيفة واشنطن بوست عن "الرؤوس المحطمة". كما نشرت الصحف تصريحات لشخصيات غربية بارزة، من بيل كلينتون ("عمليات القتل المتعمد والعشوائي") إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي أعرب عن "بالغ قلقه" بخصوص الوضع. بالإضافة إلى نشر تصريحات الأمين العام لحلف شمال الأطلسي خافيير سولانا ("الغضب والاشمئزاز من هذا القتل المتعمد وغير المبرر للمدنيين")،

ووزير الخارجية البريطاني روبين كوك ("أدين هذا العمل الوحشي")، والمدعي العام الرئيسي بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لويز أربور، الذي قال المتحدث باسمها إنها تطالب "بالوصول الفوري دون عوائق" إلى كوسوفو وإنها خططت للسفر إلى هناك في غضون ثماني وأربعين ساعة[٢٢٩]. وفجأة، ظهرت قرية شديدة التحصين لم يسمع أحد بها من قبل على بعد ساعة ونصف بالسيارة جنوب العاصمة، بريشتينا، وتصدرت عناوين الأخبار في جميع الصحف الغربية الكبرى.

وجد مسؤولو إدارة كلينتون وحلف شمال الأطلسي "مذبحة راتشاك"، التي وقعت في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، حدثًا مناسبًا للغاية ليمثِّل "نقطة التحول" المطلوبة، إذ مكَّنت حلف شمال الأطلسي من "السماح بشن هجمات جوية ضد أهداف على أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"، وتوجيه إنذار نهائي من حلف شمال الأطلسي للقيادة الصربية في بلغراد للمشاركة في جولة أخيرة من المحادثات في مدينة رامبوييه الفرنسية؛ التي كانت بدورها واحدة من أعظم الأعمال المسرحية الخيالية في الذاكرة الحديثة، وكان الهدف منها ضمان قدرة حلف شمال الأطلسي على شن هجماته الجوية في الوقت المناسب تزامنًا مع الذكرى الخمسين لانعقاد القمة في واشنطن في شهر أبريل. وعندما أُبلغت مادلين أولبرايت بحادثة راتشاك للمرة الأولى، قالت بحماس شديد إن "الربيع قد أتى مبكرًا إلى كوسوفو"[٢٣٠]. لقد وصلت إليها أخبار وفاة أربعين من ألبان كوسوفو (امرأة وتسعة وثلاثين رجلًا) مباشرةً من ويليام والكر، المسؤول الأمريكي المخضرم والمتخصص في حروب عهد ريغان في أمريكا الوسطى، الذي عُيِّن بعد ذلك في بعثة التحقيق في كوسوفو، بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الورق فقط، لكنها في الحقيقية بعثة الولايات المتحدة من أجل الاستعداد للحرب[٢٣١]. هرع والكر إلى راتشاك في صباح ١٦ يناير/كانون الثاني، وأعلن على الفور أنها "مذبحة"، وطالب بمحاسبة المسؤولين أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كانت

هذه نفس مهمة الممثل الأمريكي الذي -عندما كان سفيرًا لحكومته في السلفادور عام ١٩٨٩- كان يقدم اعتذارات مذهلة دفاعًا عن المذبحة التي ارتكبها الجيش السلفادوري بحق ستة قسيسين يسوعيين ومدبرة منزلهم وابنتها في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، ولم يتحدث عنها أحد تقريبًا[٢٣٢]. وأوضح والكر عندما كان في السلفادور أن "الرقابة الإدارية تعاني مشكلات في مثل هذه الحالات، وهي ليست مشكلات تصلح للمناقشة والتحليل في أروقة كليات إدارة الأعمال بجامعة هارفرد. أعني، إنها الحرب". بحسب تصريحات السفير، لم تُرتكب جرائم وحمامات دم متعمدة في السلفادور، بل كانت مجرد تجاوزات في خضم المعركة؛ أما في كوسوفو، فلم تكن هناك "حرب"، وإنما مذبحة لقتل المدنيين بدم بارد. وكما لاحظت صحيفة لوس أنجلوس تايمز لاحقًا، فإن تقديم الذات باعتبار المرء "مناضلًا من أجل حقوق الإنسان يمثل اختلافًا كبيرًا بالنسبة إلى والكر"[٢٣٣]. لكنه أفلت بفعلته؛ وكانت هذه الملاحظة التي نشرتها صحيفة لوس أنجلوس تايمز فريدة من نوعها تقريبًا في الأوساط الصحفية والإعلامية.

لا نصدق وقوع مذبحة من أي نوع في مدينة راتشاك[٢٣٤]. خلال مهاجمة القوات الصربية لهذا الموقع وغيره من المعاقل المحلية لجيش تحرير كوسوفو (في بيلينس ومالوبوليتسي وبيتروفو)، صحب القوات الصربية مراقبون مدعوون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب طاقم تصوير تابع لوكالة الأنباء أسوشيتد برس تولى تصوير الأحداث طوال العملية. وقعت العديد من الاشتباكات بالأسلحة النارية بين الصرب ومقاتلي جيش تحرير كوسوفو في مواقع عدَّة، معظمها خارج البلدات في الغابات المحيطة، وانسحبت القوات الصربية من الموقع قبل وقت طويل من غروب الشمس. ولاحقًا، في اليوم نفسه، أقدم المراسل الفرنسي كريستوف شاتليه على زيارة بلدة راتشاك والتقى مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولم يذكر أي منهم أي شيء عن أي واقعة ترقى إلى أن تكون مذبحة. لكن

في الصباح التالي، بعد عودة مقاتلي جيش تحرير كوسوفو إلى راتشاك ليلًا، عُثر على اثنين وعشرين جثة في وادٍ خارج القرية، وعُثر على ثماني عشرة جثة أخرى على الأقل في مواقع أخرى مختلفة داخل القرية. ولم يوضح أحد لماذا لم يُزيلوا الصرب أو يدفنوا أيًا من هذه الجثث عندما كانوا موجودين في اليوم السابق كقوة مقاتلة، ولماذا لم يرصد مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكاميرات وكالة أنباء أسوشيتد برس أيًا من تلك الأحداث، ولماذا لم يُسمح قط للعاملين بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتحدث عن ذلك علنًا. فشل ويليام والكر، الذي وصل سريعًا إلى موقع الحادث في ١٦ يناير/كانون الثاني، في الحفاظ على نزاهة تحقيقات الطب الشرعي وتضررت بعض التفاصيل المهمة بشكل دائم لا رجعة فيه؛ كما منع والكر خبراء الطب الشرعي من فحص موقع الحادث والجثث حتى يوم ٢٢ يناير/كانون الثاني[٢٢٥]. لكن الوادي المليء بالجثث كان الذريعة المثالية لتصريح الإدانة الشهير لوالكر في ذلك اليوم: "مما رأيته شخصيًا، لا أتردد في وصف الحدث بالمذبحة، من الواضح تمامًا أنها جريمة ضد الإنسانية. كما أنني لا أتردد في اتهام قوات الأمن الحكومية وتحميلها المسؤولية"[٢٢٦]. وتلخيصًا لأعمال البعثة التي قادها والكر في كوسوفو، يرى مارك ويلر، مستشار جيش تحرير كوسوفو، أن "الاكتشاف العرضي لمذبحة راتشاك صعَّب مهمة حلف شمال الأطلسي في تبرير تقاعسه بأي أسباب شرعية"[٢٢٧]. لقد صار لديهم سبب حاسم لشن الحرب وتطبيق مبدأ "التدخُّل الإنساني".

وصل فريق الطب الشرعي التابع للاتحاد الأوروبي إلى الموقع متأخرًا وبدأ أعماله في جامعة بريشتينا يوم ٢٢ يناير/كانون الثاني، وضغط والكر على قائدة الفريق، هيلينا رانتا، إلى جانب حكومتها (فنلندا) لإعلان أن ما حدث في راتشاك مذبحة بحق المدنيين وجريمة ضد الإنسانية. وهذا ما فعلته رانتا في نهاية المطاف، بالرغم من التناقضات، اعتمادًا على أدلة ظرفية تستند إلى شائعات رددها والكر، لكنها اعترفت أيضًا بأن فريق

الطب الشرعي التابع للاتحاد الأوروبي لم يجرِ أي تحقيقات في مسرح الجريمة المزعوم ولم يتمكن من التأكد من تسلسل احتجاز الجثث بين وقت الوفاة وتاريخ بدء التشريح. علاوةً على ذلك، ظلت رانتا تتراجع عن ادعاءاتها المبكرة، واشتكت لاحقًا من الضغوط السياسية التي تعرضت لها في أثناء عملها. ونقلت سيرة ذاتية لرانتا، نُشرت عام ٢٠٠٨ في فنلندا، قولها إن "والكر أراد مني أن أقول إن الصرب كانوا المسؤولين عن 'مذبحة راتشاك' حتى تبدأ الحرب"[٢٣٨].

يشير كل ذلك إلى أن "مذبحة راتشاك" كانت في المقام الأول مسألة سياسية، استُخدمت، كما تقترح رانتا، لتبرير الحرب، بالرغم من الاختزال الكبير لأي عمليات تحقيق أجريت للوقوف على ظروفها. وبالإضافة إلى شهادة شاتليه، المراسل الفرنسي، وملابسات العمليات العسكرية الصربية في يوم ١٥ يناير/كانون الثاني، تشير أدلة جنائية أيضًا إلى أن الجثث التي انتُشلت في ١٦ يناير/كانون الثاني كانت لمقاتلين، وليسوا مجرد مدنيين. فقد عُثر على بقايا البارود على أيدي سبعة وثلاثين من أصل أربعين جثة عند تشريحها في قسم الطب الشرعي بكلية الطب جامعة بريشتينا، وفقًا لأخصائي الطب الشرعي الصربي دوشان دونييتش، الذي عمل مع فريق الاتحاد الأوروبي؛ وكتب أن "آثار انفجار البارود تشير إلى استخدام هؤلاء الأشخاص للأسلحة النارية قبل وفاتهم مباشرةً"[٢٣٩].

ومن المهم أيضًا إعادة تقييم النتائج التي توصل إليها فريق الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١[٢٤٠]. على الرغم من أن أسباب الوفاة في جميع الحالات الأربعين هي الإصابة بأعيرة نارية، فقد تباينت عدد الجروح بين الجثث الأربعين بشكل كبير. كانت ست جثث مصابة بطلق ناري واحد فقط أدى إلى الوفاة، بينما وجدوا خمس عشرة جثة بها ما بين جرحين إلى خمسة جروح، وأربع عشرة جثة بها ما بين ستة إلى عشرة جروح، وخمس جثث أخرى بها ما بين أحد عشر إلى عشرين جرحًا[٢٤١]. إلا أنه في سردية "المذبحة" التي تشير إلى اعتقال ما بين اثنين وعشرين وأربعين

مدنيًّا من ألبان كوسوفو على يد القوات الصربية وإعدامهم بدم بارد، من المستبعد بشكل كبير أن يُعدم ستة أشخاص برصاصة واحدة، في حين أُعدم أربعة وثلاثون شخصًا آخر بما يتراوح بين رصاصتين إلى عشرين رصاصة. على النقيض، يشير هذا التباين في الجروح إلى شيء آخر: حدوث الوفيات في سلسلة مختلفة من الأحداث (أو "طرق مختلفة للوفاة"، وفقًا للمصطلحات التي يستخدمها هؤلاء الخبراء[٢٤٢]) في أزمنة وأمكنة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، في إحدى عشرة حالة فقط من أربعين جثة "رصد الخبراء تجانسًا كبيرًا يتوافق مع فرضية إطلاق النار المستمر..." (أو "إطلاق نار متواصل محتمل" على حد تعبيرهم في بعض الحالات)؛ بخلاف ذلك، "كانت اتجاهات مسارات الرصاصات متباينة ومختلفة أغلب الوقت"[٢٤٣]. إجمالًا، تشير الشواهد إلى أن الوفيات في راتشاك وما حولها، وكذلك القرى الثلاثة الأخرى التي شنت فيها القوات الصربية هجومها في ١٥ يناير/كانون الثاني، كانوا في الأساس، إن لم يكن حصرًا، قتلى في المعارك ولم يُعدموا رميًا بالرصاص[٢٤٤].

لكن بيل كلينتون ومادلين أولبرايت والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولويز أربور وحلف شمال الأطلسي ووسائل الإعلام الرئيسية قرروا جميعًا الاستشهاد بتصريحات والكر المبكرة في مكان الحادث، واتفقوا دون تردد على أن راتشاك كانت مذبحة ارتكبها الصرب بدم بارد راح ضحيتها ما لا يقل عن أربعين مدنيًّا من ألبان كوسوفو تثبت مجددًا قسوة ووحشية وخسَّة الصرب. لقد كذب بيل كلينتون مرارًا وتكرارًا بشأن راتشاك، حتى إنه زعم في مؤتمر صحفي نُقل تلفزيونيًّا على المستوى الوطني قبل خمسة أيام فقط من بدء الحرب أن "الصرب اقتادوا الرجال والنساء والأطفال الأبرياء من منازلهم إلى وادٍ قريب وأجبروهم على الركوع في التراب ثم أمطروهم بالرصاص، ليس لأنهم فعلوا أي شيء، بل بسبب هويتهم"[٢٤٥]. وكما ذكرنا، كانت أولبرايت غاية في السعادة والحماس عندما أخبرها ويليام والكر عن وقوع "مذبحة". وسرعان ما أعلنت لويز

أربور أن "مذبحة راتشاك" جريمة استنادًا إلى تصريحات والكر فقط. وأقنع الرئيس الألماني للاتحاد الأوروبي رئيسة فريق الطب الشرعي، هيلينا رانتا، بعقد مؤتمرها الصحفي يوم ١٧ مارس/آذار، وقدمت فيه، تحت ضغط كبير، تفسيرًا "شخصيًّا" متحيزًا لأعمال فريق الطب الشرعي التابع للاتحاد الأوروبي؛ وتبين أن يوم ١٧ مارس/آذار هو اليوم الأخير لمحادثات رامبوييه، مما ساعد في تقويض جهود الصرب لدرء الحرب الوشيكة التي قرر حلف شمال الأطلسي شنها. وتتضح بذلك أهمية "مذبحة راتشاك" في مسيرة حلف شمال الأطلسي نحو الحرب، وكانت هذه الحادثة التي وقعت في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ هي الوحيدة في لائحة الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مايو/آيار ١٩٩٩ بحق سلوبودان ميلوشيفيتش للجرائم التي يُزعم ارتكابه لها في كوسوفو قبل بدء القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي[٢٤٦].

ساهمت وسائل الإعلام بطريقة مثالية في تحويل "مذبحة راتشاك" إلى ذريعة للحرب. كان أبرزها تغافل جميع وسائل الإعلام تقريبًا عن ذكر ملابسات الهجوم الصربي: قتل جيش تحرير كوسوفو لضباط الشرطة الصرب في نهاية الأسبوع السابق؛ أو حضور مراقبي منظمة الأمن والتعاون الأوروبية وطاقم تصوير من وكالة أنباء أسوشيتد برس ومراسل صحفي فرنسي للعمليات الصربية؛ أو انعدام كفاءة القوات الصربية في ترك الجثث ممددة على الأرض طوال اليوم حتى رصدها مقاتلو جيش تحرير كوسوفو عند عودتهم إلى القرية ليلًا)؛ أو خلفية ويليام والكر باعتباره سفيرًا ووكيلًا لشؤون الحروب الخارجية للإدارة الأمريكية؛ أو كذب بيل كلينتون بشأن اقتياد الصرب للنساء والأطفال الألبان وقتلهم "بسبب هويتهم"؛ أو الضغط على فريق الطب الشرعي التابع للاتحاد الأوروبي وهيلينا رانتا؛ أو ملاءمة "مذبحة راتشاك" للأهداف السياسية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في ذلك الوقت. باختصار، لقد خدمت "المذبحة" مخططات الولايات المتحدة وحلف شمال الناتو على نحو جيد من أجل شن

الحرب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، المخططات التي عملوا عليها لأشهر عدَّة؛ وساهمت وسائل الإعلام في تمهيد الطريق والترويج للذرائع السياسية المطلوبة لتلك القوى العظمى من أجل تنفيذ مخططاتها.

كما يتضح في الجدول (٣)، استخدمت الصحف كلمة "مذبحة" ٣١٢ مرة لوصف ما حدث في راتشاك، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف استخدام الكلمة لوصف ما حدث في قرية موزوت، التي أسفرت عن عدد قتلى أكثر من قتلى راتشاك بمقدار ثمانية عشر إلى اثنين وعشرين ضعفًا، وكانوا قتلى حقيقيين من المدنيين وليس حمام دم خرافي يستند إلى مزاعم مسؤول حكومي؛ ولا يخفى على أحد أن ضحايا قرية موزوت لم يحصلوا على أي شكل من أشكال العدالة مطلقًا. إذا كانت أحداث راتشاك خرافية، كما نعتقد، فهذا يعني أن الحرب التي استغلت هذه الأحداث لتبريرها أمام العالم استندت إلى كذبة، وبالتالي تصبح أي فكرة مفادها أن هدف الحرب كان تحقيق العدالة موضع تساؤل.

ملاحظة ختامية

خلال العقود العديدة الماضية، تزايدت وتيرة استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" إلى درجة الاستهتار[٢٤٧]، إلى الحد الذي جعل الكثيرين يستهينون بجريمة القرن العشرين التي أدت إلى ظهور المصطلح بالأساس. لكن ما لم يتغير هو التحيز السياسي الواضح لاستخدام هذا المصطلح، إذ ما يزال قائمًا كما كان في عام ١٩٧٣ و١٩٨٨ لدرجة أنه صار بإمكاننا "معرفة أصدقاء الولايات المتحدة وأعدائها من متابعة استخدام وسائل الإعلام لهذا المصطلح"[٢٤٨].

عندما ترتكب الولايات المتحدة بنفسها جرائم قتل جماعية، فإن هذه الفظائع تكون "بنّاءة"، وضحايا لا يستحقون الاهتمام أو السخط، ولا يكونوا بأي شكل من الأشكال ضحايا "إبادة جماعية"، مثل العراقيين "الأقل مكانةً من البشر" الذين ماتوا بأعداد مروعة خلال أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي. لكن عندما يكون مرتكب الجرائم الجماعية عدوًّا للولايات المتحدة أو دولة تستهدف الولايات المتحدة زعزعة استقرارها والهجوم عليها، يكون العكس صحيحًا. تصبح عندئذ تلك الفظائع "شائنة" ويستحق ضحاياها تركيز وسائل الإعلام وتعاطفنا وإظهار التضامن العلني وانتشار الدعوات المطالبة بالعدالة وعقاب الجاني. بل ونجد أن "الفظائع الشائنة" لها أسماؤها الخاصة المحفوظة، وعادةً ما ترتبط بالأماكن التي

تقع بها الأحداث. بوسعنا جميعًا أن نذكر الأمثلة الأشهر: كمبوديا (لكن في ظل حكم الخمير الحمر وليس في السنوات التي انتشر فيها القتل الجماعي على يد الولايات المتحدة وحلفائها)، والعراق (لكن عندما يُقتل الضحايا على يد صدام حسين وليس على يد الولايات المتحدة) وغيرها من الحالات في حلبجة والبوسنة وسربرنيتسا ورواندا وكوسوفو وراتشاك ودارفور.

لكن الأمر المؤسف هو أن وسائل الإعلام والمثقفين المهتمين بـ "الإبادة الجماعية"، وحتى المنظمات غير الحكومية الرائدة، يتبعون جميعًا السردية الرسمية فيما يتعلق بحمامات الدم والإبادة الجماعية. وبالنظر إلى القوة العالمية للولايات المتحدة، تمتد تلك التبعية أيضًا إلى الاتحاد الأوروبي ومسؤولي الأمم المتحدة. نجد وسائل الإعلام والمثقفين "يتبعون الدولة"، ويطبقون سياسات الإبادة الجماعية التي تتطلب التضخيم من شأن المذابح وحمامات الدم الشائنة، مع تجاهل حمامات الدم البنّاءة والحميدة أو التقليل من شأنها. وكما أوضحنا، سيسلطون جميعًا الضوء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومسؤولي الأمم المتحدة، على الحالات الشائنة في دارفور[٢٤٩] وما سبقها في البوسنة ورواندا وكوسوفو، ويتجاهلون حمامات الدم البناءة والحميدة في أمريكا الوسطى والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وفلسطين.

عندما قدَّم المدعي العام الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، التماسًا إلى المحكمة في يوليو/تموز ٢٠٠٨ لإصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير "فيما يتعلق بعشر تهم ارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب" في إقليم دارفور بغرب السودان منذ عام ٢٠٠٢، كانت هذه الحالة الأولى التي يتلقى فيها رئيس دولة مثل هذا التكريم من المحكمة الجنائية الدولية. (مثلما أصبح سلوبودان ميلوشيفيتش في عام ١٩٩٩ أول رئيس دولة على الإطلاق توجه إليه المحكمة الجنائية الدولية اتهامات في أثناء وجوده في منصبه). وأوضح مورينو أوكامبو أسباب هذا الإجراء قائلًا: "لقد كانت

دوافع البشير سياسية إلى حد كبير. لقد تذرَّع بـ 'مكافحة التمرد'، لكن نياته كانت ارتكاب 'إبادة جماعية'"[٢٥٠].

وفي نهاية المطاف، عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في مارس/آذار ٢٠٠٩ مذكرة اعتقال بحق البشير، وسط تصفيق مدوٍّ من المؤسسات الغربية[٢٥١]، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (مع إسقاط تهمة الإبادة الجماعية على الرغم من تقديم مورينو أوكامبو لاحقًا التماسًا إلى المحكمة لإعادة النظر في هذا الاتهام أيضًا[٢٥٢])، كان من بين الأسباب الأساسية التي دفعت المحكمة إلى تأكيد اختصاصها القضائي "في أراضي دولة لم تنضم إلى اتفاق روما الأساسي"، بحد تعبير المحكمة بعبارات سياسية صريحة: "أحد الأهداف الرئيسية لنظام روما الأساسي هو وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي برمته من العقاب، إذ يجب ألا تمر تلك الجرائم دون عقاب"[٢٥٣]. ومهما كانت الأسس التي تستند إليها القضية، يسهم إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني في تحقيق مصلحة أسمى، أو هذا ما تؤكد عليه المحكمة، ويدعم هدفًا طويل المدى لتحقيق العدالة الدولية: وهو أن القانون لا ينطبق على جميع الأشخاص فحسب، بل ينطبق على الجميع "دون أي تمييز بناءً على الصفة الرسمية"[٢٥٤]. كان هذا هو المنطق الذي قدمته المحكمة الجنائية الدولية أمام العالم: تثبت لائحة الاتهامات الموجهة ضد البشير للعالم برمته أنه لا أحد فوق القانون.

وتتوافق مذكرة الاعتقال التي أصدرها قضاة المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس السودان مع النمط السائد، دون أي إحراج على ما يبدو، وحقيقة أنه حتى منتصف عام ٢٠٠٩ كان جميع المتهمين على قائمة المحكمة الجنائية الدولية من الأفارقة السود، مع توفير الحصانة لاثنين آخرين من الرؤساء الأفارقة السود (يوري موسيفيني رئيس أوغندا وبول كاماغه رئيس رواندا) بالرغم من أنهما من كبار المجرمين والقتلة، لكنهما أيضًا من العملاء الرئيسيين للولايات المتحدة في المنطقة. ولا يبدو أن

أي شخص في أعضاء المؤسسات السياسية الغربية يرى أي مشكلة في انتقائية المحكمة الجنائية الدولية، ولا حتى منظمات "حقوق الإنسان" و"العدالة الدولية" التي تشيد بكل لائحة اتهام تصدرها المحكمة الجنائية الدولية.

في الواقع، كان إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب وتطبيق مبدأ المساءلة عن المذابح الجماعية للمدنيين دون أي تمييز فيما يتعلق بالعرق أو السلطة من الوعود التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية. ومع انتهاء المفاوضات التي أدت إلى وضع نظام روما الأساسي عام ١٩٩٨، توجه الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، كوفي عنان، إلى العاصمة الإيطالية لحضور الحفل الختامي للمؤتمر. وقال عنان في الحفل: "حتى الآن، عندما يرتكب الرجال الأقوياء جرائم ضد الإنسانية، يعرفون أنه ما داموا ظلوا أقوياء، لن تتمكن أي محكمة دنيوية من محاكمتهم. لكن سيتغير كل ذلك مع المحكمة الجنائية الدولية الجديدة. لن يعود من الممكن الطعن على الأحكام التي تهدف إلى دعم حقوق الضعفاء والعاجزين وسيادة 'عدالة المنتصر'. لن نسمح بأن يظن من هم أقوى من غيرهم أنهم قادرون على تبوء منصة القضاء وإصدار الإحكام. لم تعد الأحكام الصادرة من المحاكم التي تنشأ بشكل خاص للتعامل مع الجرائم المرتكبة في صراعات محددة أو من أنظمة محددة، مثل محكمتي لاهاي وأروشا، قابلة للطعن. لن نشهد مجددًا ما كان يحدث من ارتكاب الجرائم نفسها على يد أشخاص آخرين في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة دون عقاب. الآن، وأخيرًا، صار لدينا محكمة دائمة للفصل في أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي بأسره: الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب"[٢٥٥].

لكن ما وعد به كوفي عنان ألغاه نظام روما الأساسي. لقد أدرجت المادة ٥,١ من نظام روما الأساسي "جريمة العدوان" ضمن "أخطر أربع جرائم تثير قلق المجتمع الدولي بأسره" والتي ستمارس المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها القضائي عليها (الجرائم الثلاثة الأخرى هي

الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب). إلا أن المادة ٥,٢ تضيف أن "المحكمة لن تمارس اختصاصها القضائي على جرائم العدوان إلا في حال اعتماد حكم يعرِّف الجريمة ويحدد الشروط التي بموجبها ستمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة"[٢٥٦]. لكن لم يتوصل المعنيون إلى أي تعريف بعد، على الرغم من الأهمية الكبيرة، وربما المتزايدة، للجريمة المعنية، وعلى الرغم من وجود مجموعة عمل خاصة في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٢ مهمتها تعديل نظام روما الأساسي وفقًا لذلك[٢٥٧]. وإذا حدثت المعجزة ونجحت مجموعة العمل الخاصة في مهمتها، سيظل مثل هذا التعديل يتطلب "تصديق سبعة أثمان الدول الأعضاء حتى يدخل حيز التنفيذ"، كما أوضح مايكل ماندل من جامعة يورك، كما أنه "لن يُطبق إلا على الدول التي وافقت عليه. بعبارة أخرى، لن تمتلك المحكمة الجنائية الدولية الاختصاص القضائي لنظر جرائم العدوان إلا بموافقة الجميع، مع إعفاء الدول غير الراغبة في تطبيق القانون عليها"[٢٥٨]. من الواضح تمامًا أنها ليست الطريقة المثالية لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. في الواقع، إنها نقيض الحكمة القديمة التي كانت تصور العدالة على أنها عمياء.

وفي حين تضمن المحكمة الجنائية الدولية إفلات الدول الأقوى من العقاب، فإنها تُشبع أيضًا ما يطلق عليه ماندل "الرغبة الأمريكية في إنشاء محكمة مخصصة دائمة"، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتعامل مع صراعات محددة وأنظمة معينة. ويضيف ماندل: "تريد الولايات المتحدة محكمة دائمة يمكن تفعيل دورها على الفور من خلال مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة"[٢٥٩]، مثلما فعل مجلس الأمن تمامًا عندما اعتمد القرار رقم ١٥٩٣ في مارس/آذار ٢٠٠٥، الذي نص على أن أزمة دارفور غرب السودان "ما زالت تشكِّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين"، وأحال القضية إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية[٢٦٠]. ومن الواضح أن قضية البشير

مجرد نذير بالطريقة التي نتوقع أن تعمل بها المحكمة الجنائية الدولية ويُطبق بها مبدأ المسؤولية عن الحماية على دول الجنوب في المستقبل: مسؤولية دائمة ومخصصة عن الحماية مصاحبة لمحكمة جنائية دولية دائمة ومخصصة.

ولن يصعب علينا التكهن بما قد تسفر عنه تحقيقات مماثلة في كامل نطاق الحروب والاحتلالات التي شنتها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وإسرائيل طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لو أحيلت تلك الجرائم الفظيعة إلى لجان تحقيق مستقلة عدوانية على غرار تحقيق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الشأن السوداني أو فرق الطب الشرعي والتحليل الجنائي التي تستخرج رفات موتى الحروب الأهلية في البوسنة والهرسك وجثث ضحايا صدام حسين في العراق، أو المحكمة العسكرية الدولية لألمانيا في نورمبرغ.

ومع ذلك، وفي تناقض صارخ مع هذه التحقيقات، رفض المدعي العام نفسه للمحكمة الجنائية الدولية في فبراير/شباط ٢٠٠٦، فتح أي تحقيق في الجرائم المرتكبة في العراق خلال الغزو والاحتلال الأمريكي/البريطاني، على الرغم من تلقيه "أكثر من ٢٤٠ رسالة" تطالبه بذلك، من بينها طلبات مقدمة من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش.

في البيان الذي فسَّر فيه قراره، قدَّم مورينو أوكامبو عددًا من الأسباب التي تبرر عدم شروع مكتبه في المضي قدمًا في التحقيقات المطلوبة. قال إن العراق لا تخضع للاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا صحيح[٢٦١]؛ ما زالت المحكمة الجنائية الدولية حتى يومنا هذا غير قادرة على تحديد "إن كان قرار الانخراط في صراع مسلح قانوني أم لا" (للأسباب التي ناقشناها آنفًا، لم تندرج بعد جريمة العدوان ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية

الدولية)؛ كما لم يصل إلى مكتبه "أي إشارة معقولة تفيد بأن القوات الأمريكية كانت لديها 'نية التدمير، كليًا أو جزئيًا، لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بشكل محدد' على النحو المذكور في تعريف الإبادة الجماعية"؛ وما شابه ذلك من الحجج والمراوغات القانونية.

لكن الحجج الأبرز كانت في إطار جرائم الحرب، الفئة الوحيدة التي كان مكتب مورينو أوكامبو على استعداد للقبول بالأدلة المشتركة بشأنها مع أكثر من ٢٤٠ طرفًا معنيًا، وتضمن ذلك "استهداف المدنيين" و"الهجمات المفرطة" و"القتل العمد" و"المعاملة غير الإنسانية للمدنيين"، ظل مورينو أوكامبو قادرًا على التوصل إلى سبب يمنعه من المضي قدمًا، فقال: يبدو أن مسرح الفظائع الوحشية العراقي لا يلبي معايير "الخطورة" العامة التي حددتها المحكمة الجنائية الدولية.

وبصريح عبارة مورينو أوكامبو، كانت حالات القتل والدمار في العراق:

> تختلف فيما يتعلق بعدد الضحايا عن الحالات الأخرى قيد التحقيق والتحليل بالمكتب. ويجدر بالذكر أن مكتب المدعي العام يحقق حاليًا في ثلاث حالات تتعلق بنزاعات طويلة الأمد ف شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور. تنطوي كل حالة من الحالات الثلاثة قيد التحقيق على آلاف عمليات القتل العمد، فضلًا عن أعمال العنف الجنسي والاختطاف واسعة النطاق. وقد أدت هذه النزاعات مجتمعة إلى نزوح أكثر من خمسة ملايين شخص. كما تنطوي الحالات الأخرى قيد التحليل أيضًا على مئات أو آلاف الجرائم. ومع أخذ جميع الملابسات في الاعتبار، يبدو أن الوضع لا يفي بالمتطلبات اللازمة وفقًا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٢٦٢].

وكما أوضحنا، فقد سقط مئات الآلاف من العراقيين ضحايا حقبة "عقوبات الدمار الشامل" طويلة الأمد، وقُتلوا "عمدًا" على يد سياسات كانت عواقبها مفهومة ومرغوبة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وادَّعى مرتكبوها علنًا أنها "تستحق العناء".

لقد توفي مليون عراقي (أو أكثر) بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ كنتيجة مباشرة "للجريمة الدولية الكبرى" التي ارتكبها الغزاة الأمريكيون والبريطانيون، وكذلك نزوح وهروب الشعب العراقي بأعداد تقترب من الخمسة ملايين الذي استشهد بها مورينو أوكامبو في ثلاث مسارح مختلفة "مجمعة" في إفريقيا، وأكثر من أعداد النازحين في دارفور وحدها.

ومن اللافت للنظر أيضًا استخدام مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ذريعة مماثلة لـ"عدم الوفاء بمتطلبات فتح التحقيق"، بعدما تعرض لضغوط من أجل التحقيق في أحداث الحرب التي شنها حلف شمال الأطلسي بقيادة حلف الناتو على صربيا عام ١٩٩٩. في هذه القضية، رفضت كارلا ديل بونتي فتح تحقيق رسمي في الجرائم المحتملة لحلف شمال الأطلسي، استنادًا إلى أن العدد الإجمالي للوفيات بين صفوف الصرب على يد قوات حلف شمال الأطلسي، التي وثقها مكتب المدعي العام، بإجمالي ٤٩٥ قتيلًا لا تمثل عددًا كبيرًا بما يكفي؛ وذكر البيان: "لا دليل على وجود أساس إجرامي لازم لتوجيه تهم الإبادة الجماعية أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية"[٢٦٣]. ومع ذلك، قبل عام واحد، قررت سلفتها، لويز أربور، اعتبار مقتل ٣٤٤ من ألبان كوسوفو يفي المعايير والمتطلبات اللازمة لتوجيه الاتهام إلى الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش لارتكاب جرائم مختلفة، الأمر الذي وافقت عليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الفور، على الرغم من وقوع خمس وأربعين حالة وفاة فقط من بين هذه الحالات قبل بدء حرب حلف شمال الأطلسي[٢٦٤]. وأوضح المتحدث الرسمي المختص بالعلاقات العامة بحلف شمال الأطلسي، جيمي شيا، الأساس الذي تستند إليه

خيارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عند تطبيق نظامها الأساسي، وقال: "من دون دول حلف شمال الأطلسي لن توجد محكمة عدل دولية، ولم تكن لتتشكل أي محكمة جنائية دولية ليوغوسلافيا السابقة لأن دول حلف شمال الأطلسي كانت في طليعة من شكلوا هاتين المحكمتين، وهم من يمولون هاتين المحكمتين ويدعمون أنشطتهما بشكل يومي. نحن من يدافع عن القانون الدولي، ولسنا من ينتهكه"[٢٦٥].

وجهت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتهاماتها إلى ميلوشيفيتش بقتل ٣٤٤ من ألبان كوسوفو خلال حرب فعلية، وأثارت عمليات القتل التي ارتكبها الصرب في سربرنيتسا وراتشاك مشاعر هائلة في المجتمع الغربي، فضلًا عن سلسلة من لوائح الاتهام والملاحقات القضائية لشخصيات صربية رفيعة المستوى. في المقابل، حرصت إدارة كلينتون والأمم المتحدة ووسائل الإعلام التجاهل التام لمذكرة سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤ الموجهة إلى وزير الخارجية الأمريكي وتفيد بأن الجبهة الوطنية الرواندية التابعة لبول كاغامه كانت تقتل "١٠,٠٠٠ أو أكثر من المدنيين الهوتو شهريًا" في رواندا، لدرجة أن يتحول كاغامه إلى "أبراهام لينكون" إفريقيا (فيليب جوريفيتش). في الواقع، كان "العالم الحر" يدعم كاغامه والجبهة الوطنية الرواندية في توسعاتهم وغزو الأراضي على نطاق واسع وارتكاب المذابح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أوضحنا، فقد تدرَّب كاغامه في قاعدة فورت ليفنوورث وتمتع بدعم أمريكي متواصل خلال تخطيطه وتنفيذه لعملية تغيير النظام العنيفة في رواندا. يتفوق كاغامه على عيدي أمين (الرئيس الأوغندي السابق) في القتل وارتكاب الفظائع[٢٦٦]، لكنه يتمتع بالحصانة التي يوفرها له داعميه مقابل ما يقدمه لهم من خدمات.

وبهذه الطريقة، وطرق أخرى عدَّة، تظهر الثقافة العالمية للإفلات من العقاب، إذ تحصل الولايات المتحدة وحلفاؤها على تصاريح تتيح لهم الحرية الكاملة لارتكاب "جرائم دولية كبرى"، فضلًا عن "جميع أشكال

الشرور" التي قد تصدر عنهم. وعلى نحو مماثل، عندما طلبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من محكمة العدل الدولية إصدار أمر قضائي ضد عشر دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي قصفوها في ربيع عام ١٩٩٩، كان رد الولايات المتحدة في المحكمة بأنها "لم توافق على اختصاص المحكمة في هذه القضية، وفي غياب هذه الموافقة، ليس للمحكمة الاختصاص القضائي اللازم للمضي قدمًا"[٢٦٧]. وفي الثاني من يونيو/ حزيران ١٩٩٩، بينما كانت يوغوسلافيا ما زالت تتعرض لهجوم قوات حلف شمال الأطلسي، قضت محكمة العدل الدولية بأنها "تفتقر بشكل واضح إلى الاختصاص القضائي" للنظر في شكوى يوغوسلافيا بشأن طرح اسم الولايات المتحدة، وأنها تفتقر أيضًا للحق في منع المعتدين من مواصلة هجماتهم. واتفق اثنا عشر قاضيًا من أصل خمسة عشر على أن "محكمة العدل الدولية لا يمكنها البتُّ في نزاع بين الدول دون موافقة تلك الدول على اختصاصها القضائي. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية ذكرت أنها لا توافق على اختصاص المحكمة القضائي في هذه القضية، ولن توافق لاحقًا، لم يتبقَّ أي بديل لمحكمة العدل الدولية، في غياب موافقة الولايات المتحدة... ولا يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها القضائي والنظر في تلك القضية"[٢٦٨].

ويتناقض ذلك على نحو صارخ مع الخطاب الذي استخدمته المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس السودان، وكل ما بشَّرت به المؤسسات الدولية بشأن الاختصاص القضائي العالمي، إذ أصدرت أول مذكرة اعتقال على الإطلاق بحق رئيس دولة في منصبه[٢٦٩]، لتمتد قبضة المحكمة الجنائية الدولية إلى إفريقي أسود آخر تعارضت عمليات القتل التي يرتكبها مع مصالح القوى البيضاء والشمالية العظمى، بينما تقف قبضتها على حدود دول حلف شمال الأطلسي وحلفائها. ولا يقتصر الأمر على إفلات أعمالهم العدوانية وجرائمهم الوحشية الجماعية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة من العقاب فحسب، بل تستمر شخصياتهم البارزة في تقلُّد المناصب

الرسمية ويظلون بعيدين عن طائلة القانون الدولي كما كانوا دائمًا. حتى وقتنا هذا، تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها وعملاؤها، وليس أعداؤها في إفريقيا السوداء وفي أي مكان آخر، في الاستفادة من الثقافة العالمية السائدة للإفلات من العقاب التي طالما استمتعت بها القوى العظمى؛ إنهم يستمتعون بحصانة لا تعزو إلى صلاحهم ولا إلى عدالتهم، بل إلى قوتهم الاقتصادية والسياسية ولا شيء آخر.

إن عجز أي قطاع من قطاعات المؤسسة الأمريكية عن الاعتراف بأن التدهور والدمار البشري والمادي في جنوب الشرق الأوسط ناتج عن السياسات المتعمدة التي أدَّت إلى تلك النتيجة، وليس نتاج مصادفة أو حتى خطأ، لهو أعظم إخفاق فكري وأخلاقي في تاريخ الولايات المتحدة. إذا كان لعبارة "إنكار الإبادة الجماعية" تطبيق عملي واقعي، فسنجدها هنا في الممارسات المعتادة للفئات الأكثر ثراءً والأفضل تعليمًا في العالم.

ومن ثم، فقد أصبح ملحوظًا اليوم أكثر من أي وقت مضى تلك القدرة البشرية على تجاهل أو إدانة الفظائع والجرائم الجماعية اعتمادًا على ما إذا كنَّا من نرتكبها أم يرتكبها أعداؤنا. في عام ٢٠٠٣، مُنحت جائزة بوليتزر في فئة الأعمال الواقعية إلى كتاب نجحت مؤلفته في تصوير هذا التمييز باعتباره عبقرية وفنًّا سياسيًّا رفيع المستوى[٢٧٠]؛ وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحول مفكرو الحروب "الإنسانية" بهدوء من قضايا البوشناق والتوتسي وكوسوفو إلى قضايا دارفور أو اللبنانيين أو سكان التبت أو البورميين أو النساء والطالبات الإيرانيات (وما شابه ذلك من قضايا). ومن المؤسف أن نرى ضآلة الاهتمام الذي يوليه "مناصرو حقوق الإنسان الجدد" لأسباب رفع هؤلاء الضحايا فجأة إلى مرتبة الاستحقاق بناءً على فائدة المتاجرة بقضاياهم في المشهد الجيوسياسي.

حتى الآن، لم يجد حراس "العدالة الدولية" جريمة واحدة ارتكبتها قوة عظمى بيضاء شمالية ضد أشخاص ملونين ترتقي إلى الوفاء بمعايير

ومتطلبات الإحساس بالخطر، وكذلك لا تمتد كل الخُطب العصماء عن "مسؤولية الحماية" و"نهاية الإفلات من العقاب" لتشمل ضحايا هذه القوى العظمى، بغض النظر عن مدى فظاعة جرائمها. لقد أسرعت المؤسسات الغربية للإعلان عن حدوث "إبادة جماعية" في البوسنة والهرسك ورواندا وكوسوفو ودارفور، وتحمست أيضًا لتشكيل محاكم جنائية لمحاسبة المعتدين المزعومين المسؤولين عن تلك الجرائم. في المقابل، التزمت الصمت التام تجاه الجرائم التي ارتكبتها أنظمتها ضد شعوب جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا السوداء. هذه هي "سياسات الإبادة الجماعية".



الهوامش

1. لم تُنشر أي مقالات للرد أو التعقيب. ولكن بعد أربعة أشهر (٨ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٩)، نشر المحررون "توضيحًا" ذُكر فيه: "في مراجعته لمجموعة مقالات إدموند مورغان بعنوان "American Heroes: Profiles of Men and Women Who Shaped Early America" (١١ يونيو/حزيران ٢٠٠٩)، كتب راسيل بيكر، استنادًا إلى التقديرات التي ذكرها مورغان في مقال "The Unyielding Indian" عام ١٩٥٨، أن عدد سكان أمريكا الشمالية في زمن كولومبوس كان أكثر من مليون نسمة بكثير. إلا أن الأدلة الأثرية والبحوث الديموغرافية في العقود الأخيرة تشير إلى أن العدد أكبر بكثير، إذ تصل التقديرات إلى قرابة ١٨ مليون نسمة.

   لعل التوضيح يجعل الصورة أسوأ مما كان يحاول بيكر قوله في مقاله. إذ لم يشر بيكر إلى أمريكا الشمالية («من الأدغال الاستوائية....»). منذ أكثر من ثلاثين عامًا، كان من المعروف جيدًا أن أعداد السكان في أمريكا الشمالية (كما هو محدد في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، بما في ذلك المكسيك) كانت بعشرات الملايين، بل وأكثر من ذلك بكثير؛ حتى في الولايات المتحدة وكندا كانت الأعداد قرابة عشرة ملايين أو أكثر. وكان من المعروف أيضًا، قبل ذلك بوقتٍ طويل، أن «المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة... العالم البكر» تضمنت حضارات متقدمة (في الولايات المتحدة وكندا أيضًا). وبذلك يؤكد ذلك «التوضيح» ممارسة «إنكار الإبادة الجماعية بدافع الانتقام».

2. مذكرة من مدير فريق تخطيط السياسات (كينان) إلى وزير الخارجية ووكيل وزارة الخارجية (لوفيت)، ٢٤ فبراير/شباط ١٩٤٨ ، في "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة"، ١٩٤٨، المجلد ١، ٥٢٤، http://images.library.wisc.edu/FRUS/EFacs/1948v01p2/reference/ frus.frus1948v01p2.i0007.pdf.

3. انظر كتاب جبريل كولكو، The Politics of War: The World and United States Foreign Policy، ١٩٤٣-١٩٤٥ (نيويورك: Pantheon Books، ١٩٩٠)؛ وكتاب جويس كولكو وجبريل كولكو، The Limits of Power: The World and United States Foreign Policy، ١٩٤٥-١٩٥٤ (نيويورك: Harper & Row، ١٩٧٢). وعن المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، انظر كتابات جون بيلامي فوستر، وهانا هوليمان، وروبرت دبليو ماكيزني بعنوان "The U.S. Imperial Triangle and Military Spending"، Monthly Review ٦٠، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨، http://monthlyreview. org/081001foster-hollemanmcchesney.php. وعند "إمبراطورية القواعد الأمريكية"، انظر كتاب شالمرز جونسون، Nemesis: The Last Days of the American Republic (نيويورك: Metropolitan Books، ٢٠٠٦)؛ وكتاب كاترين لوتز، The Bases of Empire: The Global Struggle against U.S. Military Posts (نيويورك: Pluto Press، ٢٠٠٩).

4. اقرأ United States Objectives and Courses of Action with Respect to Latin America (NSC ٥٤٣٢/١)، ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٥٤، في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٥٢-١٩٥٤، المجلد ٤، ٨١، http://images.library.wisc.edu/FRUS/EFacs2/195254v04/reference/frus.frus195254v04.i0009.pdf.

5. اقرأ كتاب نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، The Washington Connection and Third World Fascism (بوسطن: South End Press، ١٩٧٩)؛ وكتاب إدوارد هيرمان، The Real Terror Network: Bloodbaths in Fact and Propaganda (بوسطن: South End Press، ١٩٨٢).

6. اقرأ صفحات ويليام بلوم على الإنترنت بعنوان "United States waging war/military action, either directly or in conjunction with a proxy army" (آخر تحديث في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩)، http://killinghope.org/bblum6/us-action.html.

7. اقرأ كتاب نعوم تشومسكي، On Power and Ideology: The Managua Lectures (بوسطن: South End Press، ١٩٨٧)، لا سيما الفصل الأول "The Overall Framework of Order"، ص ٥-٢٦؛ وكتاب نعوم تشومسكي، Deterring Democracy (نيويورك: Hill and Wang، ١٩٩٢)، لا سيما المقدمة والفصل الأول "Cold War: Fact and Fancy"، ص ١-٦٨.

8. نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، Vietnam: Counter-Revolutionary Violence: Bloodbaths in Fact and Propaganda (أندوفر، ماساتشوستس: Warner Modular Publications, Inc، ١٩٧٣)، http://web.archive.org/web/20050313044927/http://mass-multi-media.com/CRV.9.

9. المرجع نفسه، ص ٧.

10. اقرأ كتاب إتش بروس فرانكلين، M.I.A. أو Mythmaking In America (نيويورك: Lawrence Hill Books، ١٩٩٢).

11. نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان، The Washington Connection and Third World Fascism. وللاطلاع على قصة قمع ويليان سارنوف، الرئيسي التنفيذي لشركة Warner، لصدور الكتاب الأصلي عام ١٩٧٣ باعتبار ذلك "مثالًا حقيقيًا للرقابة الخاصة على الأفكار من تلقاء الذات"، انظر الصفحات ١٤-١٧.

12. سامانثا باور، "A Problem from Hell": America and the Age of Genocide (نيويورك: صBasic Books، ٢٠٠٢)، ١٤٦-١٤٧؛ ص٩٤-٩٥.

13. روي غوتمان وديفيد ريف وأنتوني دوركين، Crimes of War ٢.٠: What the Public Should Know (نيويورك: W.W. Norton، ٢٠٠٧)؛ سيدني شانبيرغ، كمبوديا (صCambodia)، ٧٨-٧٩. وشاهد أيضًا الموقع الإلكتروني لمشروع جرائم الحرب، http://www.crimesofwar.org.

14. آريه نيير، War Crimes: Brutality, Genocide, Terror, and the Struggle for Justice (نيويورك، ص Times Books، ١٩٩٨)، ٩٣-٩٥.

15. يعد استخدام روبرتسون لكلمة «خطأ» مضللًا لأن الديكتاتور ديم كان مستوردًا، بالمعنى الحرفي للكلمة، من الولايات المتحدة ومفروضًا من السلطة الأمريكية على الفيتناميين الجنوبيين، وظلت الولايات المتحدة تدعم حكمه الإرهابي وغير الديمقراطي حتى عام ١٩٦٣. اقرأ كتاب جورج ماكترنان كاهن، Intervention (نيويورك: صAlfred Knopf، ١٩٨٦)، ٧٨.

16. جيوفري روبرتسون، Crimes Against Humanity: The Struggle for Global Justice (نيويورك، ص The New Press، ٢٠٠٠)، ٤١-٤٢. ونضيف هنا أن روبرتسون دافع (وربما برر أيضًا) إسقاط القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، عملًا بمبدأ "الضرورة العسكرية، لإنهاء الحرب بشكل أسرع بخسائر إجمالية أقل في الأرواح عمّا كان قد يحدث في حال عدم إسقاط القنبلتين" (ص١٨٧). وفي الفصل قبل الأخير، "مفارقة غرنيكا"، صاغ روبرتسون عبارة "القصف من

أجل الإنسانية"؛ العبارة التي شأنها أن تثلج قلوب كل قوة تمارس العدوان بانتظام (ص٤٠١-٤٣٦).

17. كريستين أمان بور، Scream Bloody Murder، شبكة CNN، ٢٠٠٨.
18. مادلين أولبرايت ووليام كوهين، Preventing Genocide: A Blueprint for U.S. Policymakers (العاصمة واشنطن: United States Holocaust Memorial Museum، ٢٠٠٨)، http://www.usip.org/genocide_taskforce/ report.html. ذكر هذا التقرير إندونيسيا بشكل عابر، لكن في الإطار المعني "بجهود وساطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق مثل آتشيه" (ص٤٠) وفي إطار شرح طبيعة مصلحة واشنطن في وقف عنف جاكرتا في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ (ص٥٦، ٧٠). لكن لم يذكر التقرير إندونيسيا قط في إطار ارتكابها عمليات قتل جماعي في ستينيات القرن الماضي.
19. نقتبس هنا العبارة المرتبطة بفقرات مبدأ "المسؤولية عن الحماية" من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية ٢٠٠٥ (A/RES/٦٠/١)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، الفقرتان ١٢٨-١٣٩، http://www.unfpa.org/icpd/docs/2005summit_eng.pdf. بنص كلمات هذه الوثيقة، وإن كانت ملتوية المعنى قليلًا: "يقع على عاتق المجتمع الدولي أيضًا، من خلال الأمم المتحدة، مسؤولية استخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية المناسبة، وفقًا للفصلين السادس والثامن من الميثاق، للمساعدة في حماية السكان المدنيين من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، نبدي استعداداتنا لاتخاذ إجراءات جماعية، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، من خلال مجلس الأمن، وفقًا للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع منه، بالنظر إلى كل حالة على حدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة وحسب الاقتضاء، إذا كانت الوسائل السلمية غير كافية وفشلت السلطات الوطنية بشكل واضح في حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية" (الفقرة ١٣٩).
20. اقرأ ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعتمد بتاريخ ١٧ يوليو/تموز ١٩٩٨، http://untreaty.un.org/cod/icc/ index.html.
21. اقرأ "المواقف والحالات"، المحكمة الجنائية الدولية (آخر تحديث في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩)، http://www.icc-cpi.int/Menus/ICC/Situations+and+Cases. من بين لوائح الاتهام ومذكرات الاعتقال الأربعة عشر، كان خمس منها بحق الأفراد الأوغنديين المتمردين أعضاء جيش الرب للمقاومة (بالرغم من وفاة أحد

المتهمين وقتئذ)، وخمس منها بحق مواطنين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثلاث منها بحق مواطنين سودانيين متهمين ضمن الملاحقة القضائية لحملات الحكومة السودانية لمكافحة التمرد في دارفور (من بينهم الرئيس السوداني الراحل عمر حسن أحمد البشير)، بينما كانت مذكرة الاعتقال الرابعة بحق مواطن سوداني تابع لجبهة المقاومة السودانية المتحدة المتمردة.

22. اقرأ مقال فيليب جوريفيتش، The Life After، مجلة New Yorker، ٤ مايو/آيار ٢٠٠٩؛ اقرأ أيضًا الفصل الرابع من هذا الكتاب "رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية".

23. اقرأ Final Judgment of the International Military Tribunal for the Trial of German Major War Criminals (٣٠ سبتمبر/أيلول، ١٩٤٦)، http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/judcont.asp، مع التركيز خصيصًا على The Common Plan or Conspiracy and Aggressive War، http://avalon.law.yale.edu/imt/judnazi.asp#common.

24. اقرأ بيان "Human Rights Watch Policy on Iraq" غير المؤرخ، في أواخر ٢٠٠٢ أو بدايات ٢٠٠٣، http://www.hrw.org/legacy/campaigns/iraq/hrwpolicy.htm. ولنقد موقف منظمة هيومن رايتس ووتش، اقرأ مقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون وجورج ساموِيلي بعنوان Human Rights Watch in Service to the War Party، مجلة Electric Politics، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٠٧، http://www.electricpolitics.com/2007/02/human_rights_watch_in_service.html.

25. اقرأ كتاب جون إليس، The Social History of the Machine Gun (نيويورك: Pantheon، ١٩٧٣)، ص ١٠١.

26. اقرأ كتاب ريتشارد سايمور، The Liberal Defense of Murder (نيويورك: Verso، ٢٠٠٨).

27. وفقًا لمارك هيرولد، الأستاذ بجامعة نيوهامشير: "كانت وزارة الدفاع في إدارة أوباما أكثر فتكًا بالمدنيين الأفغان مما كانت عليه في الأشهر نفسها عام ٢٠٠٨. خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٨، لقي ما بين ٢٧٨ إلى ٣٤٣ مدنيًا أفغانيًا حتفهم على أيدي القوات الأمريكية/قوات حلف شمال الأطلسي، لكن بالمقارنة للشهور نفسها في عهد إدارة أوباما، وصلت الأرقام إلى ما بين ٥٢٠ و٦٣٠ مدنيًا أفغانيًا". (سلسلة مقالات "Afghanistan: Obama's unspoken tradeoff"، مجلة Frontline (الهند)، ٢٩ أغسطس/آب – ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، //:http

(www.hinduonnet.com/fline/stories/20090911261813000.htm
وأضاف هيرولد أنه في ظل إدارة أوباما، تغير أمران آخران أيضًا: تحولت غالبية هجمات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من الهجمات الجوية إلى هجمات القوات البرية؛ كما تحول "الوجه العام للحرب" من جورج دبليو بوش الذي فقد مصداقيته إلى شخص أكثر طلاقة يمثِّل التيار الليبرالي الأمريكي.

28. اقرأ مقال بيتر باركر بعنوان Obama's Choice for U.N. Is Advocate of Strong Action Against Mass Killings، صحيفة نيويورك تايمز، ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨؛ واقرأ أيضًا مقال سوزان رايس بعنوان Why Darfur Can't Be Left to Africa، صحيفة واشنطن بوست، ٧ أغسطس/آب ٢٠٠٥؛ وتصريحات سوزان رايس Respect for International Humanitarian، البيان الصحفي لبعثة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة #٠٢٠، وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

29. اقرأ مقال "حرب العراق" التحالف الدولي للمسؤولية عن الحماية، غير مؤرخ، http://www.responsibilitytoprotect.org/index.php/middle-east#1._the_iraq_war.

30. اقرأ الحوار الموضوعي التفاعلي للجمعية العامة للأمم المتحدة عن مبدأ المسؤولية عن الحماية، ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٠٩، الذي يتضمن نصوص البيانات التي أعدها كل واحد من المتحدثين الستة، http://www.un.org/ga/president/63/interactive/responsibilitytoprotect.shtml. واقرأ أيضًا تقرير الأمين العام بعنوان "تنفيذ المسؤولية عن الحماية: تقرير الأمين العام" (A/٦٣/٦٧٧)، ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/63/677&Lang=E.

31. اقرأ كتاب جان بريكمونت، Humanitarian Imperialism: Using Human Rights to Sell War، ترجمة ديانا جونستون (نيويورك: Monthly Review Press، ٢٠٠٦).

32. اقرأ كتاب غاريث إيفانز، The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once and For All (العاصمة واشنطن: Brookings Institution Press، ٢٠٠٨).

33. اقرأ تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة لغاريث إيفانز ومحمد سحنون وآخرين، The Responsibility To Protect (أوتاوا: International Development Research Centre، ٢٠٠١)، http://www.iciss.ca/menu-en.asp.

34. تفريغ نصي من فيلم وثائقي للصحفي الأسترالي جون بيلجر بعنوان Death of a Nation: The Timor Conspiracy، ١٩٩٤.

35. تفريغ نصي من تسجيل مدته ٥٢ دقيقة للمؤتمر الصحفي لمبدأ "المسؤولية عن الحماية"، الأمم المتحدة، مدينة نيويورك، ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٠٩، بدءًا من التوقيت ٤١:٤٥، /http://webcast.un.org/ramgen/ondemand/ presssconference/2009/pc090723pm.rm.

36. في كتابه، ذكر غاريث إيفانز أنه بحلول منتصف عام ٢٠٠٨، أصبح "أوضح المرشحين ظاهريًا للانضمام إلى قائمة مراقبة مبدأ المسؤولية عن الحماية هم بورما/ميانمار، وبوروندي، والصين، والكونغو، والعراق، وكينيا، وسريلانكا، والصومال، والسودان، وأوزبكستان، وزيمبابوي". (كتاب The Responsibility to Protect، ص٧٦). لم يوضح إيفانز أي أسباب لتسمية هؤلاء المرشحين الأحد عشر، ولم يحدد الضحايا المطلوب توفير الحماية لهم أو المعتدين الذين يجب ردعهم في تلك المسارح الأحد عشر. وفي إشارته إلى العراق، فقد أكد إيفانز منذ مدة طويلة عدم إمكانية تبرير الغزو الأمريكي/البريطاني في عام ٢٠٠٣ على أسس "إنسانية"، بالرغم من أنه أضاف أن الأمر كان "وشيكًا على أي حال". (مقال "الإنسانية لا تبرر هذه الحرب"، صحيفة فايننشال تايمز، ١٥ مايو/آيار، ٢٠٠٣). لكن كما هو الحال مع التحالف الدولي لمبدأ المسؤولية عن الحماية (انظر رقم ٢٧ أعلاه) وآخرين كُثر من مناصري مبدأ المسؤولية عن الحماية، فالسؤال الوحيد الذي يطرحه إيفانز هو ما إذا كان العنف في حياة المواطن العراقي كافيًا لتبرير الاحتلال الأجنبي للعراق. لكنه لا يسأل عمّا إذا كان العراقيون أنفسهم يحتاجون إلى الحماية من الغزاة والمحتلين من الأمريكيين والبريطانيين الذين يحتلون دولتهم. في الواقع، يرجع ذلك إلى الإيمان الراسخ بين مؤيدي مبدأ المسؤولية عن الحماية بأن الولايات المتحدة والقوى الغربية العظمى يقع على عاتقها "مسؤولية حماية" ضحايا الجناة غير الغربيين، أما ضحايا الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لا ملاذ لهم إلا أن يتقبلوا مصيرهم المشؤوم في صمت أو أن يوصموا "بالإرهاب" (وما شابه) إذا قرروا المقاومة. التحيز في هذه الحالات بالغ الوضوح والعمق.

37. قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠ (S/RES/٦٦٠) طالب بانسحاب العراق من الكويت. والقرار رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس/آب ١٩٩٠ (S/RES/٦٦١) فرض عقوبات اقتصادية لإجبار العراق على الامتثال لمطالب القرار رقم ٦٦٠. لكن القرار رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ أبريل/نيسان ١٩٩١ (S/RES/٦٨٧، لا سيما الفقرات ٧-١٤) هو من طالب تفكيك برنامج أسلحة الدمار الشامل بالعراق وتشكلت

بموجبه لجنة تفتيش خاصة للإشراف على امتثال العراق. وأخيرًا، ألغى القرار رقم ١٤٨٣ بتاريخ ٢٢ مايو/آيار ٢٠٠٣ (S/RES/١٤٨٣) جميع القرارات المذكورة، عندما بدأ الزحف نحو العراق.

38. اقرأ مقال باتريك تايلر بعنوان U.S. Officials Believe Iraq Will Take Years to Rebuild، صحيفة نيويورك تايمز، ٣ يونيو/حزيران ١٩٩١؛ ومقال بارتون جلمان بعنوان Allied Air War Struck Broadly in Iraq: Officials Acknowledge Strategy Went Beyond Purely Military Targets، صحيفة واشنطن بوست، ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٩١.

39. دخل "البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف بتاريخ ١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩" حيز التنفيذ في ٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩، ونخص بالذكر المادة ٥٤ "حماية العناصر والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين" التي تنص على: "١. يُحظر استغلال أسلوب تجويع المدنيين ضمن أساليب الحرب. ٢. مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل العناصر والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكات الري إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان سواء بقصد تجويع المدنيين أو حملهم على النزوح أو لأي سبب آخر". ونشير هنا إلى أن الولايات المتحدة لم توقع بالتصديق على هذا البروتوكول.

40. اقرأ مقال توماس جاي ناجي بعنوان "The Secret Behind the Sanctions: How the U.S. Intentionally Destroyed Iraq's Water Supply"، مجلة The Progressive، سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، http://www.progressive.org/mag_nagysanctions. وأفاد فريق الدراسة الدولي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ أن العراق "الحديث" تعرض للتدمير. اقرأ تقرير "الصحة والرفاهية في العراق بعد أزمة الخليج: تقييم متعمق"، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١. واقرأ أيضًا مقال إريك هيرينغ بعنوان "Between Iraq and a hard place: a critique of the British government's case for UN economic sanctions"، دورية Review of International Studies، المجلد ٢٨، رقم ١، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢؛ ومقال جوي غوردون بعنوان "Economic Sanctions as a Weapon of Mass Destruction"، مجلة هاربرز، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢.

41. اقرأ "التقارير النهائية للجان الأولى والثانية والثالثة المشكلة عملًا بمذكرة رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ (S/١٩٩٩/١٠٠) بشأن قضايا نزع السلاح والرصد والتحقق، والأوضاع الإنسانية في العراق، وأسرى الحرب

الكويتيين والممتلكات الكويتية (S/١٩٩٩/٣٥٦)"، لا سيما الملحق الثاني، "بشأن الوضع الإنساني الراهن في العراق"، وبالأخص الفقرات ٤٣-٥١.

42. اقرأ البيان الصحفي لليونيسيف بعنوان "استطلاع في العراق يظهر 'حالة طوارئ إنسانية'" بتاريخ ١٢ أغسطس/آب ١٩٩٩، 1999، http://www.unicef.org/newsline/99pr29.htm. واقرأ أيضًا مقال بيتر بيليت بعنوان "Sanctions, Good Nutrition, and Health in Iraq" في كتاب أنتوني أرنوف وآخرون، Iraq Under Siege: The Deadly Impact of Sanctions and War (بوسطن: South End Press، ٢٠٠٠)، ص ١٥١-١٦٨.

43. اقرأ كتاب هانز فون سبونيك، Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq (نيويورك: Berghahn Books، ٢٠٠٦)، ٥٢؛ الصفحات رقم ٩٣، ٤٧.

44. اقرأ مقال هانز فون سبونيك بعنوان "Iraq—Twelve Years of Sanctions: Justified Punishment or Illegal Treatment"، مؤسسة Transnational Foundation for Peace and Future Research البحثية، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢.

45. اقرأ مقال جون ميلر وكارل ميلر بعنوان "عقوبات الدمار الشامل"، مجلة Foreign Affairs، مايو/آيار/يونيو/حزيران ١٩٩٩. وقد أضافا أيضًا: "لا يعرف أحد على وجه الدقة عدد المدنيين العراقيين الذين أُزهقت أرواحهم نتيجة لتلك العقوبات، لكن تقديرات مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة، التي تشرف على العقوبات، أشارت إلى أنها ساهمت في مئات الآلاف من الوفيات".

46. شاهد حلقة "معاقبة صدام"، برنامج ٦٠ Minutes، قناة CBS TV، ١٢ مايو/آيار ١٩٩٦.

47. في الجدول (١)، كانت مقاييس الصفوف ١-٧ التي استخدمناها لعمليات البحث في قاعدة بيانات Factiva هي:

الصف ١: بحث عشوائي عن = (العراق والعقوبات مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بوروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو كوسوفو أو رواندا أو السودان أو تركيا أو فيتنام) من ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

الصف ٢: بحث عشوائي عن = (العراق مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بوروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا

أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو كوسوفو أو رواندا أو السودان أو تركيا أو فيتنام) من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

الصف ٣: بحث عشوائي عن = (البوسنة مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو بوروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو رواندا أو السودان أو تركيا أو فيتنام) من ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

الصف ٤: بحث عشوائي عن = (كوسوفو مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو بوروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو رواندا أو السودان أو تركيا أو فيتنام) من ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

الصف ٥: بحث عشوائي عن = (رواندا مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بوروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو كوسوفو أو السودان أو تركيا أو فيتنام) من ١ أبريل/نيسان ١٩٩٤ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

الصف ٦: بحث عشوائي عن = (الكونغو مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بوروندي أو كمبوديا أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو كوسوفو أو رواندا أو السودان أو تركيا أو فيتنام) من ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

الصف ٧: بحث عشوائي عن = (دارفور مع الإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بوروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو رواندا أو تركيا أو فيتنام) من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

48. اقرأ، على سبيل المثال، افتتاحية «The Times and Iraq»، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٦ مايو/آيار ٢٠٠٤، إلى جانب "عينة التغطية" المصاحبة. ونلاحظ هنا أن ما فعلته الصحيفة أقوى بكثير من اعتراف محرريها وأن نطاق الأمثلة التي تولت بها الصحيفة وغيرها من المؤسسات الإعلامية دور الدفاع عن الحرب الأمريكية والبريطانية أكبر بكثير مما اعترفت به الصحيفة.

49. اقرأ مقال ليه روبرتس وآخرين بعنوان "Mortality before and after the March 2003 invasion of Iraq: cluster sample survey"، صحيفة The Lancet (النسخة الإلكترونية)، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤؛ ومقال جيلبرت

بورنهام وآخرين بعنوان "The Human Cost of the War in Iraq: A Mortality Study, ٢٠٠٢-٢٠٠٦"، صحيفة The Lancet، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦؛ ومقال منقذ داغر وآخرين بعنوان "New analysis 'confirms' 1 million + Iraqi casualties" مؤسسة Opinion Research Business، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. للنسخ الإلكترونية من تلك الأعمال والوثائق المعنية، يرجى الرجوع إلى موقع "Iraq: The Human Cost" الإلكتروني الذي يديره مركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، http://web.mit.edu/humancostiraq/.

50. كشف البحث في قاعدة بيانات Factiva (باستخدام مقاييس "العراق" مع "جريمة دولية كبرى") في فئة "جميع المصادر" على مدار سبعة أعوام من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ عن ست نتائج فقط أشار فيها شخص ما إلى الحرب الأمريكية باعتبارها مثالًا على "الجريمة الدولية الكبرى" وفقًا لـ "محاكمات نورنبيرغ". وفي أبرز مرة من تلك المرات، قال المحلل السابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وعضو جمعية قدامى المحاربين من أجل التعقل، راي ماكغفرن، عبر قناة تلفزيونية أمريكية: "لقد حددت محاكمات نورنبيرغ 'العدوان' باعتباره جريمة دولية كبرى، تحمل في طياتها جميع أشكال الشرور". ومن السياق المباشر، لا شك في أن ماكغفرن كان يشير إلى حرب الولايات المتحدة ضد العراق. شاهد حلقة برنامج The News Hour with Jim Lehrer، قناة PBS-TV، بتاريخ ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

51. اقرأ كتاب هوارد فرايل وريتشارد فلك، The Record of the Paper: How the New York Times Misreports US Foreign Policy (نيويورك: Verso، ٢٠٠٤)، ١٥.

52. تقرير "إحصائيات النازحين العراقيين حول العالم"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧؛ تقرير "العراق: أزمة إنسانية بلا هوادة"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مارس/آذار ٢٠٠٨؛ تقرير "بين المذبحة واليأس: العراق بعد خمس سنوات"، منظمة العفو الدولية، مارس/آذار ٢٠٠٨.

53. اقرأ مقال دوغلاس جيل وإليزابيث بيكر بعنوان "Experts' Pleas to Pentagon Didn't Save Museum"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٣؛ كانت روبسون تشير إلى نهب المتحف الوطني العراقي قبل أيام قليلة، تحت أعين القوات الأمريكية. ولتقييم مسؤولية جيش الاحتلال عن حماية المواقع الأثرية في العراق، اقرأ مقال إيمي ميلر بعنوان "The Looting of Iraqi Art: Occupiers and Collectors Turn Away Leisurely from the Disaster"، دورية Case

Western Reserve Journal of International Law، المجلد ٣٧، رقم ١، ٢٠٠٥. واقرأ أيضًا كتاب لورانس روثفيلد، The Rape of Mesopotamia: Behind the Looting of the Iraq Museum (شيكاغو: University of Chicago Press، ٢٠٠٩).

54. اقرأ، على سبيل المثال، مقال مايكل سميث بعنوان "The War Before the War"، مجلة New Statesman، ٣٠ مايو/آيار ٢٠٠٥.

55. اقرأ مقال ديفيد بيترسون بعنوان "British Records on the Prewar Bombing of Iraq"، موقع ZNet، ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٥، http://www.zcommunications.org/british-recordson-the-prewar-bombing-of-iraq-by-david-peterson-1.

56. اقرأ مقال ديفيد بيترسون بعنوان «Spikes of Activity»، موقع ZNet، ٥ يوليو/تموز ٢٠٠٥، http://www.zcommunications.org/spikes-of-activity-by-david-peterson-1. ويرفق به فهرسًا للوثائق العراقية ذات الصلة بين ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ و١١-١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٣، ثم توقفت عمليات التوثيق بسبب بداية الحرب والإطاحة بالحكومة العراقية.

57. قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (S/RES/١٥٤٦)، ٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

58. اقرأ إعلان المبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، http://www.globalpolicy.org/component/content/article/168/36325.html؛ واقرأ أيضًا مقال أليسا روبين وكامبل روبرتسون بعنوان "Iraq Approves Deal Charting End of U.S. Role"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨.

59. اقرأ المقال بعنوان "Iraq opens its oil fields to foreign companies, ٣٥ qualify"، موقع Oil and Gas News، ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨؛ والمقال بعنوان "Northern Iraq Export Prospects Inch Forward"، موقع Petroleum Intelligence Weekly، ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨؛ ومقال داني فورتسون بعنوان "Oil giants are itching to invade Iraq"، صحيفة صنداي تايمز (بريطانيا)، ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨؛ ومقال باتريك كوكبيرن بعنوان "Iraqi Oil Minister accused of mother of all sell-outs"، صحيفة ذي إندبندنت، ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٩؛ ومقال جينا تشون بعنوان "Big Oil Ready for Big Gamble in Iraq"، صحيفة وول ستريت جورنال، ٢٤ يونيو/

حزيران ٢٠٠٩؛ ومقال سام داغر بعنوان "Defiant Kurds Claim Oil, Gas and Territory"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٠ يوليو/تموز ٢٠٠٩؛ ومقال أنتوني شديد بعنوان "Worries about a Kurdish-Arab Conflict Move to Fore in Iraq"، صحيفة واشنطن بوست، ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٠٩؛ ومقال باتريك كوكبيرن بعنوان "Kurdish faultline threatens to spark new war"، صحيفة ذي إندبندنت، ١٠ أغسطس/آب ٢٠٠٩.

60. كانت الصحفية لارا مارلو أول من ذكرت تلك المقارنة في مقالها "Whether occupation forces stay or go, there is going to be bloodshed"، صحيفة آيرش تايمز، ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٤. بعد هجمات أبريل/نيسان ٢٠٠٤، كتبت مارلو: "في الفلوجة، استخدم القوات الأمريكية الطائرات المقاتلة والمروحيات لشن هجمات على مناطق سكنية للمرة الأولى منذ سقوط صدام. وفي أذهان العراقيين، باتت الفلوجة تمثل مذبحة أقرب إلى ما حدث في غرنيكا في الحرب الأهلية الإسبانية أو الأحد الدامي في أيرلندا الشمالية".

61. اقرأ مقال "Senator hits out at Maliki, US embassy"، وكالة فرانس برس، ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧. كان جو بايدن، المرشح الرئاسي وقتئذ، يدافع عن خطته لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق تتمتع كل منها بالحكم الذاتي.

62. يقدم الجدول (٢) تفصيلًا أكثر دقة للنتائج الواردة في الجدول (١)، الصف ٢. في ١٣ مرة فقط (الصف ١) أشير إلى الضحايا العراقيين خلال هذه الفترة بـ"الإبادة الجماعية" بسبب الحرب الأمريكية والاحتلال العسكري للعراق. وفي الفترة نفسها، زعمت ٣ مرات (الصف ٢) أن الإبادة الجماعية حدثت في العراق بسبب نظام العقوبات الذي دام ١٢ عامًا؛ وفي ٤٨ مرة (الصف ٣) أشارت المزاعم إلى أن نظام صدام حسين هو مرتكب الإبادة الجماعية؛ وفي ٥٤ مرة (الصف ٤) أشارت المزاعم إلى اندلاع صراع طائفي بالفعل في العراق مما تسبب في الإبادة الجماعية، أو إلى احتمالية حدوث صراعات وإبادة جماعية في حال انسحاب الجيش الأمريكي المحتل من البلاد. وأخيرًا، استخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" ٣٠ مرة (الصف ٥) لكن دون أن يشير ذلك إلى أي من الفئات الأربعة الأخرى؛ على سبيل المثال، ذكر نيل ستاينبرغ في مقاله بصحيفة شيكاغو صن تايمز عبارة "حمام الدم في العراق، والإبادة الجماعية في إفريقيا" (المقال بعنوان "Satan has nothing on monsters among us"، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦).

63. اقرأ مقال سامانثا باور بعنوان "Dying in Darfur"، صحيفة نيويورك تايمز، ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٤.

64. اقرأ مقال "Darfur rebels adopt charter to topple regime, create democratic Sudan"، وكالة فرانس برس، ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٣.

65. اقرأ مقال "West Sudan's Darfur conflict 'world's greatest humanitarian crisis"، وكالة فرانس برس، ١٩ مارس/آذار، ٢٠٠٤.

66. اقرأ مقال إريك ريفز بعنوان "إبادة جماعية غير ملحوظة"، صحيفة واشنطن بوست، ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٤. وكرر ريفز النقاط نفسها في بيانه أمام للجنة الفرعية للعلاقات الدولية بمجلس النواب بشأن أفريقيا، مجلس النواب الأمريكي، ١١ مارس/آذار ٢٠٠٤.

67. كوفي عنان أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (SG/SM/٩٢٤٥)، ٧ أبريل/نيسان، ٢٠٠٤، http://www.un.org/News/Press/docs/2004/sgsm9245.doc.htm.

68. اقرأ كتاب محمود ممداني، Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror (نيويورك: Pantheon، ٢٠٠٩)، لا سيما فصل "الجناة العرب والضحايا الأفارقة"، ص ٥٩-٧١؛ واقرأ أيضًا مقاله بعنوان "The Politics of Naming"، مجلة London Review of Books، ٨ مارس/آذار ٢٠٠٧، http://www.lrb.co.uk/v29/n05/mamd01.html.

69. اقرأ مقال نيكولاس كريستوف بعنوان "Will We Say 'Never Again' Yet Again?"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٤. واقرأ أيضًا لمحمود ممداني "Saviors and Survivors"، رقم ٣٢، ٣١٠، ورقم ٣٦، ص ٣١٠-٣١١.

70. اقرأ لأنطونيو كاسيسي وآخرين، تقرير لجنة التحقيق الدولية الخاصة بدارفور للأمين العام للأمم المتحدة (S/٢٠٠٥/٦٠)، ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، الفقرة ٥٠٨.

71. المرجع نفسه، الفقرة ٥١٠. بالرغم من المشقة الكبيرة والصعاب الجسيمة التي واجهت هذه اللجنة لوضع الصراعات الدائرة في غرب السودان في إطار جريمة الإبادة الجماعية، فشلت اللجنة في تحقيق هذه المهمة، ورفضت في النهاية توجيه أي اتهامات بالإبادة الجماعية لحكومة الخرطوم.

72. اقرأ تقرير أكيم شتاينر وآخرين بعنوان "Sudan: Post-Conflict Environmental Assessment"، البرنامج البيئي للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، http://www.unep.org/sudan، ٣٢٩؛ واقرأ أيضًا مقال بان كي مون بعنوان "A Climate Culprit In Darfur"، صحيفة واشنطن بوست، ١٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٧؛ واقرأ كذلك تقرير ديفيد كاكاريوس جونيور وآخرين بعنوان "National Security and the Threat

of Climate Change"، مؤسسة CNA غير الربحية، أبريل/نيسان ٢٠٠٧، ص ١٥-٢٠.

73. اقرأ تقرير "No End in Sight to Violence and Suffering in Sudan" لمنظمة أطباء بلا حدود، الجزء الثامن من تقريرها السنوي "أهم عشر أزمات إنسانية في ٢٠٠٨"، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، http://www.20%doctorswithoutborders.org/press/release.cfm?id=3268.

74. اقرأ مقال مارك جونز بعنوان "Tsunami coverage dwarfs 'forgotten' crises"، وكالة أنباء Reuters-AlertNet، ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٥، http://www.alertnet.org/thefacts/reliefresources/111044767025.htm وراجع أيضًا المخططات والرسوم البيانية المعنية بالتغطية الإعلامية الكاملة خلال المدة من مارس/آذار ٢٠٠٤ إلى فبراير/شباط ٢٠٠٥. وباستبعاد التغطية الإعلامية لكارثة تسونامي المحيط الهندي في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ (كارثة طبيعية)، وجدت هذه الدراسة أن أزمة دارفور أكثر الأزمات السياسية الإنسانية تناولًا في وسائل الإعلام على مدار الـ ١٢ شهرًا.

75. اقرأ مقال جون بريندرغاست بعنوان "Sudan's Ravines of Death"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤.

76. اقرأ تقرير ستيفن كول وآخرون بعنوان "Americans on the Crisis in Sudan"، برنامج مواقف السياسة الدولية، ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠٤، http://www.pipa.org. وأكَّد استطلاع لاحق بعد ستة أشهر حدوث إبادة جماعية في دارفور، وسألوا الأمريكيين إن كانوا يعتقدون أن التدخل العسكري (سواء أحادي من الولايات المتحدة أو من جهات عدة تحت إشراف مجلس الأمن) ضروري ومناسب "لوقف الإبادة الجماعية في دارفور"، وذكر تقرير ستيفن كول وآخرين أن "ثلاثة من بين كل أربعة أمريكيين يؤيدون التدخل العسكري من الأمم المتحدة في دارفور"، برنامج مواقف السياسة الدولية، ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥.

77. اقرأ تقرير "منع الإبادة الجماعية" لأولبرايت وكوهين، ص١٤.

78. اقرأ تقرير بنجامين كوغلان وآخرين بعنوان "Mortality in the Democratic Republic of Congo: An Ongoing Crisis"، لجنة الإنقاذ الدولية – معهد بيرنت، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨. واقرأ أيضًا البيان الصحفي المرفق بالتقرير، ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، http://www.theirc.org/news/irc-study-shows-congos0122.html (واقرأ أيضًا فصل "رواندا والكونغو الديمقراطية" في هذا الكتاب).

79. اقرأ كتاب ستيفن فيك وكيفن فانك، The Scramble for Africa: Darfur— Intervention and the USA (نيويورك: Black Rose Books، ٢٠٠٩)، وخصوصًا الفصل الثامن "Darfur Activism—Aiding the Victims or the Superpower?".

80. اقرأ مقال أندرو هيفنز بعنوان "Sudan's Darfur no longer at war— peacekeeping chief"، وكالة رويترز، ٢٧ أغسطس/آب ٢٠٠٩.

81. اقرأ مقال نيل ماكفاركوهار بعنوان "As Darfur Fighting Diminishes, U.N. Officials Focus on the South of Sudan"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٠٩.

82. المرجع نفسه.

83. اقرأ قسم "عن المؤسسة" بالموقع الرسمي لمشروع "كفاية" (Enough)، http://www.enoughproject.org/about (تحديث أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩). وكما توضح الفقرة الافتتاحية: "يساعد مشروع كفاية في بناء قاعدة جماهيرية دائمة لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. في كثير من الأحيان، تتخذ الولايات المتحدة وغيرها من المجتمعات الدولية الكبرى نهج الانتظار والمتابعة مع الجرائم ضد الإنسانية. وهذا لا يُعقل". وبطبيعة الحال، لا يذكر مشروع كفاءة أي شيء عن منع الجرائم والفظائع الكبرى عندما تكون الولايات المتحدة أو أحد حلفائها هو الطرف المعتدي.

84. اقرأ صفحة الموقع الإلكتروني المخصصة لحملة "الوفاء بالوعد: السودان الآن"، وتظهر بالأسفل قائمة تضم ست منظمات مشاركة. http://www.sudanactionnow.com (تحديث أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩).

85. اقرأ مقال أليكس دي وال بعنوان "'Save Darfur': Fast the Eid!"، مدونة Making Sense of Darfur، ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، http://blogs.ssrc.org/darfur/2009/09/14/save-darfur-fasting-at-eid.

86. للعديد من المصادر المهمة لهذا الفصل وكذلك الفصل الخاص بكوسوفو وعملية العاصفة، اقرأ كتاب سوزان إل. وودورد، Balkan Tragedy: Chaos and Dissolution After the Cold War (العاصمة واشنطن، Brookings Institution، ١٩٩٥)؛ وكتاب روبرت إم هايدن، Blueprints fo a House Divided: The Constitutional Logic of the Yugoslav Conflicts (آن آربر، ميشيغان: University of Michigan Press، ١٩٩٩)؛ والفصل الذي كتبه ديفيد تشاندلر

بعنوان "Western Intervention and the Disintegration of Yugoslavia, ١٩٨٩-١٩٩٩" في كتاب فيليب هاموند وإدوارد هيرمان، Degraded Capability: The Media and the Kosovo Crisis (ستيرلينغ، VI: Pluto Press، ٢٠٠٠)، ص ١٩-٣٠؛ وكتاب ديانا جونستون، Fools' Crusade: Yugoslavia, NATO and Western Delusions (نيويورك: المراجعة الشهرية المطبوعة، ٢٠٠٢)؛ وكتاب بيتر بروك، Media Cleansing: Dirty Reporting. Journalism and Tragedy in Yugoslavia (لوس أنجلوس: GM Books، ٢٠٠٥)؛ والدراسة البحثية لإدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "The Dismantling of Yugoslavia: A Study in Inhumanitarian Intervention"، المراجعة الشهرية ٥٩، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، http://www.monthlyreview.org/1007herman-peterson1.php.

87. اقرأ مقال المقدم جون سراي بعنوان "Selling the Bosnian Myth to America: Buyer Beware"، منشورات مكتب الدراسات العسكرية الأجنبية، إدارة الجيش، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، http://fmso.leavenworth.army.mil/documents/bosnia2.htm.

88. اقرأ، على سبيل المثال، مقال باري شويد بعنوان "Bosnian Leader Appeals for U.S. Support"، وكالة أنباء أسوشيتد برس، ٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٣. ويعيد شويد في المقال صياغة تصريحات الرئيس البوسني المسلم، علي عزت بيجوفيتش، إذ ذكر أمام المراسلين في مؤتمر صحفي بمدينة نيويورك للدعوة إلى التدخل العسكري الأمريكي: "ربما قُتل قرابة ٢٠٠ ألف شخص في جمهورية يوغوسلافيا السابقة خلال تسعة أشهر جراء القصف والهجمات التي يشنها صرب البوسنة".

89. للدراستين الرئيسيتين، اقرأ مقال إيوا تابيو وجاكوب بيجاك بعنوان «War-related Deaths in the ١٩٩٢-١٩٩٥ Armed Conflicts in Bosnia and Herzegovina"، مجلة European Journal of Population، العدد ٢١، يونيو/حزيران ٢٠٠٥، ص ١٨٧-٢١٥؛ أشارت تقديرات تابيو-بيجاك إلى وصول إجمالي حصيلة القتلى إلى ١٠٢,٦٢٢ من الجانبين، منها ٥٥,٢٦١ (٥٤%) من المدنيين و٤٧,٣٦٠ (٤٦%) من المقاتلين. اقرأ أيضًا قاعدة البيانات التي عمل عليها باتريك بال وآخرون "Bosnian Book of the Dead: Assessment of the Database"، مركز البحث والتوثيق، سراييفو، يونيو/حزيران ٢٠٠٧، http://www.idc.org.ba/presentation/content.htm. وصلت تقديرات هؤلاء الباحثين (ومن بينهم إيوا تابيو) إلى ٩٧,٢٠٧ قتيل من الجانبين، من بينهم ٥٧,٥٢٣ (٥٩.٢%) عسكريًا و٣٩,٦٨٤ (٤٠.٨%) مدنيًا. كما قدموا تحليلًا وتفصيلًا لتصنيف

القتلى عرقيًا (انظر "نتائج البحث" > "البوسنة والهرسك"، الشريحة ٣٥): اقتباسًا من الشريحة ٣٥: القتلة والمفقودين وفقًا للحالة العسكرية والعرقية، ١٩٩١-١٩٩٥:

	مسلمو البوسنة (البوشناق)	الصرب	الكروات	آخرون
عسكريون	٣٠,٩٦٦	٢٠,٨٣٠	٥,٦٢٥	١٠٢
مدنيون	٣٣,٠٧٠	٤,٠٧٥	٢,١٦٣	٢٧٦

90. اقرأ حكم محكمة "المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش" (IT-٩٨-٣٣-T)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ٢ أغسطس/آب ٢٠٠١، الفقرات ٥٨٩-٥٩٨.

91. اقرأ كتاب مايكل ماندل، How America Gets Away with Murder: Illegal Wars, Collateral Damage, and Crimes Against Humanity (آن آربر، ميشيغان: Pluto Press، ٢٠٠٤)، ص ١٥٩.

92. اقرأ فصل الكاتب جورج ساموبلي بعنوان "Securing Guilty Verdicts: The Abuse of Witness Testimony at The Hague" في كتاب إدوارد هيرمان، The Srebrenica Massacre: Evidence, Context, Politics، سيصدر لاحقًا.

93. اقرأ مقال تيم جودا ودانيال سونتر بعنوان "How the video that put Serbia in dock was brought to light"، صحيفة The Observer، ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٥. بالرغم من أن محاكمة جرائم الحرب لسلوبودان ميلوسيفيتش لم تقبل شريط الفيديو ضمن الأدلة، أشار جودا وسونتر إلى الفيديو باعتباره "دليلًا قاطعًا"؛ "الدليل الأخير الذي لا يقبل الجدل على دور صربيا في مذابح سريبرنيتسا التي قُتل فيها أكثر من ٧,٥٠٠ رجل وفتى من مسلمي البوسنة".

94. استخدمت عبارة "المشروع الإجرامي المشترك" للمرة الأولى من قبل الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لائحة الاتهام الأولية التي وجهها إلى سلوبودان ميلوشيفيتش فيما يتعلق بكرواتيا (IT-٠١-٥٠، ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، الفقرات ٥-٩)، ثم استخدمت بعد ذلك في لائحة الاتهام المعدلة الثانية لميلوشيفيتش فيما يتعلق بكوسوفو (IT-٩٩-٣٧، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، الفقرات ١٦-١٨)، وللمرة الثالثة والأخيرة في لائحة الاتهام الأولية لميلوشيفيتش فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك (IT-٠١-٥١، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، الفقرات ٥-٩).

95. اقرأ المقال بعنوان "U.N. war crimes tribunal launches Kosovo investigation"، وكالة الأنباء الألمانية، ١٠ مارس/آذار ١٩٩٨؛ واقرأ أيضًا مقال فيليب شينون بعنوان "U.S. Dispatches Its Balkans Mediator with a Warning to the Serbs"، صحيفة نيويورك تايمز، ٩ مايو/آيار ١٩٩٨.

96. فيما يتعلق بالمساعدات السرية لجيش تحرير كوسوفو، اقرأ مقال توم والكر وإيدان لافيرتي بعنوان "CIA aided Kosovo guerrilla army"، صحيفة صنداي تايمز، ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٠؛ واقرأ أيضًا مقال بيتر بومونت وآخرين بعنوان "CIA's bastard army ran riot in Balkans"، صحيفة The Observer، ١١ مارس/آذار ٢٠٠١؛ واقرأ مقال جيمس بيسيت بعنوان "We created a monster"، صحيفة Toronto Globe and Mail، ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠١.

97. شهادة جورج روبرتسون أمام لجنة الدفاع، مجلس عموم المملكة المتحدة، ٢٤ مارس/آذار ١٩٩٩، الفقرة ٣٩١. ولقد قال روبرتسون على وجه التحديد: "حتى مذبحة راتشاك في وقت سابق من هذا العام، كان جيش تحرير كوسوفو مسؤولًا عن عدد وفيات أكثر مما تتحمل مسؤوليته السلطات اليوغوسلافية".

98. لرقم الألفين قتيل، اقرأ المقال بعنوان "Mutilated Bodies Found after Serb Attack"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩؛ واقرأ أيضًا مقال بارتون جلمان بعنوان "U.S., Allies Order Attack on Serbia"، صحيفة واشنطن بوست، ٢٤ مارس/آذار ١٩٩٩.

99. لم تكن حركة السكان في كوسوفو قبل وفي أثناء القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩ مرتبطة بخطة التطهير العرقي أو التهجير القسري، وإنما بعوامل عسكرية استراتيجية، مثل شدة القتال والوجود الميداني لجيش تحرير كوسوفو في مختلف ساحات القتال والكثافة النسبية للمجموعات السكانية التي تعيش في المناطق المتنازع عليها. في بلديات كوسوفو التسع والعشرين، لم يفر الألبان بشكل موحد من الإقليم، ولم يكونوا وحدهم، فقد فر أفراد من جميع المجموعات العرقية الأخرى من المناطق التي يدور فيها القتال. أما في البلديات التي كان وجود جيش تحرير كوسوفو بها ضعيفًا، فقد انخفضت معدلات القتال فيها نسبيًّا، وبالتالي شهدت هجرة أقل لسكانها. كان ذلك قبل بدء القصف الجوي من قوات حلف شمال الأطلسي في ٢٤ مارس/آذار ١٩٩٩. اقرأ التقرير الذي نشرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) بعنوان "كوسوفو: كما رأينا، نروي"، النتائج المتعلقة بحقوق الإنسان التي توصلت إليها بعثة التحقيق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ إلى يونيو/حزيران ١٩٩٩، لا سيما

الجزء الثالث، الفصل ١٤ "التهجير القسري"، ص ١٤٦-١٦٢؛ والجزء الخامس "البلديات"، ص ٢٢٦-٥٨٥، http://www.asylumlaw.org/docs/kosovo/osce99_kosovo_asseenastold.pdf. اقرأ أيضًا معالجة نعوم تشومسكي لهذه القضية في كتابه A New Generation Draws the Line: Kosovo, East Timor and the Standards of the West (Verso، ٢٠٠٠)، ص ١١٤. يلخص تشومسكي أعمال ديفيد بيندر، المراسل السابق بصحيفة نيويورك تايمز، الذي "يلاحظ" بعض الأمور "المثيرة للفضول" في تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: ٤٦ بالمئة من الألبان غادروا كوسوفو خلال القصف الجوي، إلى جانب ٦٠ بالمئة من سكان الصرب والجبل الأسود. وبالتالي، "نزح عدد أكبر نسبيًا من الصرب خلال القصف ولم يعودوا إلى كوسوفو مجددًا" (ص ١١٤). وأخيرًا، اقرأ شهادة الصحفية البريطانية الراحلة إيف آن برنتيس خلال جلسات الدفاع في محاكمة سلوبودان ميلوشيفيتش. عند سؤالها عن رأيها بشأن هجرة الكثير من ألبان كوسوفو من العاصمة خلال قصف حلف شمال الأطلسي، قالت برنتيس: "لقد قيل لنا عدة مرات إن المدنيين العاديين من أصول ألبانية قيل لهم إن مغادرتهم واجب وطني لأن العالم يراقب، وإن أي شخص لا ينضم إلى هذا النزوح لا يدعم القضية الألبانية. لقد قيل لهم من قادة جيش تحرير كوسوفو إن الواجب الوطني يحتم عليهم الانضمام إلى النازحين ومغادرة كوسوفو، يجب أن يراهم العالم وهم يغادرون كوسوفو". (شهادة إيف آن برنتيس، قضية الإدعاء العام ضد ميلوشيفيتش (IT-٠٢-٥٤)، ٣ فبراير/شباط ٢٠٠٦، ٤٧٩٠٨-٤٧٩٠٩).

100. اقرأ مقال جورج جان بعنوان "Charges of Kosovo genocide as NATO bolsters forces"، وكالة أسوشيتد برس، ٢٨ مارس/آذار ١٩٩٩.

101. بيان وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "التطهير العرقي في كوسوفو"، ١٩ أبريل/نيسان ١٩٩٩، http://www.state.gov/www/regions/eur/rpt_990416_ksvo_ethnic.html. تحت عنوان "الاعتقالات"، ذكر البيان الصحفي: "نشعر بالقلق البالغ إزاء مصير الرجال المفقودين. تتراوح أعدادهم من ١٠٠,٠٠٠، عند النظر فقط إلى الرجال المفقودين بين عائلات اللاجئين في ألبانيا، إلى ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ شخص إذا صحت تقارير فصل الرجال على نطاق واسع بين النازحين داخليًا في أنحاء كوسوفو".

102. لقصة "عملية حدوة الحصان"، اقرأ مقال آر جيفري سميث وويليام دروزدياك بعنوان "Serbs' Offensive Was Meticulously Planned"، صحيفة واشنطن بوست، ١١ أبريل/نيسان ١٩٩٩؛ ولقصة هاشم ثاتشي، اقرأ مقال ماري كولفن وآخرين بعنوان "Slaughter of the Innocents"، صحيفة صنداي تايمز، ٤

أبريل/نيسان ١٩٩٩؛ ولملاحظات وزير الدفاع ويليام كوهين، شاهد حلقة برنامج Face The Nation للصحفي بوب شيفر على قناة CBS -TV بتاريخ ١٦ مايو/آيار ١٩٩٩. وأخيرًا، لدحض مزاعم "عملية حدوة الحصان"، اقرأ كتاب هاينز لوكواي، Der Kosovo-Konflikt: Wege in einen vermeidbaren Krieg (بادن بادن: Nomos، ٢٠٠٠). ويترجم العنوان بالعربية إلى "صراع كوسوفو: الحرب التي كان يمكن تجنبها".

103. اقرأ مقال مارليز سيمونز بعنوان "Investigators from Many Nations to Begin Search for War Crimes"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٥ يونيو/حزيران ١٩٩٩؛ واقرأ أيضًا مقال جوليان بورجر بعنوان "Cook promises to make killers pay; Scenes of mass murder vindicate Nato, says foreign secretary"، صحيفة The Guardian، ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٩٩.

104. اقرأ البيان الصحفي لكارلا ديل بونتي (FH/P.I.S./٥٥٠-e)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، الفقرة ١٦، http://www.un.org/icty/pressreal/p550-e.htm؛ واقرأ أيضًا تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان "كوسوفو: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنشر إصدارًا جديدًا لسجل المفقودين"، ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠٧، http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/kosovo-news-290807?opendocument.

105. هيرمان وبيترسون، كتاب "The Dismantling of Yugoslavia"، الجزء الأول.

106. اقرأ كتاب آليسون دي فروج وآخرين Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda (نيويورك: Human Rights Watch، ١٩٩٩)، لا سيما فصل "الهجوم على هابياريمانا"، الفقرتان ٥-٦، ص ١٨٥.

107. اقرأ محاكمة الادعاء العام ضد أوغستين نديندليمانا وآخرين (أو الجيش الثاني) (ICTR-٠٠-٥٦-I)، تفريغ نصي، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، ص٤، السطور ١٣-٢٢.

108. للاطلاع على الشهادة الموسعة لشاهدة الادعاء آليسون دي فورج، اقرأ محاكمة الادعاء العام ضد أوغستين نديندليمانا وآخرين، ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، حتى ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، بإجمالي سبعة عشر يومًا من الشهادة. وبالنظر إلى أن أجهزة الاستخبارات المدنية الرواندية تخضع لوزير موالي للجبهة الوطنية الرواندية، وأن ثلاثة رؤساء وزراء متعاقبين كانوا إما مؤيدين للجبهة الوطنية الرواندية وإما مدعومين منها بموجب اتفاقية تقاسم السلطة، وأن الجيش الرواندي كان يضم قوات مسلحة من الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي، الذين كانوا يسعون للإطاحة

بالحكومة، إلى جانب الجيش النظامي للحكومة، أظهر الاستجواب الذي خضعت له دي فورج منذ ٢١ سبتمبر/أيلول فشلها في دعم نظرية "الإبادة الجماعية الرواندية" عند كل منعطف.

109. توفيت آليسون دي فورج في حادث تحطم طائرة ركاب في ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٩ عند عودتها إلى منزلها في بوفالو، نيويورك. وفي نعي كتبه كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايت ووتش، أشاد بزميلته السابقة "لدورها المهم والرئيسي في محاكمة الهوتو" (مقال "بطلة من أجل حقوق الإنسان"، صحيفة هافينغتون بوست، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٩). لقد تصرفت دي فورج بنشاط بالغ نيابة عن الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفي وسائل الإعلام المختلفة ضد الهوتو بشكل عام، لكن ذلك التصور عن "خبرتها" لم يكن نابعًا من معرفتها برواندا بقدر ما كان بسبب مثابرتها في الدفاع عن سردية "الإبادة الجماعية الرواندية" بالدقة التي حرصت عليها المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة وبريطانيا. في عام ١٩٩١، ذهبت دي فورج إلى رواندا نيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت نصًا: "في محاولة لتسخير معرفتي وتأطيرها لصالح توجهات سياسة". وأوضحت لاحقًا: "لقد كانت علاقتي بحكومة الولايات المتحدة جديدة من نوعها، فقد ذهبت إلى رواندا في يوليو/تموز ١٩٩٢ بصفتي مستشارة للحكومة الأمريكية، ومرة أخرى من أجل المشروع الديمقراطي. ثم عدت إليها في أوائل يناير/كانون الثاني ١٩٩٣ وأنا رئيس مشترك للجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا". (نقلًا عن شهادة دي فورج أمام المدعي العام لمحاكمة جان بول أكايسو (ICTR-٩٦-٤، تفريغ نصي، ١٢ فبراير/شباط ١٩٩٧، ١١٢-١١٤). ونظرًا لأن السياسة الحقيقية للحكومة الأمريكية منذ أواخر عام ١٩٩٠ كانت تهدف إلى تغيير النظام في رواندا، أي الإطاحة بحكومة الهوتو على يد الجبهة الوطنية الرواندية، وكذلك طرد فرنسا من المنطقة (كانت فرنسا تدعم حكومة الهوتو)، يمكننا أن نرى بسهولة كيف ساهمت دي فورج منذ عام ١٩٩١ في توفير الغطاء اللازم لاستيلاء الولايات المتحدة علي ما يصل إلى أربع دول من خلال عملائها في أوغندا والجبهة الوطنية الرواندية في رواندا. باختصار، يمكننا تلخيص مسيرة آليسون دي فورج المهنية في خدمة تطلعات استعراض القوة الأمريكية في وسط إفريقيا بأعمالها الموجهة السياسية تحت غطاء خطاب قوي عن "حقوق الإنسان". وفي هذه العملية، ساهمت دي فورج بقوة في تضليل جيل كامل من الباحثين والناشطين ومناصري قضايا السلام والعدالة.

110. اقرأ مقال جوناثان كلايتون بعنوان "Rwanda to appeal to UN Security Council on rebel invasion"، وكالة رويترز، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠؛ واقرأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨١٢ (S/RES/٨١٢)، ١٢ مارس/آذار ١٩٩٣؛ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٤٦ (S/RES/٨٤٦)، ٢٢ يونيو/حزيران ١٩٩٣.

111. للحصول على دليل مقنع على هذه النقطة، اقرأ كتاب روبن فيلبوت Rwanda ١٩٩٤: Colonialism Dies Hard (كتاب إلكتروني نُشر على موقع تقرير تايلور، ٢٠٠٤)، لا سيما الفصول ١-٧، http://www.taylor-report.com/Rwanda_1994.

112. اقرأ كتاب هيرمان جاي كوهين Intervening in Africa: Superpower Peacemaking in a Troubled Continent (نيويورك: St. Martin's Press، ٢٠٠٠)، ص ١٧٧-١٧٨.

113. اقرأ كتاب فيلبوت Rwanda ١٩٩٤: Colonialism Dies Hard، وخاصة "الخاتمة".

114. اقرأ اتفاق السلام بين حكومة جمهورية رواندا والجبهة الوطنية الرواندية الموقع في أروشا في ٤ أغسطس/آب ١٩٩٣، الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/٤٨/S-٨٢٤/٢٦٩١٥)، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣. جُمعت سبع وثائق معًا لتكون "اتفاقية أروشا للسلام"، أقدمها اتفاقية نسيلي لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩١.

115. اقرأ حكم محكمة "المدعي العام ضد تيونيست باجوسورا وآخرين (ICTR-٩٨-٤١-T)، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، http://69.94.11.53/ENGLISH/cases/Bagosora/judgement. كان المتهمون الأربعة بالقضية هم: "الكولونيل تيونيست باجوسورا، مدير ديوان وزارة الدفاع، والجنرال غراتين كابيليغي، رئيس مكتب العمليات (G-٣) لهيئة الأركان العامة للجيش، والرائد ألويس نتاباكوزي، قائد كتيبة النخبة العسكرية، والكولونيل أناتول نسينغييومفا، قائد عمليات قطاع جيسايني" (الفقرة ١).

116. المرجع نفسه، الفقرة ١٣، نقلًا عن الملخص الشفهي المقروء للقضية في المحكمة يوم صدور الحكم. وللاطلاع على مناقشة الحكم الكاملة بالبراءة من هذه التهمة، اقرأ القسم ٢،١ "المؤامرة لارتكاب إبادة جماعية"، الفقرات ٢٠٨٤-٢١١٢.

117. محاضرة ألان سي ستام بعنوان "التوصل إلى فهم جديد للإبادة الجماعية في رواندا" في كلية جيرارد فورد للسياسة العام بجامعة ميشيغان، ١٨ فبراير/شباط

٢٠٠٩، ولتفريغنا النصي: http://www.fordschool.umich.edu/news/events/?event_id=154.

118. اقرأ مقال بعنوان "Rwandan embassy closed, U.S. seeks to remove Rwanda from UN Council"، وكالة الأنباء الفرنسية، ١٥ يوليو/تموز ١٩٩٤؛ واقرأ أيضًا مقال "Clinton Orders Nonstop Aid Flights for Rwandan Victims"، وكالة أسوشيتد برس، ٢٢ يوليو/تموز ١٩٩٤؛ ومقال "U.S. recognizes new government in Rwanda"، وكالة رويترز، ٢٩ يوليو/تموز ١٩٩٤؛ ومقال "U.S. troops going into Kigali to open airport ٢٠٠"، وكالة رويترز، ٢٩ يوليو/تموز ١٩٩٤.

119. اقرأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩١٢ (S/RES/٩١٢)، ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٤، الفقرة ٨. انخفضت أعداد بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في رواندا إلى ٢٧٠ جندي مشاة، من ١٥١٥ في ٢٠ أبريل/نيسان، و٢١٦٥ في ٦ أبريل/نيسان. ونقلًا عن جان داماسكين بيزيمانا، سفير رواندا لدى الأمم المتحدة: "يبدو أن المجتمع الدولي لم يتصرف بطريقة مناسبة استجابة للظرف الأليم الذي يتعرض له الشعب الرواندي. غالبًا ما كانت مناقشات هذه القضية تقتصر على طرح وجهات النظر حول طرق ووسائل انسحاب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا، دون أدنى سعي لمحاولة تقدير مخاوف من يعتقدون أنه، في ضوء الوضع الأمني الراهن والظروف السائدة في رواندا، ينبغي زيادة عدد أعضاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا لتمكينها من المساعدة في إعادة تطبيق وقف إطلاق النار والمساعدة في تهيئة الظروف الأمنية التي يمكنها أن تضع حدًّا لأعمال العنف. لكن الخيار الذي اتخذه المجلس بخفض عدد القوات في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا لا يعد استجابة مناسبة أبدًا لهذه الأزمة". جلسة "الوضع المتعلق برواندا"، مجلس الأمن (S/PV.٣٣٦٨)، ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٤، ٦.

120. اقرأ مقال رايموند بونير بعنوان "U.N. Stops Returning Rwandan Refugees"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤. اقرأ أيضًا مقال كريس ماكغريل وإدوارد لوس بعنوان "Death Threats Force Out Aid Workers"، صحيفة The Guardian، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤؛ واقرأ مقال جان ميشيل ستوليج بعنوان "UN spotlights claims of summary Rwandan reprisal killings"، وكالة الأنباء الفرنسية، ٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤.

121. اقرأ معالجة تقرير جيرسوني في كتاب دي فورج "Leave None to Tell the Story"، لا سيما فصل "بعثة جيرسوني"، ص ٧٢٦-٧٣٢، وفيه يظهر خطاب

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يذكر "عدم وجود" تقرير جيرسوني (ص ٧٢٧).

122. اقرأ تجميعًا لمقابلات روبرت جيرسوني مع المؤرخ جيرار برونييه في كتابه Africa's World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe (نيويورك: Oxford University Press، ٢٠٠٩) رقم ١٥-١٦؛ ورقم ٥٩-٦٢، ص ٣٧٣. وكما يصف برونييه الأمر: "كانت النتيجة التي توصل إليها جيرسوني بين أوائل أبريل/نيسان ومنتصف سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ هي أن الجبهة الوطنية الرواندية قتلت ما بين ٢٥,٠٠٠ و٤٥,٠٠٠ شخص، من بينهم أفراد من التوتسي. ولقد فزعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي كلفت جيرسوني بإجراء الدراسة لغرض مختلف تمامًا، من تلك النتائج". (١٦)

123. مذكرة جورج موس، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون إفريقيا، بعنوان "انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا" المقدمة إلى وزير الخارجية الأمريكي، غير مؤرخة، إلا أن تاريخها وفقًا لصياغتها يعود إلى ما بين ١٧ و٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤. كان بيتر إيرليندر، مدير مشروع وثائق رواندا بكلية ويليام ميتشل للقانون، هو من أثار انتباهنا إلى هذه الوثيقة، المعرض العسكري ١ للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، DNT ٢٦٤، http://www.rwandadocumentsproject.net/gsdl/collect/mil1docs/index/assoc/HASH8152.dir/doc84139.PDF.

124. كتاب كريستيان دافنبورت وألان ستام Rwandan Political Violence in Space and Time، غير منشور، ٢٠٠٤ (متوفر على الموقع الإلكتروني الشخصي لدافنبورت: http://www.cdavenport.com). أشار الكاتبان إلى وصول حصيلة القتلى في رواندا بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز ١٩٩٤ إلى ١,٠٦٣,٣٣٦ شخصًا (٢٨)، بناءً على تحليلاتهما لما لا يقل عن ثمانية تقديرات مختلفة للوفيات في المدة الزمنية المعنية.

125. المرجع نفسه، لا سيما الصفحات ٣٠-٣٣.

126. اقرأ مقال كريستيان دافنبورت وألان ستام بعنوان «What Really Happened in Rwanda?"، مجلة Miller-McCune، ٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، http://www.millermccune.com/culture_society/what-really-happened-in-rwanda-1504.

127. في عام ١٩٩٩، أرسل الضابط العسكري السابق بالجبهة الوطنية الرواندية، كريستوف هاكيزيمانا، خطابًا إلى لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن أعمال الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ في رواندا (إينغفار كارلسون

وآخرين)، التي عرضت بالتفاصيل الاستراتيجية العسكرية للجبهة الوطنية الرواندية منذ عام ١٩٩٠ وبعدها. وفي خطابه، زعم هاكيزيمانا أن الجبهة الوطنية الرواندية مسؤولة عن قتل ما يصل إلى مليوني شخص من الهوتو في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبلغ اللجنة أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تركز على الجانب الخطأ من الصراع بتوجيه الاتهام إلى الهوتو. اعتمدنا في ذلك على اتصالات شخصية مع المحامي الجنائي الدولي كريستوفر بلاك من تورنتو، الذي عمل منذ عام ٢٠٠٠ في الدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن الجنرال أوغستين نديندليييمانا، رئيس الأركان السابق للدرك الرواندي (أو الشرطة الوطنية)، وينتمي إلى الهوتو.

128. للمزيد من المناقشات النقدية لتلك القضايا، راجع محاضرة ستام بعنوان "التوصل إلى فهم جديد للإبادة الجماعية في رواندا"، ومناقشاتنا لها سابقًا.

129. اقرأ كتاب دافنبورت وستام Rwandan Political Violence in Space and Time. يقسم دافنبورت وستام في أعمالهما رواندا إلى ثلاثة "مناطق"، لكننا نجده تقسيمًا معيبًا للغاية: الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة الرواندية والجيش، والمناطق التي تسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية، والمناطق الواقعة على طول خطوط المعارك بين الجهتين. وكتبا: "تعد الجهة الفاعلة التي تتمتع بقدر أكبر من القدرة على الإكراه في منطقة معينة مسؤولة عن أعمال العنف في هذه المنطقة". (ص ٢٥). (انظر أيضًا الشكل ١ "العنف السياسي الرواندي ١٩٩٤: إجمالي الوفيات بحسب القوات المسيطرة"، ص ٢٩). واستنادًا لهذا الافتراض الإشكالي، توصل دافنبورت وستام إلى أن "الغالبية العظمى من عمليات القتل وقعت في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة الرواندية والجيش؛ بإجمالي ٨٩١,٢٩٥ ضحية"؛ لذا تتحمل الحكومة والجيش المسؤولية عن تلك الوفيات، "والتي يمكن تصنيفها بالإبادة الجماعية"، من بين جرائم أخرى محتملة (ص ٢٨). لكن الجبهة الوطنية الرواندية كانت تتحرك بسرعة كبيرة في واقع الأمر وتحسم نجاحاتها في ساحة المعركة وصولًا إلى السيطرة على البلاد بأكملها، فمن غير البديهي أن نتعامل مع القوات الحكومية، التي تعاني نقص التسليح وعدم القدرة على المناورة والمهزومة في نهاية المطاف، باعتبارها تسيطر على أي شيء. بل على العكس، تقع المسؤولية الرئيسية للعنق السياسي الرواندي في عام ١٩٩٤ على الجبهة الوطنية الرواندية ومشروعها المتمثل في إزاحة الحكومة الائتلافية من السلطة والاستيلاء على مقاليد حكم الدولة الرواندية.

130. اقرأ مقال كريستيان دافنبورت وألان ستام بعنوان "What Really Happened in Rwanda?".

131. الإفادة الخطية لمايكل أندرو هوريغان، المحكمة الدولية الجنائية لرواندا، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، http://www.opjdr.org/Human%20 rights_files/AFFIDAVIT%20OF%20MICHAEL%20ANDREW%20 HOURIGAN.htm للمصادر الأخرى التي تتناول قمع وحظر مذكرة هوريغان، اقرأ كتاب روبن فيلبوت Rwanda ١٩٩٤، لا سيما الفصل السادس بعنوان "لا بد أن يُشار إلى الحادث بتحطم الطائرة"؛ وحلقة مارك كولفين "Questions unanswered 10 years after Rwandan genocide" بالبرنامج الإذاعي PM، هيئة الإذاعة الأسترالية، ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٤، http://www.abc.net.au/ pm/content/2004/s1077423.htm؛ ومقال مارك دويل بعنوان "Rwanda plane crash halted"، هيئة الإذاعة البريطانية، ٩ فبراير/شباط ٢٠٠٧، http:// news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6348815.stm؛ ومقال نيك ماكنزي بعنوان "UN 'shut down' Rwanda probe"، صحيفة The Age، ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٧. http://www.theage.com.au/news/world/un-shut-down-rwa html.1170524298428/09/02/ndaprobe/2007

132. نُشرت ملاحظات ريتشارد غولدستون في الصحيفة الدنماركية Berlingske Tidende. ولقد استخرناها من مقال بعنوان "April—6th ICTR/Attack ١٩٩٤ Attack Fits the ICTR's Mandate (Goldstone)"، وكالة أنباء Hirondelle، ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.

133. اقرأ كتاب فيلبوت Rwanda ١٩٩٤، الفصل السادس "لا بد أن يُشار إلى الحادث بتحطم الطائرة".

134. جان لويس بروغيير، طلب إصدار مذكرات اعتقال دولية، المحكمة الابتدائية، باريس، فرنسا، ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ١٥-١٦ (الفقرات ١٠٠-١٠٣)، http://www.olny.nl/RWANDA/Lu_Pour_Vous/Dossier_Special_ Habyarimana/Rapport_Bruguiere.pdf.

135. اقرأ مقال أندرو إنغلاند بعنوان "Rwanda president faces arrest"، صحيفة Financial Times، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦؛ واقرأ أيضًا مقال كريس ماكغريل بعنوان "French judge accuses Rwandan President of assassination"، صحيفة The Guardian، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦؛ واقرأ مقال فيرجال كيني بعنوان "Will we ever learn the truth about this genocide?"، صحيفة The Independent، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

136. تستند النتائج إلى عمليات بحث على كل من Factiva وNewsBank من ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. يعود الجهد الجاد الوحيد الذي بذلته إحدى الصحف الأمريكية لنشر وتحليل عمل كل من مايكل هوريغان والقاضي بروغيير إلى الصحفي سيباستيان روتيلا بمقاله "French Magistrate Posits Theory on Rwandan Assassination"، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٧ (أعيد نشره لاحقًا في صحيفة سياتل تايمز).

137. تستند النتائج إلى عمليات بحث على كل من Factiva وNewsBank من ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠ إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨. باستخدام قاعدة بيانات Factiva للبحث في صحف نيويورك تايمز وول ستريت جورنال وواشنطن بوست عن أي ذكر لاسم "بروغيير"، وجدنا قرابة مئة نتيجة؛ لكن عند تقليص نطاق البحث إلى أعمال بروغيير المتعلقة برواندا، وجدنا خمس نتائج فقط. وعند استخدام قاعدة بيانات NewsBank للبحث في جميع الصحف الأمريكية، وجدنا أكثر من أربعمئة نتيجة لأعمال بروغيير، لكن لم يرد ذكر أعماله المتعلقة برواندا إلا سبع عشرة مرة فقط.

138. اقرأ كتاب كارلا ديل بونتي، مع تشاك سوديتيك، Madame Prosecutor: Confrontations with Humanity's Worst Criminals and the Culture of Impunity: A Memoir (نيويورك: Other Press، ٢٠٠٩)، وبخاصة الفصل التاسع "مواجهة كيغالي: ٢٠٠٢ و٢٠٠٣"، ص ٢٢٣-٢٤١. واقرأ أيضًا مقال ستيفن إدواردز بعنوان "Del Ponte says UN caved to Rwandan pressure"، صحيفة National Post، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

139. حوار مع كارلا ديل بونتي بعنوان "If I Had Had the Choice, I Would Have Remained Prosecutor of the ICTR"، وكالة أنباء Hirondelle، ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣.

140. اقرأ كتاب فلورنسا هارتمان Paix et Châtiment: Les Guerres Secrètes de la Politique et de la Justice Internationales (باريس: Flammarion، ٢٠٠٧)، ص ٢٦١-٢٧٥.

141. اقرأ مقال "ICTR/Military I—Dallaire Wanted Americans to Investigate on Presidential Plane Crash"، وكالة أنباء Hirondelle، ٩ فبراير/شباط ٢٠٠٤. وفي أحد الأمثلة على تباطؤ جالو، قال لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ أن "الادعاءات الموجهة ضد الجبهة الوطنية الرواندية كانت أيضًا قيد النظر. وعقب تقييم نتائج التحقيقات السابقة، أصبح من الضروري

إجراء تحقيقات إضافية في تلك المزاعم". (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/
PV.٥٣٢٨)، ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، ص ١٤). لكن "التحقيقات الإضافية" التي أجراها جالو كانت شكلية تمامًا، واستمر في استخدام أساليب المماطلة نفسها حتى نهاية عام ٢٠٠٨، إذ لم توجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الاتهام لأي عضو في الجبهة الوطنية الرواندية، بالرغم من "التحقيقات الإضافية" التي أجراها المدعي العام.

142. للاطلاع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، انظر ملحق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٥٥ (S/RES/٩٥٥)، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤، http://www.ictr.org/ENGLISH/basicdocs/statute/2007.pdf. وللقائمة الكاملة لكل القضايا التي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بها عريضة اتهام، انظر "حالة القضايا"، http://www.ictr.org/ENGLISH/cases/status.htm.

143. اقرأ كتاب فيليب جوريفيتش We wish to inform you that tomorrow we will be killed with our families: Stories from Rwanda (نيويورك: Picador، ١٩٩٨)، ص ٢٢٥. ويقول جوريفيتش: "لقد أثبت كاغامه كفاءته وقدرته على الحصول على ما يريد، وإذا أراد كاغامه حقًا العثور على أفضل استجابة لظروفه الأصلية، فلن يجد مسارًا مفتوحًا أمامه سوى التحرر. وهذه هي الطريقة التي سلكها، ولم أشك قط في أن هذا ما أراده فعلًا". (ص ٢٢٦).

144. اقرأ كتاب ستيفن كينزر A Thousand Hills: Rwanda's Rebirth and the Man Who Dreamed It (هوبوكين، نيو جيرسي: John Wiley & Sons، ٢٠٠٨). ونقتبس عن كينزر بعضًا من كلماته من المقطع الترويجي الذي أذاعه الناشر في عام ٢٠٠٨. في أقوى كتاب سيرة ذاتية لتلميع والدعاية لبول كاغامه ورواندا، يقدم كينزر كل فصل من الكتاب باقتباس من أقوال كاغامه ("بالنسبة لي، حقوق الإنسان هي كل شيء"، الفصل ١٨). ويكتب كينزر: "كاغامه هو رجل الساعة في إفريقيا الحديثة. تتوجه إليه عيون جميع من يأملون بمستقبل أفضل لإفريقيا. إذ لم يتمكن أي زعيم آخر من تحقيق هذه الإنجازات بهذا القدر القليل من الموارد، ولا يمكن لزعيم أن يبعث مثل هذا القدر من الأمل والتفاؤل بشأن مستقبل القارة". (ص ٣٢٧).

145. اقرأ كتاب سامانثا باور A Problem from Hell، ص ٣٣٤-٣٣٥. واقرأ أيضًا مقال باور بعنوان "Bystanders to Genocide"، مجلة The Atlantic، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١.

146. اقرأ بيان جان داماسكين بيزيمانا، سفير رواندا لدى الأمم المتحدة، في المرجع رقم ١١٩.

147. اقرأ التقرير الخاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا (S/١٩٩٤/٤٧٠)، ٢٠ أبريل/نيسان ١٩٩٤، وخصيصًا "البديل الأول"، الفقرتين ١٣-١٤، اللتين أيدهما بطرس غالي بنفسه.

148. اقرأ كتاب بطرس بطرس غالي Unvanquished: A U.S.–U.N. Saga (نيويورك: Random House، ١٩٩٩)، ص ١٢٩-١٤١. وفقًا لروبن فيلبوت، فقد أخبره بطرس غالي بشكل رسمي أن "مسؤولية الإبادة الجماعية في رواندا تقع بنسبة ١٠٠ بالمئة على عاتق الأمريكان!"، اقرأ مقدمة كتاب فيلبوت Rwanda ١٩٩٤.

149. اقرأ دراسة بحثية لهيرمان وبيترسون وساموبلي بعنوان "Human Rights Watch in Service to the War Party"، http://www.electricpolitics.com/2007/02/human_rights_watch_in_service.html.

150. اقرأ "تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا منذ ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠" (نيويورك، مارس/آذار ١٩٩٣). إلى جانب مؤسسة إفريقيا ووتش (هيومان رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية)، شارك في اللجنة منظمات غير حكومية أخرى وهي الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان (فرنسا)، والاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والمركز الدول لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (كندا).

151. المرجع نفسه. في قسم بعنوان "سؤال الإبادة الجماعية"، بعد سرد نص المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، توصلت اللجنة إلى أن "الكثير من الروانديين قُتلوا لا لسبب إلا لأنهم من التوتسي"، لكنها أضافت في تقريرها أن "أرقام الضحايا لا ترقى إلى الحد اللازم لتوجيه الاتهام بارتكاب إبادة جماعية" (ص ٢٩). إلى جانب مؤسسة إفريقيا ووتش (هيومان رايتس ووتش، الولايات المتحدة الأمريكية)، شارك في اللجنة منظمات غير حكومية أخرى وهي الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان (فرنسا)، والاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والمركز الدول لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (كندا).

152. اقرأ كتاب دي فورج Leave None to Tell the Story، ص ٩٣.

153. اقرأ كتاب فيلبوت Rwanda ١٩٩٤، الفصل الرابع "الكشافة في خدمة صاحبة الجلالة".

154. اقرأ كتاب ليندا ميلفيرن A People Betrayed: The Role of the West in Rwanda's Genocide (نيويورك: Zed Books، ٢٠٠٠)، ص ٥٦.

155. اقرأ البيان الصحفي "Rwanda: Report blames government for mass slayings"، وكالة أنباء Inter Press Service، ٨ مارس/آذار ١٩٩٢.

156. ارجع إلى المرجع رقم ٧٨.

157. اقتبس جون لافلاند في كتابه A History of Political Trials: From Charles I to Saddam Hussein (نيويورك: Peter Lang Ltd، ٢٠٠٨)، ص ٢١١، نص استقالة فيليب رينتجينز لحسن جالو بتاريخ ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. وكتب رينتجينز في خطاب الاستقالة: "تنص المادة ٦ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا صراحةً على استبعاد الحصانة، بما في ذلك حصانة رؤساء الدول أو الحكومات أو المسؤولين الحكوميين. ويُنتهك هذا المبدأ عندما تُرسل رسالة، كما في القضية المنظورة حاليًا، مفادها أنه لا داعي للخوف من الملاحقة القضائية لمن هم في السلطة". (ص ٢١١-٢١٢).

158. استخدمت عبارة "تسونامي واحد كل ستة أشهر" للإشارة إلى شرق الكونغو من قبل رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية آنذاك، يان إيغلاند، بناءً على الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن تسونامي ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ في المحيط الهندي أودى بحياة ٣٠٠ ألف شخص. وبحد تعبير إيغلاند: "فيما يتعلق بضحايا الأرواح البشرية... هذه أكبر أزمة إنسانية في العالم اليوم ومن غير المعقول ألا يوليها العالم مزيدًا من الاهتمام". في مقال روبرت إيفانز بعنوان "UN Sees East Congo as Worse Crisis than Darfur"، وكالة أنباء Reuters-AlertNet، ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٥.

159. اقرأ التقريرين الأخيرين لمحمود قاسم وآخرين في فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: التقرير رقم (S/٢٠٠٢/١١٤٦)، ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ (الفقرات ١٥٢-١٥٣، ١٢)؛ والتقرير رقم (S/٢٠٠٢/١٠٢٧)، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. واقرأ أيضًا الورقة البحثية لبيورن أوست وويليم جاسبرز بعنوان "From Resource War to "Violent Peace": Transition in the Democratic Republic of Congo"، مركز بون الدولي لدراسات النزاعات، الورقة رقم ٥٠، ٢٠٠٦. ذكر المؤلفان أن ما يقرب من ثلث المخزون العالمي المعروف للكوبالت على الأرض وثلثي مخزون خام الكولمبايت-تانتاليا (كولتان) موجود في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الملحق ٢، ص ١٤٩).

160. اقرأ كتاب نعوم تشومسكي ,Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians (كامبريدج، ماساتشوستس: South End Press، إصدار منقح، ١٩٩٩)، وبخاصة الفصل الخامس "سلام الجليل"، ص ١٨١-٣٢٨.

161. اقرأ كتاب أمنون كابيليوك ,Sabra and Shatila: Inquiry into a Massacre Trans. Khalil Jahshan (بيلمونت، ماساتشوستس: Association of Arab-American University Graduates، ١٩٨٤)، ص ٨.

162. المرجع نفسه، ص ١٢، ١٤، ١٦.

163. المرجع نفسه، ص ٢٢، ٣٠-٣١، ٨٦. وقدَّر التقرير الرسمي الإسرائيلي للجنة التحقيق الإسرائيلية (لجنة كاهان) قتل ما يصل إلى ثمانمائة فلسطيني في مخيمي اللاجئين. اقرأ مقال بعنوان "Excerpts from Report on Israel's Responsibility in Massacre"، صحيفة نيويورك تايمز، ٩ فبراير/شباط ١٩٨٣. وقدّر كابيليوك "ذبح ما بين ٣,٠٠٠ و٣,٥٠٠ رجل وامرأة وطفل خلال ٤٨ ساعة بين ١٦ و١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٨٢" وأن "تقريبًا ربع الضحايا كانوا من اللبنانيين، وبقيتهم من الفلسطينيين" (ص ٦٣). للمزيد عن تقرير لجنة كاهان وتبرئة إسرائيل عن مسؤوليتها عن المذبحة، اقرأ المرجع رقم ١٦٦ أدناه.

164. في الجدول (٣)، كانت مقاييس الصفوف ١-١٣ التي استخدمناها لعمليات البحث في قاعدة بيانات Factiva هي:

الصف ١: بحث عشوائي عن = (موزوت والمذبحة)

الصف ١: بحث عشوائي عن = (موزوت والإبادة الجماعية*)

الصف ٢: بحث عشوائي عن = (ريو نيغرو والمذبحة)

الصف ٢: بحث عشوائي عن = (ريو نيغرو والإبادة الجماعية*)

الصف ٣: بحث عشوائي عن = (صبرا وشاتيلا والمذبحة)

الصف ٣: بحث عشوائي عن = (صبرا وشاتيلا والإبادة الجماعية*)

الصف ٤: بحث عشوائي عن = (حلبجة والمذبحة)

الصف ٤: بحث عشوائي عن = (حلبجة والإبادة الجماعية*)

الصف ٥: بحث عشوائي عن = (البوسنة وسوق والمذبحة)

الصف ٥: بحث عشوائي عن = (البوسنة وسوق والإبادة الجماعية*)

الصف ٦: بحث عشوائي عن = (سربرنيتسا والمذبحة)

الصف ٦: بحث عشوائي عن = (سربرنيتسا والإبادة الجماعية*)

الصف ٧: بحث عشوائي عن = (عملية العاصفة أو كراينا والمذبحة)

الصف ٧: بحث عشوائي عن = (عملية العاصفة أو كراينا والإبادة الجماعية*)

الصف ٨: بحث عشوائي عن = (راتشاك والمذبحة)

الصف ٨: بحث عشوائي عن = (راتشاك والإبادة الجماعية*)

الصف ٩: بحث عشوائي عن = (ليكويسا والمذبحة)

الصف ٩: بحث عشوائي عن = (ليكويسا والإبادة الجماعية*)

الصف ١٠: بحث عشوائي عن = (دشت والمذبحة)

الصف ١٠: بحث عشوائي عن = (دشت والإبادة الجماعية*)

الصف ١١: بحث عشوائي عن = (الفلوجة والمذبحة)

الصف ١١: بحث عشوائي عن = (الفلوجة والإبادة الجماعية*)

الصف ١٢: بحث عشوائي عن = (غزة والمذبحة)

الصف ١٢: بحث عشوائي عن = (غزة والإبادة الجماعية*) (تم التدقيق بعناية)

165. كتبت صحيفة Arab News الصادرة باللغة الإنجليزية: "نُقل عن ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، قوله اليوم إن جماعته سترسل أفرادًا وأسلحة إلى جنوب لبنان. وقال عرفات: 'من حقنا بعد صبرا وشاتيلا وغيرها من جرائم الإبادة الجماعية أن نساعد شعبنا على حماية نفسه، وأن نساعد الشعب اللبناني على حماية نفسه، هذا واجبنا وحقنا'". (من مقال "PLO Sends Arms, Arafat Says"، وكالة أنباء أسوشيتد برس وصحيفة نيويورك تايمز، ٢٧ يوليو/تموز ١٩٨٥. كما نُشر تقرير وكالة أسوشيتد برس أيضًا في صحيفة Toronto Globe and Mail، ٢٧ يوليو/تموز ١٩٨٥).

166. كما كتب نعوم تشومسكي: "قدمت اللجنة دليلًا كافيًا على توقع كبار القادة الإسرائيليين التام لوقوع مذبحة عندما أرسلوا ميليشيا الكتائب إلى المخيمين. وبرروا دخلوهم إلى بيروت الغربية على أنه محاولة لمنع المذبحة التي ارتكبتها ميليشيات الكتائب، ثم شرعوا في إرسال ميليشيات الكتائب إلى عقر دار ألد أعدائهم، لكن دون نية إيذاء سكان المخيمين، كما 'تؤكد' اللجنة دون لبس. ومجددًا، لا يمكن أن يتصور المرء إلا أن يكون هذا التقرير موجه لمن يصدقون دعاية النظام، وليس لأي شخص لديه أدنى قدر من القدرة على التفكير المستقل". من كتاب Fateful Triangle، ص ٣٩٧-٤١٠.

167. اقرأ حكم محكمة المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش (IT-٩٨-٣٣-T)، ٢ أغسطس/آب ٢٠٠١، الفقرة ٥٩٠.

168. راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٣/٣٧ (A/RES/٣٧/١٢٣)، القسم (د)، الفقرة الثانية، ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢. لكن كما كتب الروائي الإسرائيلي

إس يزهار في ذلك الوقت: "لقد أطلقنا أسودًا جائعة في الساحة. لقد التهموا الشعب، لذا، الأسود هم الطرف المذنب".

169. اقرأ مقال جاك كليمنت بعنوان "Ten times worse than an earthquake' in Gaza"، وكالة الأنباء الفرنسية، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

170. اقرأ تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان "غزة: ١.٥ مليون شخص محاصر في يأس"، ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، http://www.icrc.org/Web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/palestine-report-260609/$File/gazareport-ICRC-eng.pdf

171. اقرأ تقرير جون دوغارد وآخرين بعنوان "لا يوجد مكان آمن، تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة عن غزة"، جامعة الدول العربية ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/reportfullFINAL.pdf. واقرأ أيضًا تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "Israel/Gaza: Operation "Cast Lead": ٢٢ days of death and destruction"، يوليو/تموز ٢٠٠٩، http://www.amnesty. org/en/library/asset/MDE15/015/2009/8f299083-en-9a74-4853--860f-0563725e633a/mde150152009en.pdf.

172. اقرأ تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "UN urged to 'find truth' about Gaza conflict"، ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٩؛ ومقال عميرة هاس بعنوان "Judges, scholars call on UN to probe war crimes by both sides in Gaza"، صحيفة هاآرتس، ٢٠ مارس/آذار ٢٠٠٩. وكان من بين الموقعين على الخطاب المفتوح مفوضة العفو الدولية، وكبير أساقفة جنوب إفريقيا ديزموند توتو، والأيرلندية المفوضة السامية السابقة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبنسون، والقاضي الجنوب إفريقي ريتشارد غولدستون.

173. بان كي مون، خطاب بتاريخ ٤ مايو/آيار ٢٠٠٩ من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن: موجز الأمين العام لتقرير مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة بين ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ و١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ (A/٦٣/٨٥٥-S/٢٠٠٩/٢٥٠)، ص ٢. واقرأ أيضًا مقال بعنوان "Beholden to the Big Powers: Israel, Gaza and the UN"، موقع Media Lens (بريطانيا)، ١٨ مايو/آيار ٢٠٠٩، http://www.medialens.org/alerts/09/090518_beholden_to_the.php.

174. اقرأ مقال بين سميث بعنوان "Obama-era goodwill for Rice at U.N"، موقع Politico.com، ٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٩. وعلى حد تعبير رايس عن عودة انضمام الولايات المتحدة لمجلس حقوق الإنسان: "إننا في مكان أفضل بكثير للنضال من أجل المبادئ التي نؤمن بها: حماية حقوق الإنسان عالميًا، ومكافحة الهراء المناهض لإسرائيل واتخاذ إجراءات ذات مغزى بخصوص المشكلات والقضايا التي تهتم بها ويجب أن تكون على رأس جدول أعمالنا، قضايا مثل زيمبابوي والسودان وبورما".

175. "الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات من غزة، وإعادة التأكيد على دعم الولايات المتحدة القوي لإسرائيل، ودعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية"، جلسة مجلس النواب الأمريكي، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. وللتعليقات من قاعة مجلس الشيوخ، راجع سجل الكونغرس، ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، S181ff. ولتصريحات باراك أوباما، اقرأ مقال "President Obama Delivers Remarks to State Department Employees"، صحيفة واشنطن بوست، ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

176. اقرأ تقرير ريتشارد فلك بعنوان "غزة: الصمت ليس خيارًا"، بيان صحفي للأمم المتحدة، جنيف، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

177. لمناقشة الممارسات الإسرائيلية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، اقرأ مقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "Principles of the Imperial New World Order"، مجلة Electric Politics، ١ مايو/آيار ٢٠٠٨، http://www.electricpolitics.com/2008/05/principles_of_the_imperial_new.html. ولتصريحات الكاردينال ريناتو مارتينو، اقرأ مقال "Vatican deplores Gaza situation"، هيئة الإذاعة البريطانية، ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

178. اقرأ تقرير ريتشارد فلك "بيان المقرر الخاص للأراضي الفلسطينية..."، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جنيف، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩؛ واقرأ تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "إسرائيل استخدمت الفسفور الأبيض في مناطق المدنيين في غزة"، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩؛ واقرأ أيضًا تقرير منظمة العفو الدولية "Israel/Occupied Palestinian Territories: The conflict in Gaza: A briefing on applicable law, investigations and accountability"، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

179. ذكر قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: "انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة..." (A/HRC/S-9/L.1)، جنيف، ١٢

يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. جاء التصويت لصالح القرار بثلاثة وثلاثين صوتًا، مقابل صوت واحد ضد القرار (كندا)، وامتناع ثلاث عشرة دولة عن التصويت.

180. لأربعة تحليلات للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة، اقرأ مقال نعوم تشومسكي بعنوان "Exterminate all the Brutes': Gaza ٢٠٠٩"، مجلة CounterPunch، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، واقرأ مقال هنري سيغمان بعنوان "Israel's Lies"، دورية London Review of Books، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩؛ ومقال مايكل ماندل بعنوان "Self-Defense Against Peace"، مجلة CounterPunch، ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٩.

181. نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (A/٦٠/L.١)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، /http://www.who.int/hiv/universalaccess2010 worldsummit.pdf، الفقرات ١٣٨-١٤٠.

182. اجتماع "المدنيون في الصراعات المسلحة"، الجلسة الأولى (S/PV.٦٠٦٦) والجلسة الثانية (S/PV.٦٠٦٦ الاستئناف الأول)، ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. وفي كلمة السفير المصري لدى الأمم المتحدة ماجد عبد العزيز، قال: "تعتقد مصر أن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة لفرض الإرادة الدولية المتمثلة في قراراته وبياناته، وتوفير قوة حماية دولية للشعب الفلسطيني، تطبيقًا لمبدأ المسؤولية عن الحماية. يسعى البعض لتطبيق هذا المبدأ على دول معينة، في حين ترضخ شعوب أخرى تحت وطأة احتلال وحشي وعدوان غاشم دون تدخل أي قوة دولية لحمايتها" (الجلسة الثانية، ص ٣١).

183. اقرأ بيان المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية بعنوان "The Georgia-Russia Crisis and the Responsibility to Protect: A Background Note"، جامعة مدينة نيويورك، ١٩ أغسطس/آب ٢٠٠٨.

184. استخدمنا قاعدة بيانات Factiva للبحث في جميع الصحف باستخدام الكلمات المفتاحية "المسؤولية عن الحماية" و"غزة" في الفترة ما بين ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ حتى ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ (٢٣ يومًا).

185. اقرأ تقرير ريتشارد غولدستون وآخرين بعنوان "حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة"، تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن الصراع في غزة (A/HRC/١٢/٤٨)، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، /http://www2.ohchr.org/english bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/UNFFMGC_Report.pdf.

186. اقرأ مقال لويس شاربونو بعنوان "U.S. doubts UN report on possible Israel war crimes"، وكالة أنباء رويترز، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

187. اقرأ تقرير ريتشارد غولدستون وآخرين بعنوان "حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة"، الفقرات ١٦٧٧-١٦٩٢.

188. اقرأ تقرير أكيم شتاينر وآخرين بعنوان "Environmental Assessment of the Gaza Strip Following the Escalation of Hostilities in December ٢٠٠٨–January ٢٠٠٩"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩)، ص ٣، ٥٥–٦٠، ٧٠-٧١، http://www.unep.org/PDF/dmb/UNEP_Gaza_EA.pdf.

189. اقرأ مقال هيرب كينون وإي بي سولومون بعنوان "PM appeals to world leaders to reject Goldstone findings"، صحيفة جيروزاليم بوست، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. وبالمثل، تحدثت القيادة السياسية الإسرائيلية بصوت واحد عن حق إسرائيل وحق "جميع الديمقراطيات" في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، وكيف ينبغي أن "يشعر العالم بالقلق من أن تقرير غولدستون لا يلقي الضوء على سردية الديمقراطيات التي تحارب الإرهابيين، ويروج لفكرة أن الإرهابيين مناضلون من أجل الحرية ويحق لهم التصرف بالطريقة التي يتصرفون بها". (وزيرة الخارجية الإسرائيلية سيمونا هالبرين).

190. خطاب بنيامين نتنياهو أمام المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

191. اقرأ كتاب بنيامين نتنياهو Terrorism: How the West Can Win (نيويورك: Farrar, Straus & Giroux، ١٩٨٦)، ص ٩.

192. اقرأ مقال "Peres: Goldstone report mocks history"، وكالة أنباء UPI News Tracker، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩؛ واقرأ أيضًا مقال ألان ديرشوفيتز بعنوان "UN Investigation of Israel Discredits Itself and Undercuts Human Rights"، صحيفة هافنغتون بوست، ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩؛ واقرأ أيضًا مقال جيرالد إم شتاينبرغ بعنوان "U.N. Smears Israeli Self-Defense As 'War Crimes'"، صحيفة وول ستريت جورنال، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

193. اقرأ تقرير ريتشارد غولدستون وآخرين بعنوان "حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة"، الفقرة ١٧٦٦. وقدمت اللجنة التوصية نفسها للقيادة الفلسطينية بقطاع غزة.

194. اقرأ تقرير "Why No Justice in Gaza? Israel Is Different, and so. . ."، منظمة هيومان رايتس ووتش، ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩؛ وتقرير "UN: US Block on Goldstone Report Must Not Defer Justice"، منظمة هيومان رايتس ووتش، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩؛ واقرأ أيضًا المقال بعنوان "UN rights body defers vote on Gaza war crime report"، وكالة رويترز، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩.

195. اقرأ، على سبيل المثال، كتاب تيم ريبلي Operation Deliberate Force: The UN and NATO Campaign in Bosnia ١٩٩٥ (لانكستر: مركز دراسات الدفاع والأمن الدولي، ١٩٩٩)، ص ١٧٧-٢٠٠، لا سيما الخرائط التفصيلية التي توضح الهجمات الكبيرة والمتزامنة والمنسقة بشكل واضح من الكروات ومسلمي البوسنة ضد السكان الصرب في كرايينا (ص ١٨٦-١٨٩)؛ واقرأ أيضًا كتاب كين سيلفرشتاين Private Warriors (نيويورك: Verso، ٢٠٠٠)، لا سيما الفصل الرابع "Mercenary, Inc"، ص ١٧١-١٧٥.

196. اقرأ تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعنوان "الموقف في جمهورية البوسنة والهرسك" (S/PV.٣٥٦٤)، ١٠ أغسطس/آب ١٩٩٥، ص ٦-٧؛ وتقرير "كرواتيا" أيضًا (S/PV.٣٥٦٣)، ١٠ أغسطس/آب ١٩٩٥، ص ٢٠.

197. اقرأ حكم المحكمة، قضية المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش (IT-٩٨-٣٣-T)، ٢ أغسطس/آب ٢٠٠١، الفقرة ٥٨٩.

198. راجع محاكمة المدعي العام ضد أنته غوتوفينا وآخرين (IT-٠٦-٩٠)، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، ص ٤٩٣٧، السطور ١-٨؛ وص ٤٩٣٩، السطرين ١٣-١٤.

199. اقرأ مقال "U.S. rejects British claim of Croat ethnic cleansing"، وكالة رويترز، ٨ أغسطس/آب ١٩٩٥، نقلًا عن تصريحات غالبيرث للإذاعة البريطانية.

200. اقرأ مقال إدوارد هيرمان بعنوان "'Why the 'International Community Does Not Deal with the Huge Dasht-e-Leili Massacre"، موقع ZNet الإخباري، ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، http://www.zmag.org/zspace/commentaries/1913.

201. اقرأ مقال باباك دهقانبيشه وآخرين بعنوان "The Death Convoy of Afghanistan"، مجلة نيوزويك، ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٠٢.

202. اقرأ مقال كاثي جانون بعنوان "Group: Mass Graves in Afghanistan"، وكالة أسوشيتد برس، ١ مايو/آيار ٢٠٠٢؛ ومقال كارلوتا غال بعنوان "Study Hints at Mass Killing of the Taliban"، صحيفة نيويورك تايمز، ١ مايو/آيار ٢٠٠٢؛

ومقال "Physicians for Human Rights Calls for End to Stalling of Investigation into Afghan Mass Graves"، بيان صحفي، ١٨ أغسطس/آب ٢٠٠٢.

203. "بيان من فرانك دوناهو، الرئيس التنفيذي، عن مقبرة دشت ليلي الجماعية في أفغانستان"، منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨؛ واقرأ مقال توم لاسيتر بعنوان "Mass graves still unguarded as U.S., UN, Afghans duck task"، صحيفة McClatchy، ١٨ ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٨.

204. اقرأ مقال جيمس ريزن بعنوان "U.S. Inaction Seen after Taliban P.O.W.s Died"، صحيفة نيويورك تايمز، ١١ يوليو/تموز ٢٠٠٩؛ والمقالة الافتتاحية بعنوان "The Truth about Dasht-i-Leili"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٩.

205. اقرأ مقال جون بيرنز بعنوان "Foreign Prisoners Becoming a Problem for Karzai"، صحيفة نيويورك تايمز، ٣ أغسطس/آب ٢٠٠٢؛ ومقال جون بيرنز "Political Realities Impeding Full Inquiry into Afghan Atrocity"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠٢.

206. اقرأ افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "The Truth about Dasht-i-Leili"، ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٩.

207. اقرأ مقال جون بيرنز "Political Realities Impeding Full Inquiry into Afghan Atrocity"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠٢. وتشير "شبرغان" إلى السجن الواقع شمال أفغانستان حيث اقتيد، منه وإليه، أعداء القوات التي تقودها الولايات المتحدة في حاويات شحن محكمة الإغلاق، الأمر الذي يُعتقد أنه أدى إلى وفاة الآلاف منهم.

208. اطلع على سجلات تركيا في التقارير العالمية السنوية لمنظمة هيومان رايتس ووتش والتي ترجع تواريخها إلى بدء تشغيل الأرشيف الإلكتروني لمنظمة هيومان رايتس ووتش، http://www.hrw.org/en/node/79288.

209. اقرأ، على سبيل المثال، كتاب جون تيرمان Spoils of War: The Human Cost of America's Arms Trade (نيويورك: The Free Press، ١٩٩٧)، الفصل ٢٣ بعنوان "The Terrible Reckoning"، ص ٢٥٤-٢٧٨. لكننا نختلف مع تيرمان في هذا الصدد: نعتقد أن نخبة صنّاع السياسات في الولايات المتحدة لا مثيل لها فيما يتعلق بالدعم العسكري (مبيعات الأسلحة والتدريب و"العمل المشترك") باعتباره "شرطًا ضروريًا لا غنى عنه" في علاقة الولايات المتحدة بالحكومات الأجنبية. في

الواقع، لا يمكننا اعتبار الأمر مجرد فكرة عابرة عندما نجد أن "وصول الأسلحة الحديثة عالية التقنية والعمليات المشتركة بين الجيشين في العلاقات الثنائية يعزز من مكانة النخب العسكرية ويمكنُها من ممارسة المزيد من السلطة السياسية والاعتماد على المزيد من الموارد الوطنية، وتشكيل السياسة الوطنية بطبيعة الحال". دائمًا ما تحصل واشنطن على ما تدفع مقابله. (الكتاب نفسه، الفصل ٢٤ بعنوان "The Moral Equation"، ص ٢٧٩-٢٨٧).

210. اقرأ كتاب إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي :Chomsky, Manufacturing Consent The Political Economy of the Mass Media (نيويورك: Pantheon، ٢٠٠٢)، ص ٢١ من المقدمة.

211. البحث في قاعدة بيانات Factiva في "جميع الصحف" بين عامي ١٩٨٤-٢٠٠٨؛ أجري البحث في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. في عملية البحث في قاعدة البيانات استخدمنا جميع الصياغات المختلفة للمصطلح لرصد جميع النتائج المذكورة مع أي واحدة أو أكثر من كلمات البحث الأخرى. وكانت معايير البحث على وجه التحديد كما يلي:

(١) بحث عشوائي في جميع الصحف عن تركيا و(الأكراد* والإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو كوسوفو أو رواندا أو السودان أو فيتنام أو الأرمن*): ٢٠.

(٢) بحث عشوائي في جميع الصحف عن تركيا و(الأرمن* والإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو العراق أو كوسوفو أو رواندا أو السودان أو فيتنام أو الأكراد*): ٩,٦٢٧.

(٣) بحث عشوائي في جميع الصحف عن العراق و(الأكراد* والإبادة الجماعية*) وليس (أفغانستان أو البوسنة أو بروندي أو كمبوديا أو الكونغو أو دارفور أو تيمور الشرقية أو إثيوبيا أو غواتيمالا أو إندونيسيا أو كوسوفو أو رواندا أو السودان أو تركيا أو فيتنام أو الأرمن*): ٢٩٦.

212. اقرأ مقال جون بيجلر بعنوان "Land of the Dead"، مجلة The Nation، ٢٥ أبريل/نيسان ١٩٩٤.

213. اقرأ كتاب دانيال باتريك موينيهان وسوزان ويفر A Dangerous Place (نيويورك: Little Brown، ١٩٧٨)، ص ٢٤٧.

214. اقرأ الدراسة البحثية لنعوم تشومسكي The Washington Connection and Third World Fascism، القسم ٣.٤.٤ بعنوان "Genocide on the Sly"، ص ١٢٩-٢٠٤.

215. اقرأ مقال هنري كام بعنوان "The Silent Suffering of East Timor"، مجلة نيويورك تايمز، ١٥ فبراير/شباط ١٩٨١؛ واقرأ أيضًا مقال هنري كام بعنوان "Post-Colonial Oppressors"، مراجعة نيويورك تايمز الدورية للكتب، ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٨٧.

216. اقرأ مقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "How the New York Times Protects Indonesia Terror in East Timor"، مجلة Z Magazine، يوليو/تموز ١٩٩٩، http://www.zmag.org/zmag/viewArticle/13140؛ واقرأ أيضًا "East Timor: From Humanitarian Bombing to Inhumane Appeasement"، مجلة CovertAction Quarterly، خريف/شتاء ١٩٩٩، العدد رقم ٦٨، http://covertaction.org/ content/view/65/75.

217. اقرأ مقال ريتشارد لويد باري بعنوان "Timor's fear of Jakarta troops"، صحيفة The Independent، ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨؛ واقرأ أيضًا مقال ريتشارد لويد باري بعنوان "Troops sent in despite promises"، صحيفة The Independent، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨؛ ومقال ريتشارد لويد باري بعنوان "Timor military retreat 'a sham'"، صحيفة The Independent، ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨.

218. اقرأ مقال آلان نيرن بعنوان "License to Kill in Timor"، مجلة The Nation، ٣١ مايو/آيار ١٩٩٩.

219. اقرأ الفقرات ٧٧٤-٧٧٨ من الفصل الثاني بعنوان "Unlawful Killings and Enforced Disappearances"، من تقرير "Chega! Report of the Commission for Reception, Truth and Reconciliation in East Timor"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، http://www.ictj.org/en/news/features/846.html. وللتقديرات الأعلى، اقرأ مقال ليندسي موردوخ بعنوان "Horror Lives On for Town of Liquiçá"، صحيفة Sydney Morning Herald، ٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠؛ ومقال باري وأين بعنوان "Will Justice Be Served in East Timor?"، صحيفة وول ستريت جورنال، ٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٠.

220. اقرأ مقال آلان نيرن بعنوان "U.S. Complicity in Timor"، مجلة The Nation، ٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩.

221. اقرأ مقال جوزيه راموس هورتا بعنوان "Yes to Kosovo, No to East Timor?"، صحيفة International Herald Tribune، ٢٩ أبريل/نيسان ١٩٩٩.

222. اقرأ تقرير بليساريو بيتانكور وآخرين بعنوان "From Madness to Hope: The ١٢-Year War in El Salvador" (تقرير لجنة الحقيقة للسلفادور، مارس/آذار ١٩٩٣)، لا سيما الجزء الرابع "حالات وأنماط العنف"، القسم (ج) "مذابح الفلاحين على يد القوات المسلحة"، وبالأخص "قرية موزوت ١٩٨١"، http://www.usip.org/library/tc/doc/reports/el_salvador/tc_es_03151993_toc.html%20.

223. اقرأ تقرير كريستيان توموشات وآخرين بعنوان "Guatemala: Memory of Silence: Report of the Commission for Historical Clarification" (لجنة غواتيمالا للتوضيح التاريخي، فبراير/شباط ١٩٩٩)، لا سيما "الملاحظات الختامية"، الفقرة ٨٦، وكذلك قسم "Map: Number of Massacres by Department"، http://shr.aaas.org/guatemala/ceh/report/english/toc.html.

224. اقرأ كتاب إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي Manufacturing Consent، الفصل الثالث "Legitimizing versus meaningless Third World Elections: El Salvador, Guatemala, and Nicaragua"، ص ٨٧-١٤٢. يتوصل المؤلفان إلى "تعميم مبدئي مفاده أن وسائل الإعلام الأمريكية ستجد دائمًا أن انتخابات العالم الثالث التي ترعاها حكومتهم 'خطوة نحو الديمقراطية'، بينما الانتخابات التي تُجرى في بلد تنشغل حكومتهم بزعزعة استقراره 'مهزلة وخدعة'". باختصار، "ما يمكن أن تتوقعه من نموذج إعلامي قائم على الدعاية" (ص ١٤١).

225. اقرأ كتاب رايموند بونير Weakness and Deceit: U.S. Policy and El Salvador (نيويورك: Times Books، ١٩٨٤).

226. "الأمر العقيد دومينغو مونتيروسا بالهجوم على قرية موزوت، الأمر الذي يصفه سالغادا (جندي سلفادوري سابق) الآن بالإبادة الجماعية". (صحيفة واشنطن بوست، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧).

227. قرأ تقرير كريستيان توموشات وآخرين بعنوان "Guatemala: Memory of Silence"، وخاصة "ملاحظات ختامية"، الفقرتين ١٢٠ و١٢٢.

228. اقرأ كتاب إدوارد هيرمان ونعوم تشومسكي Manufacturing Consent، الفصل الثاني "الضحايا المستحقون وغير المستحقون"، ص ٣٧-٨٦؛ وخاصة ٧١-٧٩.

229. وكالة أنباء أسوشيتد برس، مقال "Mutilated Bodies Found after Serb Attack"، صحيفة نيويورك تايمز، ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩؛ ومقال جولييت

ترزيف "Kosovo Serbs massacre 45 villagers"، صحيفة صنداي تايمز (بريطانيا)، ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩؛ ومقال جاي دينمور "Villagers Slaughtered in Kosovo 'Atrocity"، صحيفة واشنطن بوست، ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩.

230. اقرأ مقال بارتون جلمان بعنوان "The Path to Crisis: How the United States and Its Allies Went to War"، صحيفة واشنطن بوست، ١٨ أبريل/نيسان ١٩٩٩.

231. تأسست بعثة التحقق في كوسوفو باتفاق بين بلغراد والممثل الخاص لحلف شمال الأطلسي ريتشارد هولبروك في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، وطالبت بنشر ما يصل إلى ٢,٠٠٠ مراقب غير مسلح داخل كوسوفو للتحقق من التزام الصرب بوقف إطلاق النار والانسحاب الجزئي للقوات الصربية من الإقليم. لكن كما قال عضو سويسري في البعثة لاحقًا لصحيفة لا ليبرتي السويسرية: "لقد فهمنا من البداية أن المعلومات التي جمعتها دوريات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت تهدف إلى استكمال المعلومات التي جمعها حلف شمال الأطلسي عبر الأقمار الصناعية. كان لدينا انطباع قوي بأننا نمارس عملًا استخباراتيًا لصالح حلف شمال الأطلسي". اقرأ مقال ديانا جونستون بعنوان "Humanitarian War: Making the Crime Fit the Punishment"، في كتاب طارق علي Masters of the Universe: NATO's Balkans Crusade (نيويورك: Verso، ٢٠٠٠)، ص ١٦٢.

232. وفقًا لمايكل ماندل، تضمنت "المهام البغيضة" لوليام والكر في الثمانينيات أنشطة للإطاحة بالحكومة الساندينية في نيكاراغوا أدت إلى أن يكون 'موضوع تحقيق' في فضيحة إيران كونترا لتورطه مع أوليفر نورث..." (كتاب How America Gets Away with Murder، ص ٧٧ ورقم ٩٨ ص ٢٦٧.)

233. اقرأ مقال لي هوكستدر بعنوان "Our Man in El Salvador"، واشنطن بوست، ١٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩؛ ومقال إليزابيث شوغرين بعنوان "William Walker, once criticized for his inaction in El Salvador, is treated like a hero by ethnic Albanian refugees"، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، ١٤ أبريل/نيسان ١٩٩٩.

234. اقرأ تناولنا لموضوع "مذبحة راتشاك" في مقال إدوارد هيرمان وديفيد بيترسون بعنوان "CNN: Selling NATO's War Globally"، في كتاب هاموند وهيرمان Degraded Capability، ص ١١١-١٢٢، وخاصة ص ١١٧-١١٩. (ونُشر أيضًا على http://www.zcommunications.org/cnnselling-natos-war-globally-by-david-peterson).

235. نعتمد في هذه المعلومة جزئيًا على البيان الشخصي الذي أصدرته أخصائية علم الأمراض الفنلندية هيلينا رانتا يوم ١٧ مارس/آذار ١٩٩٩، بالتزامن مع إصدار تقرير فريق الطب الشرعي التباع للاتحاد الأوروبي بشأن واقعة راتشاك. وكانت رانتا قد شاركت في أعمال التشريح بالفريق. ونُشر بيانها في كتاب مارك ويلر The Crisis in Kosovo ١٩٨٩-١٩٩٩ (كامبريدج، بريطانيا: Documents & Analysis Publishing, Ltd، ١٩٩٩)، ص ٣٣٣-٣٣٥.

236. اقرأ مقال "Forty-five slain in Kosovo massacre"، وكالة الأنباء الفرنسية، ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩. ووصفت حلقة رائعة من برنامج Nightline على قناة ABC-TV ويليام والكر بأنه "رجل في مهمة محددة" (٢٩ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩).

237. كتاب مارك ويلر The Crisis in Kosovo ١٩٨٩-١٩٩٩، ص ٢٩١.

238. اقرأ مقال "Forensic expert says she was told to blame Serbs for Račak killings"، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨. كتب الصحفي الفنلندي كايوس نييمي السيرة الذاتية المعنية هنا بعنوان "Helena Ranta, Human Mark".

239. اقرأ كتاب ماندل How America Gets Away with Murder، ص ٧٣.

240. اقرأ مقال جي راينيو وآخرين بعنوان "Independent forensic autopsies in an armed conflict: investigation of the victims from Račak, Kosovo"، دورية علوم الطب الشرعي الدولية، العدد ١١٦، رقم ٢، ٢٠٠١، ص ١٧١-١٨٥، http://www.journals.elsevierhealth.com/periodicals/fsi/article/PIIS0379073800003923/abstract.

241. المرجع نفسه، الجدول (٣)، النتائج الرئيسية، ص ١٧٩.

242. ميَّز تقرير جي راينيو وآخرين بوضوح بين سبب الوفاة (أي جروح الأعيرة النارية في هذه الحالات) وطريقة الوفاة؛ أي إن كانت في حالة قتال أم غير قتال، أو الوفيات التي تحدث في المعركة والوفيات الناجمة عن الإعدام. ولا ينطبق وصف "المذبحة" إلا على الموت بأسلوب الإعدام.

243. المرجع نفسه، ص ١٨٠، ١٨٣.

244. لبعض المصادر الإضافية، اقرأ تقرير "Forensic Institute Says No Evidence Kosovo Albanians Massacred" لهيئة الإذاعة البريطانية لملخص ما نشرته وسائل الإعلام العالمية، ١٨ فبراير/شباط ١٩٩٩؛ وتقرير "Prosecutor Says No Reason to Charge Police Involved in Attack in Kosovo" لهيئة الإذاعة

البريطانية لملخص ما نشرته وسائل الإعلام العالمية، ١٢ مارس/آذار ١٩٩٩؛ وتقرير "Finnish autopsies on Račak massacre are inconclusive: report" لوكالة الأنباء الفرنسي، ١٧ مارس/آذار ١٩٩٩؛ وتقرير "Yugoslav Forensic Experts Say 'No Massacre' in Kosovo" لهيئة الإذاعة البريطانية لملخص ما نشرته وسائل الإعلام العالمية، ١٨ مارس/آذار ١٩٩٩؛ ومقال يوليو/تموزس ستراوس بعنوان "Kosovo killings inquiry verdict sparks outrage"، صحيفة دايلي تليغراف، ١٨ مارس ١٩٩٩.

245. اقرأ مقال "Clinton Voices Anger and Compassion at Serbian Intransigence on Kosovo"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠ مارس/آذار ١٩٩٩.

246. قضية "المدعي العام ضد سلوبودان ميلوشيفيتش وآخرين (IT-٩٩-٣٧)، ٢٢ مايو/آيار ١٩٩٩. واقرأ الجدول (أ): "أشخاص معروفون بالاسم قُتلوا في راتشاك – ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩". ووقع الحادث التالي الذي غطته لائحة الاتهام الأولية لكوسوفو في الجدول (ب) في بيلا تسركفا بتاريخ ٢٥ مارس/آذار ١٩٩٩؛ بعد يوم واحد من شن حلف شمال الأطلسي عمليات القصف الجوي في ٢٤ مارس/آذار.

247. إذا تابعنا وسائل الإعلام الغربية على مدار التسعة عشر عامًا ما بين عامَي ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨، نجد استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" ١,٣٥٢ مرة في عام ١٩٩٠. لكن بحلول عام ١٩٩٩، زاد استخدام المصطلح بنسبة ٢٥٢% (٤,٧٥٨ مرة)، وبحلول عام ٢٠٠٦، وصل استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" إلى الحد الأقصى حتى عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٩٧% (٥,٣٦٩ مرة). بناءً على عمليات البحث في قاعدة بيانات Factiva على أساس سنوي باستخدام مصطلح "الإبادة الجماعية".

248. اقرأ كتاب هيرمان وتشومسكي Manufacturing Consent، ص ٢١ من المقدمة.

249. بالبحث في قاعدة بيانات المركز الإخباري للأمم المتحدة عن تقارير تذكر دارفور وتقارير تذكر العراق خلال السنوات الخمس من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وجدنا ذكر دارفور في ١,٧١١ تقريرًا مختلفًا مقابل ذكر العراق في ١,٥٥٥ تقريرًا، أي أقل بنسبة ١٠% من ذكر دارفور. باختصار، لقد نجحت تبعية الأمم المتحدة للولايات المتحدة في توجيه الاهتمام نحو دارفور، والتستر على الصراعات والأزمات الناجمة عن الحرب الأمريكية واحتلال دولة أخرى ذات سيادة في انتهاك لا لبس فيه لكل نصوص وأسباب تأسيس الأمم المتحدة في المقام الأول.

250. لويس مورينو أوكامبو، بيان المدعي العام بشأن طلب المدعي العام إصدار مذكرة اعتقال بموجب المادة ٥٨ ضد عمر حسن أحمد البشير، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، ٢، -http://www.icc-cpi.int/library/organs/otp/ICC-OTP

ST20080714-ENG.pdf؛ وانظر أيضًا البيان الصحفي المصاحب، ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٨، http://www.icc-cpi.int/press/pressreleases/406.html.

251. على سبيل المثال: "أوضح تأكيد على أن القتل الجماعي لم يعد من صلاحيات الحكام في القرن الحادي والعشرين". (نيكولاس كريستوف، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٠٩)؛ "إعلان مهم للعالم أنه لا أحد، مهما كانت سلطته، بعيد عن قبضة العدالة في القرن الحادي والعشرين". (لويد اكسوورثي، وزير الشؤون الخارجية الكندي السابق، صحيفة Toronto Globe and Mail، ٤ مارس/آذار ٢٠٠٩)؛ "حتى الرؤساء لم يعد بإمكانهم الإفلات من العقاب على جرائمهم المروعة" (ريتشارد ديكر، مدير برنامج العدالة الدولية، منظمة هيومان رايتس ووتش، ٤ مارس/آذار ٢٠٠٩)؛ "هذا الإعلان إشارة مهمة، لدارفور وبقية العالم، بأن منتهكي حقوق الإنسان سيتعرضون للمحاكمة، مهما كانت سلطتهم وقوتهم" (إيرين خان، الأمين العام، منظمة العفو الدولية، ٤ مارس/آذار ٢٠٠٩)؛ "يخبرنا ذلك أن قتل ٣٠٠,٠٠٠ شخص بوحشية وترك ٢,٥ مليون ضحية للنزوح والاغتصاب والتشويه، لا بد أن تسود العدالة. يجب أن يرى بقية العالم معاناتهم ونضالهم وأن يطالب بالعدالة من أجلهم" (جورج كلوني، ممثل أمريكي وسفير الأمم المتحدة للسلام، صحيفة The Daily Beast، ٤ مارس/آذار ٢٠٠٩)؛ "إنها رسالة موجهة إلى الطغاة في جميع أنحاء العالم تفيد بأنهم لا يستطيعون الهروب من العدالة إلى الأبد" (صحيفة تايمز اللندنية، ٥ مارس/آذار ٢٠٠٩)؛ "لا توجد حصانة لمرتكبي مثل هذه الفظائع... وينبغي أن توصف أي دولة تواصل دعم السيد البشير بأنها شريكة له في جرائمه العديدة" (صحيفة نيويورك تايمز، ٧ مارس/آذار ٢٠٠٩).

252. اقرأ مقال تسيجاي تاديسي بعنوان "ICC genocide charge sought for Sudan's Bashir"، وكالة أنباء رويترز، ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٩. وفي ٣ يوليو/تموز، في إشارة إلى عدم الرضا عن رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "تأجيل الإجراءات ضد البشير"، أصدر الاتحاد الإفريقي بيانًا ينص على "عدم تعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في اعتقال الرئيس البشير وتسليمه وفقًا لأحكام المادة ٩٨ من قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمتعلقة بالحصانات الخاصة". وبعد أربعة أيام فقط، دعا مورينو أوكامبو المحكمة الجنائية الدولية لإعادة الاستماع إلى أدلته بشأن تهمة "الإبادة الجماعية" ضد البشير، مما يوضح مجددًا تسييس المحكمة الجنائية الدولية.

253. القاضية أكوا كوينيهيا، قضية المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير (ICC-٠٢/٠٥-٠١/٠٩)، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، ٤ مارس/آذار ٢٠٠٩، الفقرتين ٤٠، ٤٢، http://www.icccpi.int/iccdocs/doc/doc639096.pdf.

254. "تلاحظ المحكمة أن المادة ٢٤ (١) و(٢) من نظام روما الأساسي تنص على المبدأين الأساسيين التاليين: (١) ينطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص دون أي تمييز بناءً على الصفة الرسمية؛ (٢) لا يمكن للصفة الرسمية أن تعفي الشخص بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي..."، المرجع نفسه، الفقرة ٤٣.

255. كوفي عنان، بيان الأمين العام للأمم المتحدة، ١٨ يوليو/تموز ١٩٨.

256. اطلع على نظام روما الأساسي، http://untreaty.un.org/cod/icc/index.html.

257. اطلع على موقع مجموعة العمل الخاصة بجريمة العدوان، المحكمة الجنائية الدولية، http://www.icc-cpi.int/Menus/ASP/Crime+of+Aggression. خلال عام ٢٠٠٩، كانت الخطط تهدف إلى تعريف المحكمة الجنائية الدولية للعدوان استنادًا إلى تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ (A/RES/٣٣١٤ – انظر الملحق). باختصار، مع استبعاد الأعمال الإرهابية التي تنفذها جهات غير رسمية، يتضمن التعريف المقترح للعدوان "الغزو أو الهجوم على دولة أخرى، أو الاحتلال العسكري لدولة أخرى، حتى لو كان مؤقتًا"، فضلًا عن "قصف دولة أخرى، أو فرض حصار عليها، أو السماح لدولة أخرى بارتكاب أعمال عدوانية ضد دولة ثالثة، أو إرسال عصابات مسلحة لتنفيذ أعمال خطِرة ضد دول أخرى". انظر "المؤتمر الصحفي لمجموعة العمل الخاصة بجريمة العدوان"، قسم المعلومات العامة بالأمم المتحدة، ١٣ فبراير/شباط ٢٠٠٩، ICC.doc._090213/http://www.un.org/News/briefings/docs/2009 htm. إلا أننا نشك في إمكانية إنجاز مجموعة العمل الخاصة لمهمتها. أو حتى إذا نجحت في صياغة التعريف الجديد، سيظل تنفيذه انتقائيًا وقائمًا على التمييز، كما هو الحال اليوم مع بقية قوانين نظام روما الأساسي.

258. اقرأ كتاب مايكل ماندل How America Gets Away with Murder، ص ٢٠٧-٢٠٨.

259. المرجع نفسه، ص ٢٠٨-٢٠٩. وعبارة "محكمة دائمة يمكن تفعيل دورها على الفور" مقتبسة عن ديفيد شيفر، سفير إدارة كلينتون لجرائم الحرب وكبير مفاوضي الولايات المتحدة في مؤتمر روما، في مقاله "The United States and the International Criminal Court"، الدورية الأمريكية للقانون الدولي، العدد ٩٣، ١٩٩٩.

260. اقرأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٩٣ (S/RES)/١٥٩٣)، ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٥.

261. اطلع على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي"، المحكمة الجنائية الدولية، http://www.icc-cpi.int/statesparties.html. ويجدر بالذكر أنه حتى منتصف عام ٢٠٠٩، لم تنضم كل من الصين وروسيا والهند وإسرائيل وإيران وباكستان ورواندا والسودان إلى اتفاقية نظام روما الأساسي، إلا أن قضية السودان هي الوحيدة التي اندرجت تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية عبر إحالتها من مجلس من الأمن.

262. لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية، خطاب بتاريخ ٩ فبراير/شباط ٢٠٠٦، http://www.icc-cpi.int/library/organs/otp/OTP_letter_to_senders_re_Iraq_9_February_2006.pdf.

263. اقرأ "التقرير النهائي إلى المدعي العام من اللجنة المشكلة لمراجعة الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية"، مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يونيو/حزيران ٢٠٠٠، الفقرة ٩٠، http://www.un.org/icty/pressreal/nato061300.htm.

264. لويز أربور، المدعي العام لمحاكمة سلوبودان ميلوشيفيتش وآخرين (IT-٩٩-٣٧)، الجداول (أ – ز)، ٢٢ مايو/آيار ١٩٩٩، http://www.un.org/ icty/ indictment/english/mil-ii990524e.htm. وذكرت قائمة الجداول أسماء ٣٤٤ ضحية من ألبان كوسوفو اعتُبر عددهم، في هذه الحالة تحديدًا، كافيًا لوضع "أساس إجرامي" لتوجيه الاتهام. ومع ذلك، كما ذكرنا، يرجع تاريخ وفاة الأشخاص الخمسة والأربعين المذكورين في الجدول (أ) وحدهم إلى ما قبل بداية حرب حلف شمال الأطلسي ("راتشاك"، ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩). وكما أوضحنا في هذا الكتاب، كانت "مذبحة رتشاك" خرافية إلى حد شبه مؤكد.

265. المؤتمر الصحفي للمتحدث الرسمي باسم حلف شمال الأطلسي، جيمي شيا، والمتحدث الرسمي باسم القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا، اللواء والتر جيرتز، المقر الرئيسي لحلف شمال الأطلسي، بروكسل، ١٧ مايو/آيار ١٩٩٩، http://www.nato.int/kosovo/press/p990517b.htm.

266. تصل التقديرات المتحفظة لأعداد القتلى الأوغنديين تحت حكم الديكتاتور عيدي أمين (١٩٧١ – ١٩٧٩) قرابة ١٠٠,٠٠٠ قتيل، بينما تصل أعلى التقديرات إلى قرابة ٣٠٠,٠٠٠ قتيل. اقرأ مقال ريتشارد أولمان بعنوان "Human Rights and Economic Power: The United States versus Idi Amin"، مجلة الشؤون الخارجية، أبريل/نيسان ١٩٧٨. وكما ذكر أولمان آنذاك: "في أي معجم معاصر لمصطلحات الرعب، ستصبح أوغندا مرادفًا للدولة التي صارت مسلخًا". لكن من الواضح أن هذا لا ينطبق على رواندا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق

الخاضعة لسيطرة كاغامه والجبهة الوطنية الرواندية؛ بغض النظر عن عدد الأرواح التي أزهقتها الجبهة الوطنية الرواندية بأوامر كاغامه، والتي تبلغ أعدادها أضعاف ضحايا عيدي أمين، فإن عصرهما القمعي الوحشي المروع لم يدخل قط في أي معجم معاصر لمصطلحات الرعب.

267. اطلع على سجل المرافعات الشفهية التي قدمها الممثلون القانونيون للولايات المتحدة، طلب فرض أمر قضائي بتدابير مؤقتة، يوغوسلافيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، محكمة العدل الدولية، ٤:٣٠م، ١٢ مايو/آيار ١٩٩٩، الفقرات ٢.١ – ٢.٢٤، ومقتبس هنا من الفقرة ٢.٢٢، http://www.icj-cij.org/docket/files/114/4577.pdf.

268. اطلع على قضية يوغوسلافيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ٢ يونيو/حزيران ١٩٩٩، الفقرات ٢٦-٣٤، http://www.icj-cij.org/docket/files/114/8036.pdf. وانطبق الأمر نفسه على كل واحدة من القضايا التسع الأخرى (ضد بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة).

269. اقرأ البيان الصحفي "المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال بحق عمر البشير، رئيس السودان" (ICC-CPI-٢٠٠٩٠٣٠٤-PR٣٩٤)، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، ٤ مارس/آذار ٢٠٠٩.

270. نشير إلى كتاب سامانثا باور A Problem from Hell: America and the Age of Genocide، الصادر عام ٢٠٠٢ والحائز على جائزة بوليتزر عام ٢٠٠٣ في فئة الأعمال الواقعية العامة.



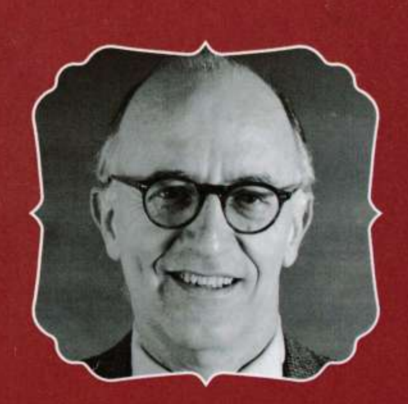
سياسات الإبادة الجماعية

"كتاب كلاسيكي يواجه المعايير المزدوجة السخيفة لوسائل الإعلام الأمريكية. يوثق المؤلفان النهج الأساسي الذي تتبعه الصحافة الخاضعة للسلطة لدرجة "تطبيع أي فعل تختار الإدارة الأمريكية فعله في السياسة الخارجية، بغض النظر عن وحشيته وإجرامه". يكشف لنا الكتاب زيف الأوهام المقدسة ويظهر الوجه الحقيقي لحالة الفساد الفكري والأخلاقي للكيانات السياسية في واشنطن".

- نورمان سولومون، مؤلف كتاب War Made Easy

"يكشف المؤلفان ببراعة عن المعايير المزدوجة لاستخدام مصطلح الإبادة الجماعية، وتوضح دراسات الحالات الموثقة طبيعة النفاق التي باتت تتسم بها خطابات المؤسسات الإعلامية والسياسية اليوم حول العدالة العالمية. الكتاب ضروري لكل مثقف يصنّف نفسه "مناصرًا لحقوق الإنسان" ثم يعصب عينيه عند مواجهة الأجندة السياسية التي أفسدت مشروع العدالة الجنائية الدولية".

- هانس كشلر، أستاذ الفلسفة السابق بجامعة إنسبروك في النمسا، ورئيس المنظمة الدولية للتقدم



إدوارد هيرمان

خبيرٌ اقتصاديٌّ ومحلل إعلامي متخصص في قضايا الشركات والقضايا التنظيمية إلى جانب الاقتصاد السياسي والإعلام. شغلَ منصب الأستاذ الفخري للتمويل في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا. ودرَّس أيضًا بكلية الإعلام بجامعة بنسلفانيا. حصل هيرمان على بكالوريوس الآداب من جامعة بنسلفانيا عام 1945 والدكتوراه عام 1953 من جامعة كاليفورنيا، بيركلي. اشتهر بانتقاده للسياسة الخارجية الأمريكية ووسائل الإعلام الغربية.

ديفيد بيترسون

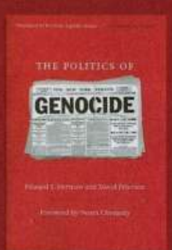
صحفي وباحث مستقل من شيكاغو.

سياسات الإبـــادة الجماعية

في هـذا الكتـاب المذهـل، يتحقـق إدوارد هيرمـان وديفيـد بيترسـون مـن استخدامات مصطلـح "الإبـادة الجماعيـة" وإسـاءة اسـتخدامه أيضًـا. يسـوق الثـائي حججًـا مقنعـة تـشير إلى تسـييس المصطلـح إلى حـد كـبير واسـتخدامه في الولايـات المتحـدة مـن قبـل الحكومـة والصحفـيين وفي الأوسـاط الأكاديميـة لوصـم أفعـال الـدول والحـركات السياسـية التـي تتعـارض بطريقـة أو بأخـرى مـع مصالـح الإمبرياليـة الأمريكيـة. وفي المقابـل، نـادرًا مـا يُسـتخدم مصطلـح "الإبـادة الجماعية" عندما يكون الجناة من حلفاء الولايات المتحدة أو منها نفسها.

نجـد أن مجموعـة خاصـة مـن القواعـد الاسـتثنائية تنطبـق على بعـض الحـالات مثـل العـدوان الأمـريكي في فيتنـام، والقمـع الإسرائـيلي للفلسـطينيين، والحـرب الأمريكية على العراق، وغيرها الكثير.

في حين تنطبـق قواعـد مختلفـة في حـالات أخـرى مثـل العـدوان الصربي في كوسـوفو والبوسـنة، وجرائـم القتـل التـي ارتكبهـا أعـداء الولايـات المتحـدة في رواندا ودارفور، أو على صدام حسين، أو أي فعل من أفعال إيران.



يُعـد هـذا الكتـاب، بفضـل توثيقـه الدقيـق والضخـم، دليـل إدانـة دامغًـا يفضـح نظـام الدعايـة الفعـال متعمـق الجـذور الـذي يهـدف إلى خـداع الشـعب والترويـج لتوسـع النظـام الإمبريالي الوحشي.



